دراسات فكرية | جامعة الكوفة

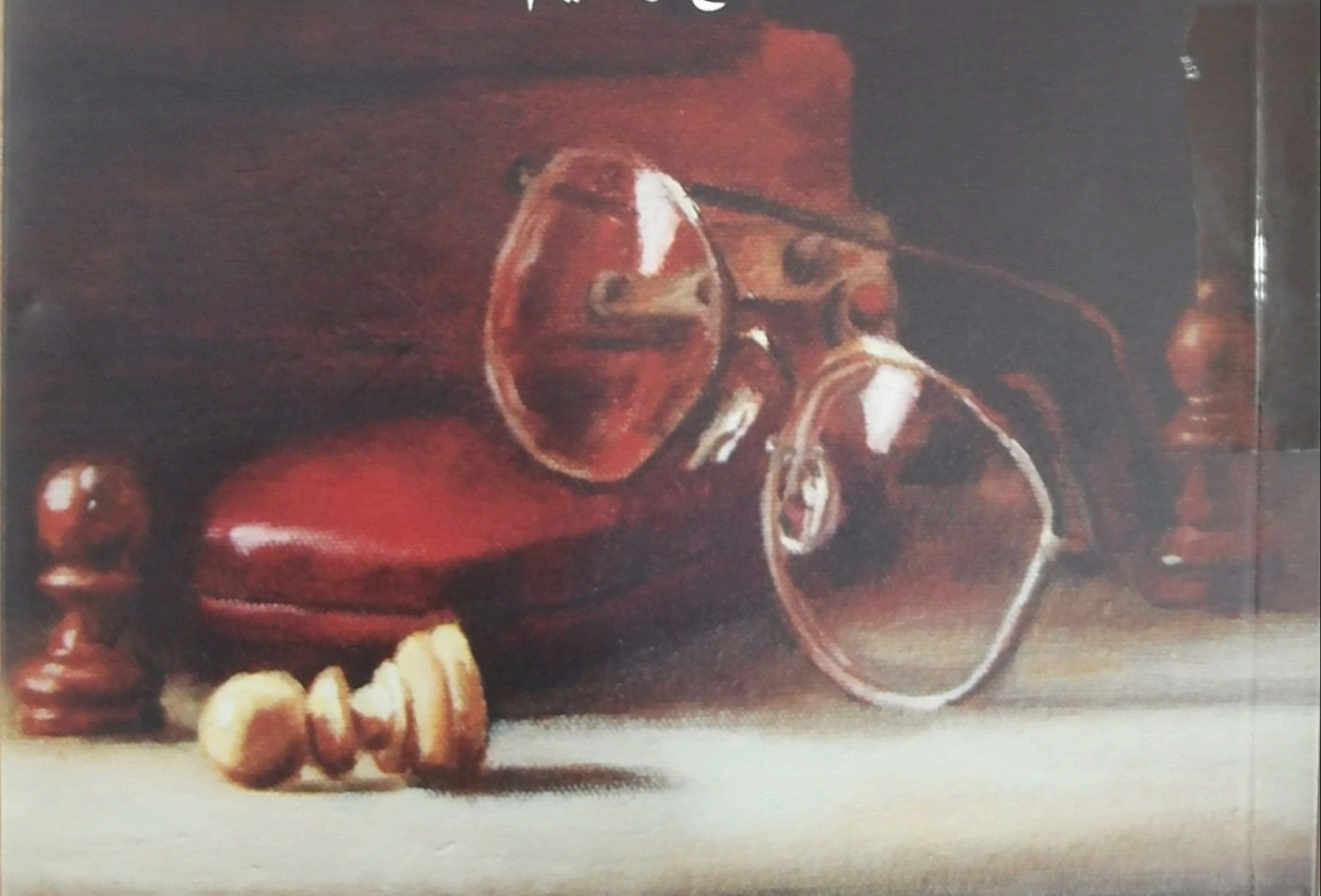
روي هاريس

سوسير وفتجنشتين

فلسفة اللغة ولعبة الكلمات

ترجمة

فلاح رحيم



سوسير وفتجنشتين

فلسفة اللغـة ولعبة الكلمات

سوسير وفتجنشتين
فلسفة اللغة ولعبة الكلمات

روي هاريس

ترجمة: فلاح رحيم

Roy Harris, Language, Saussure and Wittgenstein:
How to Play Games with Words

الناشر جامعة الكوفة

سلسلة «دراسات فكرية»

الطبعة الأولى: بيروت ـ لبنان، 2019

First Edition: Beirut - Lebanon, 2019

توزيع: دار الرافدين بيروت



UNIVERSITY OF
KUFA

ISBN: 978 - 1 - 989660- 05 - 8

روي هاريس

سوسير وفتجنشتين

فلسفة اللغة ولعبة الكلمات

ترجمة

فلاح رحيم



UNIVERSITY OF
KUFA

دراسات فكرية  جامعة الكوفة

«اللغة متاهةٌ من الطرق»

فتجنشتين

«اللغة هي ما يكوّن وحدةَ الاستخدام اللغوي»

سوسير

دليل المحتويات

مقدمة الترجمة العربية

سوسير وفتجنشتين

يتناول أستاذ فلسفة اللغة وعلومها روي هاريس (1931 ـ 2015) في كتابه هذا أهم مؤثرين على الفكر الغربي المعاصر هما فرديناد دي سوسير ولودفيغ فتجنشتين. ولا حاجة إلى التوسع في أهمية هذين العلمين فهما منذ منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا يقفان وراء أهم النظريات والسجالات في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وحتى الرياضيات. وما سُمي «المنعطف اللغوي» في الفكر الغربي بدأ اعتماداً على آرائهما اللغوية واتسع ليشكل ما عُرف بالبنيوية وما بعد البنيوية وصنوها ما بعد الحداثة. ولأن هذا المنعطف يخضع في يومنا هذا إلى مراجعات نقدية واسعة لا يمكن متابعتها دون التعمق في أصوله ومشاكله، فإن سوسير وفتجنشتين يستحقان اهتماماً خاصاً. وقد اختار هاريس منهج المقارنة ليقدم إضاءات نقدية عميقة ودقيقة وشيقة لنتاجهما الإشكالي العسير.

تقع المقارنة في عشرة فصول يختص كل واحد منها بمبحث لغوي رئيس في انشغالات سوسير وفتجنشتين. الفصل الأول «النصوص والسياقات» يستعرض المهاد التاريخي الذي تطورت في سياقه آراء المفكرين وجاءت رداً على السائد فيه من قناعات. وهاريس يحرص طوال فصول الكتاب

على موضعة فكر الاثنين في سياقه التاريخي ليُبرز ما فيه من خصوصية وتجديد. تنطلق بقية فصول الكتاب لمناقشة أسئلة أساسية في مجال فلسفة اللغة وعلومها هي على التوالي: الأسماء والتسمية، والوحدات اللغوية، ومشكلة اللغة والفكر، والنظام ومستخدموه، والاعتباطية في اللغة، ومفهوم النحو، والتنوع والتغيّر اللغويين، ومشكلة الاتصال اللغوي، وأخيراً العلاقة بين اللغة والعلم. ما يضفي حيوية خاصة على أسلوب تأليف الكتاب أنه لا يتعرض للقناعات التي اعتمدها المفكران على أساس تسميتها وعرضها دون تعليق، بل يأخذ القارئ عبر تقص وحجاج وأمثلة تفصيلية دقيقة إلى إدراك الطبيعة الإشكالية لمثل هذه الأسئلة ويفتح بذلك آفاقاً واسعة أمام مزيد من التعمق والدرس في هذا الميدان.

يستبعد هاريس في بداية كتابه أن يكون سوسير وفتجنشتين قد اطّلعَ أحدهما على نتاج الآخر. لكن هذا لا يمنعه من اعتماد فرضية التشابه بين آرائهما، ومفتاحه المعتمد لدخول هذا المسار هو تبني الاثنين قياس اللعبة واعتمادهما تشبيه اللغة باللعبة منطلقاً. لكن المقارنة تتسع وتتعمق لتشمل أهم أسئلة فلسفة الفكر اللغوي الحديث. والواقع أن كتاب هاريس استهل يوم نشر عام 1988 ميداناً لم يطرقه أحد قبله، لا لأن المفكرين يمثلان لدى الكثير من الباحثين مدخلين متباعدين إلى اللغة حسب، بل لأنهما ينتميان إلى تقليدين فكريين مختلفين هما مدرسة التحليل اللغوي واللسانيات البنيوية التي يرى هاريس أنها أساءت فهم سوسير. لكن الحقبة التي أعقبت نشر الكتاب شهدت الكثير من محاولات المضي في هذه المقارنة بين الاثنين مما أكد أهمية الكتاب في التنبيه إلى ضرورة الجمع بينهما. وأود قبل التوقف عند طبيعة المقارنة التي يجريها هاريس أن أقدم للقراء نماذج

من البحوث التي قارنت المفكرين كونها تفيد في التمهيد لقراءة الكتاب وتشخيص الأسئلة التي ينشغل بها.

نُشر أول هذه البحوث عام 1980، أي أنه سبق كتاب هاريس. ويبدو أن الأخير لم يطلع عليه لأنه لا يأتي على ذكره. البحث فصل في كتاب أنتوني ثيسلتون أستاذ الدراسات اللاهوتية في جامعة شفيلد «الأفقان: هرمنطيقا العهد الجديد والوصف الفلسفي.»[1] يقارن ثيسلتون في ملحق إضافي قصير من كتابه هذا تحت عنوان «فتجنشتين والبنيوية»[2] بين فلسفة فتجنشتين اللغوية والفهم البنيوي لسوسير فيبدأ من تشخيص نقاط الالتقاء بينهما، وهي أن كليهما يفهم اللغة فهماً وظيفياً حيث الوظائف اللغوية تستمد قوتها من علاقات متداخلة في شبكة أوسع من الوظائف اللسانية، كما أن كليهما أقرّ بضيق أفق التعريف المرجعي أو الإشاري للمعنى وغلّب عليه المواضعة أو القواعد. كلاهما رفض ثنائية الفكر واللغة واعتمد التقابل بين النحو العميق والنحو السطحي مع دعوة إلى الوصول إلى ما يقع خلف السطح بالرغم من رفضهما النظر إلى اللغة على أنها عملية عقلية أو داخلية.

ينعطف جدل ثيسلتون بعدها إلى تحديد نقاط الاختلاف المهمة بين الاثنين. وأبرزها أن فتجنشتين يقيم تقابلاً بين نحو الاستخدامات المختلفة للغة من جهة ونحو سطحها الخارجي الذي يقرره العُرف اعتباطياً من جهة أخرى. نجد لدى البنيوية نوعاً مختلفاً من التقابل يقع بين الرسالة والشفرة،

(1) Anthony C. Thiselton, *The two horizons: New Testament Hermeneutics and Philosophical Description with Special Reference to Heidegger, Bultmann, Gadamer, and Wittgenstein*, Paternoster Press, Exeter, 1980.

(2) «Wttgenstein and Structuralism» *ibid.* pp. 428- 431.

وتعني الشفرة هنا النظام الذي يسبق الرسالة وينتجها. لكن البنيوية عجزت عن تحديد علاقة فعلية مقبولة بين الشفرة المتأصلة في النظام ومعنى الرسالة على مستوى السطح، وهو عجز لم تفلح محاولات الدعوة إلى التعدد الدلالي في تفاديه. هذا الإشكال يقود ثيسلتون إلى اختلاف آخر مهم بين الاثنين على مستوى علاقة الشفرة بالمعنى. يستمد البنيويون مادة تحليلاتهم من التاريخ أو من الحياة الإنسانية، لكنهم بالرغم من ذلك يؤكدون قطيعة تامة بين الشفرة والحياة الإنسانية التاريخية. يسأل ثيسلتون كيف تبرر الشفرة النظامية المتعالية حضورها في اللغة بينما الأخيرة فعالية إنسانية؟[1] فتجنشتين ظل يؤكد من جانبه على أن مسلمته الكبرى هي القول إن اللغة متجذرة في الحياة. وهو ما يدعو ثيسلتون إلى الانحياز لفتجنشتين الذي يرى أنه يشترك مع التقليد التأويلي (الهرمنيوطيقي) في إدراك الأهمية القصوى للحالة الخاصة. البشر يستخدمون اللغة على نحو إبداعي، وهم بالتالي يخرجون دائماً من عباءة النماذج العمومية. فتجنشتين يحيل أسس الاستخدام اللغوي في «البحوث الفلسفية» إلى الخصوصيات المحيطة بألعاب اللغة لا إلى النُظم. وهو يبتعد بهذا، بحسب ثيسلتون، عن سوسير وعن كتاب فتجنشتين الفلسفي الأول «رسالة منطقية لغوية» على حد سواء. لا ينفي موقف فتجنشتين هذا وجود انتظام لا يتم التواصل بدونه، لكنه ينجو من محاولة البنيويين حشر عينات من الاستخدام البشري للغة في نماذج معدة سلفاً.

هنالك مقارنات أخرى بين سوسير وفتجنشتين جاءت بعد نشر كتاب هاريس. أبرزها وأقربها إلى هاريس الورقة التي قدمها الباحث اللغوي

(1) م. ن. ص 430

النرويجي أريلد يوتاكر إلى مؤتمر «فتجنشتين والعلوم اللغوية»[1]. يشير يوتاكر في ورقته[2] إلى نقاط الالتقاء والافتراق بين المفكرَين ويضع العلاقة بينهما في سياق قضية أكبر في فلسفة اللغة. يرى يوتاكر أن هنالك مدخلين لفهم اللغة؛ الأول شكلاني *Formal* يسبق فيه التركيب النحوي الدلالة، بينما الآخر سياقي *Contexual* يرى أن السياق هو ما يمنح كلماتنا معناها. بدلاً من فكرة التنافر المعتاد بين المدخلين، يذهب يوتاكر إلى أنهما يلتقيان في نهاية المطاف. ذلك أن الفصل بين الشكل والتعبير المتعيّن في المدخلين يقود لا محالة إلى ميتافيزيقا تكون لسانية تارة وفلسفية تارة أخرى. تهرب كلٌ من الشكلانية والسياقية من مادية اللغة ومن فهم الطبيعة الخاصة للشكل في اللغة نحو بنية ثابتة مفترضة في الأولى أو نحو سياق يقع خارج اللغة في الأخرى. وهما بهذا المعنى وجهان لعملة واحدة. يقدم يوتاكر فتجنشتين ممثلاً للمدخل السياقي، بينما يرى أن رومان ياكوبسون الذي بدأ من علم الصوت وانتهى إلى شفرة مادية مفارقة للاستخدام اللغوي يمثل المدخل الشكلاني. أما سوسير فيحاول يوتاكر النأي به عن التأويلات البنيوية، وتأويل ياكبسون على نحو خاص، ذلك أن هذه التأويلات ابتعدت عن محاولات سوسير الأصيلة في التأكيد على دلالية الإشارة اعتماداً على بحوثه في نحو اللغات المقارن لا علم الصوت حصراً. وهو الرأي الذي لقي اعتراضاً في المؤتمر من اليزابث ريغال التي

---

(1) نشرت وقائع المؤتمر في كتاب:

Paul Henry and Arild Utaker eds. *Wittgenstein and Contemporary Theories of Language, Papers read at the French-Norwegian seminar in Skjolden, 2326-May 1992, Wittgensteinarkivet ved Universitetet i Bergen*, Bergen 1992.

(2) عنوان ورقة يوتاكر:

«Form in Language: Wittgenstein and Structuralism», *ibid.* pp. 199- 215.

رأت أن الزواج الذي يحاول يوتاكر عقده بين سوسير وفتجنشتين زواج إكراه[1]، وأنه يحاول أن يظهر أن فتجنشتين لم يتمكن من بلوغ نهاية الشوط الذي قطعه سوسير. وسأعود إلى هذه النقطة عند مناقشة منهج هاريس.

تؤكد الباحثة بريجيت بيرلتش في مقالتها «سوسير وفتجنشتين: اعتباطية النحو واستقلاله»[2] أن نقاط اللقاء بين المفكرين تفوق في أهميتها نقاط الاختلاف. عمل الاثنان على تحديد العلاقة بين اللغة والفكر والواقع فحاول سوسير أن يكتشف بنية اللغة، بينما حاول فتجنشتين أن يكتشف بنية الفكر. ومحاولاتهما، كما ترى بيرلتش، قادت إلى نتائج مهمة بصدد بنية المعرفة البشرية. كلاهما تصدى لنظرية أن اللغة مرآة للواقع فقلبها على رأسها: ادعى سوسير أن تمثيلنا للواقع تشكله اللغة، بينما ذهب فتجنشتين إلى أن هذا التمثيل يشكله التواصل الإنساني والممارسات الإنسانية، اللغوية منها على وجه الخصوص[3]. وتخلص الباحثة بعد مقارنة مفصلة لمفهومي النحو والاعتباطية لديهما إلى أن فتجنشتين قد أضاف دراسة النحو العميق إلى دراسة النحو السطحي، بينما منح سوسير دراسة النحو السطحي أسساً منهجية. يحدد النحو الذي قدمه لنا فتجنشتين ما نستطيع أن نقول، بينما يحدد نحو سوسير الكيفية التي نقوله بها. كلاهما اعتمد الاعتباطية والاستقلالية في النظر إلى النحو، كما أنهما اتفقا على

(1) م. ن. ص 217.
(2) نشر البحث في كتاب:
Brigitte Nerlich, «Saussure and Wittgenstein: The arbitrariness and autonomy of grammar» in Edeltraud Werner ed., *Et multum et multa; Festschrift für Peter Wunderli zum 60*, Gunter Narr Verlag, 1998. Pp. 142 - 152.
(3) م. ن. ص144.

أن الصلة بين الكلمات والأشياء لا تتأمن عبر إطلاق اسم أو تخصيص تصنيف لغوي يشير إلى الأشياء بل بفعل قواعد اعتباطية تنشأ اجتماعياً تتصل بتشكيل العلامة واستخدامها. كلاهما قبل أولوية المعنى على الشكل وأولوية التزامن على التعاقب. وأخيراً هنالك اتفاقهما الذي يؤكده كتابنا هذا على مقارنة اللغة وقياسها باللعبة ذات القواعد الثابتة. إذ اللغة لا تُمارس أو تُدرَس إلا إذا انطلقنا من افتراض أنها تبقى في كل مرحلة من مراحل تطورها لعبة تخضع لقواعد ثابتة[1].

تشير النماذج التي أتينا على ذكرها إلى أهم النقاط التي تشغل الباحثين في سياق هذه المقارنة. وبالرغم من الخلافات بينهم بصدد مدى التشابه والاختلاف بين الاثنين فإن موضوعة الشكلانية والسياقية التي أثارها يوتاكر تعد الأساس الأول لمدار هذه المقارنات. وهي في الواقع ما يمنح كتابنا هذا أهميته في الوقت الراهن. أول ما يثير الانتباه في مقارنة هاريس أنه يبدأ من سوسير ويقيس به فتجنشتين، فكأن سوسير قد بلغ في الشوط منتهاه وظل فتجنشتين يسعى في أعقابه لاهثاً. وهذا التصور للعلاقة بين الاثنين هو ما نجده لدى يوتاكر الذي أتينا على ذكره آنفاً، حيث أنه نأى بسوسير عن بنيوية ياكوبسون والبنيويين ابتداءً وركز على أصوله المنهجية في النحو المقارن لينتهي إلى أن سوسير قد أنجز ما عجز فتجنشتين عنه، أي النظام اللغوي الذي يعتمد مادية اللغة ووجودها المتعين دون مصادرات مسبقة. لكن متابعة التطور اللاحق لفكر روي هاريس اللغوي يثير عندي تساؤلاً لا مفر منه.

أسس هاريس في العقدين الأخيرين من حياته مدخله الخاص إلى فهم اللغة والتواصل أسماه اللسانيات التكاملية *Integrational linguistics* ونشط

(1) م. ن. ص. 154.

للترويج له فأسس الرابطة الدولية للدراسة التكاملية للغة والتواصل عام 1998 وصارت هذه الرابطة تعقد اجتماعات دورية تتناول موضوعة اللغة في القرن الحادي والعشرين بانتظام. تقدم كتب هاريس اللاحقة الخطوط العريضة لمنهجه هذا، وأهمها «العلامات واللغة والتواصل» (1996)[1] و«ما بعد الأبستمولوجيا»[2] (2009). وأعتقد أننا بحاجة إلى استجلاء الخطوط العريضة لها قبل العودة إلى استراتيجيته في إجراء المقارنة بين المفكرين.

يرى كريستوفر هوتن[3]، وهو زميل هاريس ومن المتحمسين لنظريته التكاملية، أن التكاملية ترفض الإقرار بوجود ضمانات ونقاط مرجعية ثابتة تتحكم بالتواصل، ذلك أننا نجد أنفسنا دائماً وسط تيار زماني ومكاني وتواصلي متدفق، ولا يمكن لنا الخروج من هذا التيار ورصده من زاوية لغوية محايدة. وتعتمد التكاملية على مسلمتين رئيستين. الأولى القول إن ما يكوّن العلامة لا يكون معطى على نحو مستقل عن الحالة أو الموقف الذي ترد فيه العلامة أو عن التجليات المادية لها في الحالة المتعينة. والأخرى أن قيمة العلامة (دلالتها) وظيفةٌ تتصل بالكفاءة التكاملية التي يفترض هاريس وجودها[4]. والتكامل هنا هو حضور العلامات الحتمي في الفعاليات الخاصة التي تمثل منشأها الأول. ذلك أن التكاملية التي يقول بها هاريس لا تثق بأية قواعد تسبق التجربة المتعينة لوجود تنوع من التجارب دون حدود. والمعرفة بهذا تعدّ شكلاً من أشكال الفعالية لا

(1) Roy Harris, *Signs, Language and Communication*, London, Routledge, 1996.
(2) Roy Harris, *After Epistemology*, Gamlingay, Bright Pen. , 2009
(3) Christopher Hutton, «Roy Harris and Integrational Linguistics» in *Language Sciences* 33 (2011)
(4) Roy Harris, After Epistemology, p. 73

تراكماً للمعلومات، وهي تعتمد تطوير الفرد للقدرات التي اكتسبها وعدلها عبر عدد لا نهائي من السياقات التي يغذي بعضها البعض الآخر، وفي هذا يكمن التكامل[1]. هذا الفهم للغة يضع التكامليين في تضاد مع سوسير، ويرى هوتن أن التكاملية رفضت نموذج سوسير في مجالات الاعتباطية والخطية والمعنى والقواعد ووجود اللغات كأنظمة[2].

يجمل هاريس منهجه التكاملي بالقول: «ليست المعرفة عملية الوصول إلى شيء يقع خارج ذاتك. المعرفة برمتها تتكون داخلياً بفعل مقدرة الإنسان على توليد العلامات، والعالم الخارجي يقدم المادة الداخلة في هذه العملية الإبداعية لكنه لا يحسم مسبقاً ما يخرج عنها. بهذا تنشأ العلامات، وبالتالي المعرفة، من المحاولات الإبداعية الساعية إلى دمج الفعاليات المتنوعة التي تتوفر لدى الإنسان القدرة عليها.»[3] ثم يضيف أن دخول هذه المعرفة بوساطة التواصل في شبكة جديدة من الدلالات يجعل ما يتولد عن هذه العملية أمراً يتجاوز ما يعرفه الشخص. بهذا يكون البشر صانعين لا مستخدمين للغة[4].

قد لا يفي هذا العرض المبتسر آراء هاريس حقها. والواقع أن بعضاً من الدراسات التطبيقية المهمة قد صدرت في ضوء منطلقاته[5]. لكن ما

---

(1) *Ibid*, p. 162.

(2) *Ibid*, p. 74.

(3) *Ibid*, p. 162.

(4) *Ibid*, p. 166.

(5) أبرز التطبيقات لهذا المنهج مما يتوفر باللغة العربية مقال روي هاريس «في حرية الكلام» المنشورة في كتاب «الأيديولوجيا واللغة» تحرير: جون إي. جوزيف وتالبوت جي. تيلر، ترجمة وتعليق: باقر جاسم محمد (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008) ص ص. 285-300. يعترض هاريس في مقدمة المقال على النموذج اللساني السوسيري الذي «يقترح في الأساس صحة وشرعية ثلاث من عمليات التجريد: 1. فهو يتجرد من هويتي كل من

يسترعي الانتباه في تطور أفكار هاريس اللغوية أن نظريته التكاملية تقترب في كثير من خطوطها العريضة من آراء فتجنشتين اللغوية، خصوصاً نتاج فتجنشتين المتأخر وفي الصدارة منه كتابه «بحوث فلسفية.» التأكيد على السياق والموقف المتعين في إعادة إنتاج قواعد اللعبة اللغوية أبرز الملامح المشتركة بين هاريس وفتجنشتين. أما السبب الذي جعل هاريس يحاكم فتجنشتين بقوانين محكمة سوسير التي انقلب هو نفسه عليها فأمر يحتاج إلى بحث أعمق مما تتيحه هذه المقدمة.

أميل إلى وضع فتجنشتين في الصدارة بوصفه المدخل إلى فهم حدود المنعطف اللغوي وإمكاناته، وهذا ما يراه الباحث د. محمود شوكت شتيه في بحث له عن فتجنشتين نشر حديثاً. يقول شتيه: «وقد اتخذت الانعطافة اللغوية في الفلسفة مسارات متعددة، ولكننا نستطيع أن نميز خطين أساسيين: الخط الأول يتمثل بفلسفة التحليل اللغوي التي افتتحها فلاسفة كبار أهمهم مور ورسل وفريجه وكارناب، والخط الثاني هو الثورة الألسنية التي قادها سوسير، التي اتخذت الطابع البنيوي وكان من أعلامها رولان بارت وميشيل فوكو وجاك ديريدا وليفي شتراوس. تكمن أهمية

المتكلم والسامع، 2. وهو يتجرد من السياق الاجتماعي المحدد لفعل الكلام، 3. وهو يتجرد من مضمون ما يقال.» ص ص 285 286. وهنالك كتابان مهمان لهاريس قام بترجمتهما د. أحمد شاكر الكلابي هما «أعلام الفكر اللغوي» في ثلاثة أجزاء (دار الكتاب الجديد، 2006) وكتاب «سوسير ومؤولوه» الذي نشر الكلابي مقدمة ترجمته في مجلة الكوفة ع3، 2013. وقد طبق كريستوفر هوتن نفسه نظرية هاريس التكاملية في عدة دراسات تاريخية طريفة منها: «علم اللغة والرايخ الثالث: فاشية اللغة الأم والعنصر وعلم اللغة» (1998) Christopher M. Hutton, *Linguistics and the Third Reich: Mother-tongue, Fascism, Race and the Science of Language*, Routledge.
وكتابه «العلامات والمعنى والتجربة: مداخل تكاملية للسانيات والسيميائية» (2015) *Signs, Meaning and Experience* وفيه تحدٍ سافر للسانيات الأكاديمية.

فتجنشتين أنه يمثل كلا الاتجاهين، وهو يعدّ مرجعاً مهماً لكليهما وتشكل مفاهيمه ومقارباته أساساً نظرياً لكليهما.»[1]

يبقى كتاب هاريس العميق والجميل هذا جديراً باهتمام كل من يطمح إلى ترصين فهمه للغة بعيداً عن الموضات الفلسفية والفكرية المتغيرة الزائلة. الأسئلة التي يتعمق هاريس في نبش جذورها ومآلاتها بعين نقدية عارفة باقية في يومنا هذا وهي المنطلق والسبيل لمن يهمه أمر اللغة والتواصل. وصف الناقد والأكاديمي المعروف وليم بينيت في عرضه الكتاب ما أنجزه هاريس بالقول: «يقدم الأستاذ هاريس للقارئ بفضل جمعه مهارة تأويلية عالية ومعرفة موثوقة بحقله أفضل ما يمكن من وصف للتشابهات بين هذين العلمين شديدي الاختلاف في الفكر الحديث.»[2] إن ما يضيف إلى أهمية الدراسة أنها تمضي مع المفكرين إلى آخر الشوط فتتلمس عبر النظر النقدي العميق النهايات المغلقة التي ينتهي إليها ولعهما بقياس اللعبة فكأنه بذلك يمهد الحقل لإسهامه الخاص.

أختم بالشكر المتجدد لجهود أخي الأستاذ شريف هاشم الزميلي في مراجعة الصياغة العربية للترجمة وجهود الصديق العزيز د. حسن ناظم في منح الكتاب فرصة الوصول إلى القراء ضمن دراسات الكوفة الغراء.

فلاح رحيم

صيف 2019 /كندا

---

(1) محمود شوكت شتيه، «لودفيغ فتجنشتين من اللغة المنطقية إلى منطق اللغة»، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، الملحق 2، 2019، ص67.

(2) William Bennett, in *The Modern Language Review*, vol. 85, No. 3 (July, 1990) pp. 740- 741.

يلاحظ بينيت أن الغلبة لسوسير في نهاية المطاف، وهو ما يؤكد سؤالي بصدد منهج المقارنة.

ملاحظتان عن ترجمة المقتبسات

تثير أية مناقشة في الإنجليزية لأعمال سوسير وفتجنشتين مشاكل في الترجمة يعاف المرء التفكير فيها في الأيام غير المواتية، ويجد في الأيام المواتية أنها لا تقبل حلولاً مقنعة تماماً. وقد التزمتُ مع فتجنشتين نصوص الترجمات الإنجليزية المنشورة لأعماله كما تظهر في مصادر الكتاب، حتى عندما ساورني الشك في دقتها. المقاطع المقتبسة من سوسير مأخوذة من ترجمتي الخاصة لكتابه (الصادرة في لندن عام 1983). تبقى المصطلحات المثيرة للإشكال، كما هو متوقع، *langage, langue, parole*, *Sprache, Satz*. وقد تعاملت مع هذه الكلمات الخمس كما يلي. كلمة سوسير *Langage* تُرجمت على الدوام هنا بوصفها «لغة» *language* دون أن ترافقها أداة تعريف أو تنكير إنجليزية. كلمة فتجنشتين *Sprache* تُرجمت على نحو متنوع إما «لغة» *language* وإما «اللغة» *the language*: لا يبدو مترجموه إلى الإنجليزية آبهين لهذا التمييز دائماً. مصطلح سوسير *langue* تُرجم على أنه «اللغة» *the language* أو «لغة ما» *a language*، وتُرجم أحياناً «تركيباً لغوياً» *linguistic structure* أو «نظاماً لغوياً» *linguistic system*. وترجمت كلمة *parole* على أنها «كلام» على نحو ثابت. الكلمة الألمانية *Satz* معروفة بإشكالية معناها المزدوج بالنسبة لفكرتي «الجملة النحوية» *sentence* و«المقولة» *proposition*: مرة أخرى لا يبدو أن مترجمي

فتجنشتين قد اختاروا ما يدعو إلى الرضا بين هذين البديلين دائماً. ترجمة بقية المصطلحات التقنية سيشار إليها في النص حيث كان ذلك مناسباً.

روي هاريس

اعتمدت في ترجمة المقاطع المقتبسة من كتابَي سوسير «علم اللغة العام» وفتجنشتين «بحوث فلسفية» على ترجمتي د. يوئيل يوسف عزيز[1] ود. عزمي إسلام[2] على التوالي. هنالك ترجمات أخرى للكتابين[3] لا تقل أهمية عن هاتين الترجمتين ويمكن للقارئ العودة إليهما كما فعلت للمقارنة. وقد عمدت في عدة مواضع إلى إجراء تعديلات على المقاطع المقتبسة لما وجدته ضرورياً لتوحيد ترجمة المصطلح وما يقتضيه السياق. وكان التصرف لازماً مع ترجمة المقاطع المأخوذة من كتاب سوسير حيث اقتبس هاريس من ترجمته هو للكتاب التي أضافت مقاطع جديدة إلى ترجمة ويد باسكن الأولى[4].

فلاح رحيم

(الترجمة العربية)

---

(1) فرديناند دي سوسير، **علم اللغة العام**، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د. مالك يوسف المطلبي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1985.

(2) لودفيغ فتجنشتين، **بحوث فلسفية**، ترجمة وتحقيق عزمي إسلام، مراجعة وتقديم: عبد الغفار مكاوي (الكويت، 1990).

(3) لودفيك فتغنشتاين، **تحقيقات فلسفية**، ترجمة وتقديم وتعليق: د. عبد الرزاق بنور (المنظمة العربية للترجمة، 2007).

وفرديناند دي سوسير، **علم اللسان العام**، ت: عبد القادر قينيني، (أفريقيا الشرق، 2016).

(4) Ferdinand de Saussure, *Course in General Linguistics*, Translated by Wade Baskin. Edited by Perry Meisel and Haun Saussy, Columbia University Press, 2011.

المختصرات

أ ب: الكتابان الأزرق والبني لفتجنشتين، الأرقام تشير إلى الصفحات.

Blue and Brown Books, 2nd edn, R. Rhees (ed.) (Oxford University Press, Oxford, 1969).

ع ل ع: محاضرات في علم اللغة العام لسوسير، الرقم الأول يشير إلى الصفحة في النص الفرنسي المعتمد لطبعة عام 1922 الذي أعاد تقديمه ت. دي مورو في الطبعة النقدية (بيو، باريس، 1972) وإلى ترجمتي الكتاب إلى الإنجليزية التي صدرت عن دار بكورث عام 1983.[1]

Cours de linguistique ginerale. Numbers refer to the pagination of the standard 1922 edition, reproduced in T. de Mauro's Edition critique (Payot, Paris, 1972) and in the English translation by R. Harris (Duckworth, London, 1983).

ن ف: النحو الفلسفي لفتجنشتين، الأرقام تشير إلى الصفحات.

Philosophical Grammar, R. Rhees (ed.), A. Kenny (trans.), (Oxford University Press, Oxford, 1974).

ب ف: بحوث فلسفية لفتجنشتين، الأرقام تشير إلى الفقرات إلا إذا سبقتها ص.[2]

---

(1) الرقم الثاني في الترجمة العربية يشير إلى رقم الصفحة في ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز التي صدرت تحت عنوان **علم اللغة العام**، وسأشير إلى الكتاب اختصاراً بكلمة «المحاضرات.»

(2) وهي الأرقام والفقرات ذاتها في ترجمة د. عزمي إسلام إلى العربية. م.

Philosophische Untersuchungen, 2nd edn, G. E. M. Anscombe and R. Rhees (eds), G. E. M. Anscombe (trans.) (Oxford University Press, Oxford, 1958).

م أ ر: ملاحظات عن أسس الرياضيات لفتجنشتين. الأرقام تشير إلى الصفحات.

Remarks on the Foundations of Mathematics, 3rd edn, G. H. von Wright, R. Rhees and G. E. M. Anscombe (eds), G. E. M. Anscombe (trans.) (Oxford University Press, Oxford, 1978).

رم ف: رسالة منطقية فلسفية لفتجنشتين. الأرقام تشير إلى الفقرات.

Tractatus Logico-Philosophicus, corrected 2nd edn, D. F. Pears and B. F. McGuinness (eds and trans.) (Routledge & Kegan Paul, London, 1972).

المقدمة

ليس تاريخ علم اللغة الحديث تاريخ اكتشافات جديدة عن لغات لم تكن معروفة في العالم من قبل، بل هو تاريخ آراء متصارعة بصدد الطريقة التي علينا اعتمادها في تحليل اللغة. وهو في هذا لا يجمعه بتاريخ الجغرافيا أو الفسيولوجيا أو أيّ من العلوم الطبيعية إلا أقلّ القليل.

انقسم البحث اللغوي في العالم الإغريقي الروماني إلى ثلاث شعب منفصلة: المنطق، والبلاغة، والنحو. وقد اكتسب هذا التقسيم الثلاثي صفة مؤسسية في المنهاج الدراسي للجامعات الأُولى في أوروبا. وهو تقسيم ترك أثراً لا يمّحي على كلّ الفكر اللغوي في التقليد الغربي حتّى يومنا هذا.

ظلّ البحث الأكاديمي يميل بالإجماع إلى قبول هذا التقسيم لا رفضه. لكن سؤال العلاقة بين المنطق والبلاغة والنحو ظلّ يطفو على السطح بوصفه مركز اهتمام أكاديمي مكثف. وكان في قلب فلسفة الصياغيين *modistae* القروسطية[1]. كذلك كان هذا التقسيم حاسماً في عمل أساتذة البور رويال *Port Royal* في القرن السابع عشر. وها قد عاد اليوم مرة أخرى ليكون قضية محورية في النقاشات بصدد اللغة.

(1) الصياغيون Modistae مجموعة من النحويين الذين اعتمدوا فلسفة نحوية تأملية وقد توزعوا في شمال فرنسا وألمانيا والدانمارك في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (م.)

لكن الطريقة التي يُطرح بها هذا الموضوع في العقود الأخيرة من القرن العشرين تختلف نوعياً عن الطريقة التي طُرح بها في الفترات السابقة. والسبب في هذا الاختلاف البارز يعود إلى عمل رجلين بالمقام الأوّل هما سوسير وفتجنشتين.

قاد كلٌّ منهما بطريقته الخاصة حركةً فكرية تمكنت من السيطرة على الفكر اللغوي في القرن العشرين. وكلاهما كان فاعلاً في إحداث إعادة تقويم جذرية للدور الذي تلعبه اللغة في الشؤون البشرية. ويمكن أن نوجز ما ترتب على إعادة التقويم هذه كما يلي. لم تعد اللغة تُرى هامشية بالنسبة لفهمنا للعالم الذي نعيش فيه، بل أصبحت اللغة في المركز من هذا الفهم. ليست الكلمات تسميات صوتية مجردة أو ملحقات *adjuncts* اتصالية مفروضة على نظام معطى مسبقاً للأشياء. إنها منتجات تصدر عن جماعات غايتها التفاعل الاجتماعي، وهي أدوات جوهرية يشكّل بها البشر عالمهم ويعبّرون بها عنه. وقد أثّر هذا الرأي الدالّ على القرن العشرين في النظرة إلى اللغة تأثيراً عميقاً على التطورات في مجمل نطاق العلوم الإنسانيّة. وأثره بارز على نحو خاص في علم اللغة، والفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا (علم الأناسة). كان أمام الفكر اللغوي الذي أخرجه سوسير وفتجنشتين في كلّ هذه الميادين أن يمضي في الشوط إلى نهايته.

من المفهوم أن ينجم عن عمل كلّ من هذين المفكرين ظهور ميدان كبير من التأويلات والترجمات والتفاسير والنقد. ويمكن أن يستلزم تقديم جرد عام لهذا الميدان اليوم كتاباً كبير الحجم، وليس من أهداف مؤلف هذا الكتاب تقديم مثل هذا الجرد. كما أنَّ ممّا لا يقع ضمن أهدافه

أن يتابع العناصر المعقدة التي أثرت على سوسير وفتجنشتين أو تأثرت بهما. غاية هذا الكتاب أكثر تواضعاً وأضيق في نطاقها. بين كلّ ما كتب عن هذين الكاتبين، يدهشنا أنّ القليل منه يتعلق بالمقارنة بين آرائهما في اللغة، وهنالك أسباب عديدة لهذا: ينتمي سوسير وفتجنشتين إلى مدرستين أكاديميتين مختلفين كثيراً. لم يؤكد سوسير قط على ما ينطوي عليه علمه اللغوي بالنسبة للفلسفة؛ ولم يؤكد فتجنشتين ما تنطوي عليه فلسفته بالنسبة لعلم اللغة. كلاهما تسبب في إحداث انقلاب داخل حقله الخاص شغل المعلقين بما يختص بالحقل ذاته دون أن يدفعهم إلى عقد مقارنات تناهجية. ولكن نظرة تاريخية إلى الوراء تظهر بوضوح أنَّ هنالك تماثلاً بينهم بالرغم من التباعدات الجلية والأساسية. تكشف المواقف التي اتخذها سوسير وفتجنشتين بصدد الأسئلة اللغوية، والمشاكل التي واجهتهما نتيجة ذلك تشابهات عديدة بينهما. لذلك يبدو من الجدير بالعناء أن نجمل بإيجاز ما يمكن أن يُرى بوصفه النقاط الأكثر إيحاءً في الصلة بين الفكر اللغوي لسوسير وفتجنشتين، تاركين مدى أهمية هذه النقاط أو استحقاقها مزيداً من البحث كسؤال مفتوح.

لا حاجة إلى القول إننا نجد حتّى في مغامرة متواضعة كهذه أن كلّ شيء يعتمد على طريقة قراءة هذين المفكرين البارزين. لا يمكن عقد المقارنات في فراغ *in vacuo*. في الوقت نفسه، يستحيل هنا الابتداء بتبرير هذه القراءات لأن ذلك سيتضمن تفسيراً ودراسة مفصلة للسياق ممّا يتجاوز نطاق هذا الكتاب. يبدو في نهاية المطاف أنَّ الأفضل هو تقديم الأطروحة المقارنة بجرأة وتركها (كما قال فتجنشتين عن اللغة) تتكلم عن نفسها. والأطروحة تفيد أن آراء سوسير وفتجنشتين تشيان بلقاء مهم

لا يُقرّ به على نطاق واسع، خصوصاً إيمانهما أن أفضل تشبيه توضيحي يمكن للمرء أن يتمسك به في سعيه إلى فهم الطريقة التي تعمل بها اللغة هو تشبيه اللغة بلعبة محكومة بقواعد. لا يوجد مصطلح مقبول عموماً للتعبير عن هذا التمثّل الذي سيكون مستبعداً في أي مجتمع لا يمتلك مؤسسة الألعاب بمعناها الذي يدرك بها المجتمع الأوروبي الشطرنج والتنس والبردج وغيرها بوصفها ألعاباً. في ضوء هذه الثغرة الاصطلاحية، يضطر المرء إلى الاكتفاء بالكلام على نحو غامض عن «تشبيه الألعاب» أو «منظور الألعاب» ربما كان العنوان الأفضل لهذا الكتاب «لعبة اللغة»[1]. لكن عيب هذا العنوان أنَّ فكرة «لعبة اللغة» قد ارتبطت حصراً بفتجنشتين، وبالتالي يمكن أن يبدو الكتاب تأويلاً فتجنشتانياً فُرض بأثر رجعي على سوسير. (لحسن الحظ هنالك في «المحاضرات» دليل نصي يدل على أنَّ الأمر ليس كذلك).

لو كان للتاريخ يدٌ في فرض التأويلات لكان لزاماً علينا أن نتحرك بالاتجاه المعاكس. الاحتمال الأرجح أن تأثير فلسفة فتجنشتين المتأخرة خارج الفصول الدراسية للفلاسفة الأكاديميين المحترفين يرجع جزئياً إلى أنّه أطلّ على عالم فكري تمثّل أفكار سوسير بالفعل. ربما أثار تقديم الألعاب في «المباحث الفلسفية» إحساساً بأمر سبقت رؤيته *de'ja vu* لدى قراء ألفوا استعارة سوسير المفضلة لوقت طويل. وبالرغم من الاستنكار الذي يمكن أن يثيره في الدراسة الأكاديمية الفتجنشتنية الهمس بأنّ «أول فلاسفة العصر» منفتح أمام قراءة سوسيرية، فإن ما يكتسب أهمية كبيرة في

---

(1) العنوان الكامل للكتاب بالإنجليزية هو: Language, Saussure, and Wittgenstein: How to Play Games with Words? «اللغة وسوسير وفتجنشتين: كيف تلعب بالكلمات؟» وقد تصرفت في ترجمته. م.

التاريخ الثقافي لمقاصد الفلاسفة هو ما يعتقد المجتمع أنهم يقولون. وقد تعلّم سقراط هذا الدرس بالطريقة الصعبة نيابة عن كلّ ورثته.

لن نتوقف طويلاً في الفصول التالية عند حقيقة أنَّ سوسير وفتجنشتين (وكلاهما لم يكن مولعاً بممارسة الألعاب) قد عاشا في زمن بدأت فيه الحضارة الغربية للتو تعزو للألعاب مكانة لم تحظ بها من قبل، بينما صارت هذه المكانة مقبولة في ما بعد كبديهية ثقافية في عموم العالم الغربي. لا بدّ من ترك بحث أهمية هذا الأمر إلى مناسبة أخرى. وهو بحث ينطوي على اعتبارات اجتماعية وسياسية من النوع الذي يمكن أن يسمّيه سوسير «سميولوجيا» بالمعنى الواسع للكلمة؛ أمّا تقديم معالجة وافية هنا حتّى لسيميولوجيا الألعاب بوصفها اتصالاً في ثقافة القرن العشرين فإنه سيعني محاولة دمج كتابين على الأقل في كتاب واحد.

أنا مدين في محاولتي القيام بهذه المقارنة البسيطة لما يصعب حصره من الأشخاص، خصوصاً لزملائي وطلبتي في الأمور التي أثارتها المقارنة. إقراري بالعرفان قد يثير حرجاً ما دام استخدامي أفكار غيري لم يكن إلّا انتقائياً. يوفر كلّ من سوسير وفتجنشتين ذخائر ثمينة من الأفكار عن اللغة، وليس من المستغرب أن يثير تأويلهما خلافات غالباً. لكني مدين بامتنان خاص للدكتورة بريجيت نيرلتش *Brigitte Nerlich* التي عقدتُ معها حلقة دراسية عن هذين الكتابين في أوكسفورد عام 1986، وللسيد س. ج. فارو *S. J. Farrow* الذي دفعتني أسئلته إلى إمعان التفكير. أمّا بصدد فتجنشتين فإن موضع البحث في هذه الخلافات قد اتضح لي في المقام الأوّل بالعمل الحديث للدكتور جي. ب. بيكر *G. P. Baker* ود. ب. م. س. هاكر *P. M. S. Hacker* كلاهما أجاب عن أسئلتي المملة بصبر رواقي وتهذيب دائم.

كتبت أجزاء من هذا الكتاب عندما كنت أستاذاً زائراً في جامعة جواهر لال نهرو في نيو دلهي عام 1986. ولا بدّ أن أشكر معاون رئيس الجامعة البروفيسور هـ. س. جيل *H. S. Gill* على دعوته إياي لإلقاء محاضرات هناك، وأشكر الجمهور الهندي لمشاركته الحيّة في استكشاف بعض المشاكل اللغوية التي أعاود التعرض لها هنا.

أخيراً، أعبر عن امتناني للدكتور ت. ج. تيلر *T. J. Taylor* الذي دعاني لا إلى الاسهام حسب ولكن إلى افتتاح سلسلة جديدة من المطبوعات عن تاريخ علم اللغة. أن يبدأ بموضوع خلافي مثل هذا الذي يعالجه الكتاب الحالي لدليل على محرر يمتلك رأياً مغامراً على نحو منعش في مجال الكتابة التاريخية، وهو ما افتقد إليه علم اللغة زمناً طويلاً. لا مثال يفوق سوسير وفتجنشتين في توضيح أطروحة أنَّ التأويل والجدال هما المحوران التوأم لأية عربة تاريخية تستحق أن تدخل السباق.

الفصل الأول

النصوص والسياقات

لا توجد في عنق سوسير أية ديون فكرية تجاه فتجنشتين، كما أنَّ فتجنشتين لا يدين لسوسير بأي شيء. هذا على الأقل هو الافتراض الذي يجب أن تبدأ منه أية مقارنة بين الاثنين. لقد سلكا طرقاً أكاديمية كان يمكن كما تُظهر نظرة إلى حقائق سيرتهما المتصلة بالموضوع (انظر الملحق) أن تتقاطع خلال السنوات الأُولى من هذا القرن، لكنها لم تفعل. بينما كان سوسير يقدم محاضراته المؤثرة في علم اللغة في جينيف، كان الشاب فتجنشتين يَدْرس الهندسة في مانتشستر. وعندما بدأ فتجنشتين كتابة أطروحته المنطقية الفلسفية، كان سوسير قد قضى نحبه منذ زمن. وبالرغم من أنَّ بعض الأشخاص في حلقة أصحاب فتجنشتين (س. ك. أوجدن على سبيل المثال) كانوا يعرفون كتاب سوسير «محاضرات في علم اللغة العام»، فإنا لا نجد ما يشير إلى أنَّ فتجنشتين قد قرأه على الإطلاق. أما إذا كان قد فعل ذلك فإنه لم يشر إليه في كتاباته، وأولئك الذين يعرفون فتجنشتين لا يتذكرون أنهم ناقشوا سوسير معه. لذلك فإن التأثر المتبادل في فكر سوسير وفتجنشتين بصدد اللغة يبدو بعيداً عن مجال النقاش بحسب الدليل المتوفر[1].

---

(1) يذهب مترجم كتاب فتجنشتين «تحقيقات فلسفية» د. عبد الرزاق بلنور (المنظمة العربية

وبالرغم من أنَّ هذين المسارين الأكاديميين لم يلتقيا في أية نقطة، فإن التواءاتهما وانعطافاتهما تُظهر عدداً من التشابهات في التصور. كلا الرجلين انحدر من عائلة موسرة موهوبة. كلاهما ترك أثراً بارزاً بعمل مبكر يدلّ على براعة كبيرة أربكت النزعة المدرسية السائدة. ظهرت أطروحة فتجنشتين في حوليات الفلسفة الطبيعية *Annalen der Natürphilosophie* عندما كان مؤلفها في الثانية والثلاثين. بينما نشر سوسير مذكرات عن نظام اللغات الهندو- أوروبية وهو لم يتجاوز الحادية والعشرين. كلاهما مدين بسمعته النهائية كشخصية أساسية لعمل متأخر نشر بعد وفاته على أية حال: «المحاضرات» في حالة سوسير و«بحوث فلسفية» في حالة فتجنشتين: في كلتا الحالتين تبقى العلاقة بين العمل المبكر والعمل المتأخر موضوعاً خاضعاً للجدال أيضاً.

بحسب أحد التأويلات يمكن القول إنَّ كلاً من سوسير وفتجنشتين قد غيّرا موقفهما تماماً في سياق حياتهما الأكاديمية. إذ بدأ كل منهما برأي معيّن في اللغة ثمّ انتهى إلى رفض هذا الرأي لصالح آخر مختلف تماماً. ولكن تأويلاً آخر يذهب إلى العكس إذ يرى أنَّ الاختلافات المزعومة بين سوسير المبكر وسوسير المتأخر، شأنها شأن الاختلافات بين فتجنشتين المبكر وفتجنشتين المتأخر، قد بولغ في أهميتها كثيراً. لذلك يرى بعض

للترجمة، 2007) في مقدمة ترجمته إلى أن سوسير قد أثّر في فتجنشتين: «أما في ما يهم اللسانيات وفلسفة اللسانيات فيبدو أن تأثير دي سوسير واضح ولو أنه غير مباشر، وربما كان عن طريق ماوثنر Mauthner الذي يشير إليه في المصنف... لتعريف الفلسفة، حيث وجد عنده ما كان بحاجة إليه، فهو يناقش إحدى أهم طروحات دي سوسير الذي يعتبر أن مدلول الرمز اللغوي يتمثل في المفهوم باعتباره صورة ذهنية تثيرها الصورة الصوتية. وما نجده بين ظفرين في بطاقات: «ليس للرمز حياة خارج النظام» هو جملة تناسب تماما نظرية سوسير السيميائية.» ص24 ـ م.

النقاد أن عمل كلّ منهما متصل من حيث الجوهر، بينما يرى آخرون أنَّ ثمة انقطاعاً فضلاً عن رفض تام للمواقف المعتمدة باكراً.

لكن هنالك اتفاقاً عاماً على الأثر الثوري لنتاج الاثنين في مرحلة نضجهما في حقليهما على التوالي. كتب جورج فون رايت Georg von Wright عن فتجنشتين المتأخر أنّه «لا يمتلك سلفاً يمهد لظهوره في تاريخ الفكر. وعمله يؤشر ابتعاداً جذرياً عن السبل المطروقة سابقاً في الفلسفة» (فان، 1967: 23). ويمكن مع أخذ الفروقات بنظر الاعتبار أن يقال الشيء نفسه عن سوسير المتأخر وعلم اللغة. لقد اتحد سوسير وفتجنشتين كلاهما في النظرة إلى اللغة بوصفها تمثل المفتاح لفهمنا العالم حولنا. فضلاً عن ذلك، كان كلٌّ منهما مشغولاً بعمق بمشكلة كيف يمكن في ضوء هذا الدور المحوري للغة تأسيس القواعد الأكاديمية لموضوعه الخاص.

من أجل تقدير مدى هذا الانشغال من المهم أن نموضع عمل سوسير وفتجنشتين في السياق التاريخي المشترك الذي توفره الأفكار السائدة عن اللغة في جامعات أوروبا القرن التاسع عشر.

***

ظلت فلسفة القرن التاسع عشر الغربية وفيّة لرأي في اللغة ساد دون تحدّ فعلي لقرون. بحسب هذا الرأي عُدّت اللغة والفكر فعاليتين منفصلتين: اللغة فعالية تتصل بالكلمات والفكر فعالية تتصل بالأفكار؛ الكلمات تعتمد الأفكار، لكن الأفكار لا تعتمد الكلمات. وقد عوملت الأفكار على أنّها تمثل الأشياء والخواص والعلاقات في العالم الخارجي، كما تدركها الحواس. ويمكن لهذه الأفكار أن تقترن في العقل لتكوّن مقولات

propositions إمّا إثباتاً وإمّا نفياً. وهكذا في أن نقول «جون مخادع» ترتبط الفكرتان المنفصلتان «جون» و«الخداع» في العقل بطريقة معينة ويتم إدراك وقوع علاقة معينة بينهما. هذه العلاقة ذاتها تتعرض للنفي في «جون ليس مخادعاً.» وكان الفرض أنّ هذه العمليات العقلية ممكنة دون الحاجة إلى وضع الأفكار في كلمات. بالمثل، قيل إنَّ التعقل ممكن دون ألفاظ. وهكذا فإن الاستدلال المبني على القول «جون مخادع» أنّ «من الواجب ألّا نمحض جون الثقة» عُدّ نقلة عقلية من حكم إلى حكم آخر، مرة أخرى دون حاجة إلى توسّط لفظي.

لا تدخل اللغة هذه الصورة إلَّا عندما يرغب إنسان في إيصال أفكاره إلى إنسان آخر. وهكذا إذا أردتُ أن أنقل إلى شخص ما حكمي أن جون مخادع، أستطيع أن أفعل ذلك بالنطق بالكلمات «جون مخادع»؛ ولكن، ذهب الافتراض إلى أن بإمكاني التعبير عن الحكم نفسه باستخدام لغات متنوعة أخرى اعتماداً على كوني أخاطب شخصاً إنجليزياً أو فرنسياً أو ألمانياً أو ما إلى ذلك. لذلك لا يرتبط هذا الحكم بشكل خاص واحد من الكلمات. يمكن لأية لغة أن تفي بالغرض بشرط أن تمتلك اللغة المختارة الكلمات المعبرة عن الأفكار التي أرغب في إيصالها، وتمتلك أيضاً الجهاز النحوي الذي يسمح بالربط المناسب بين العناصر الذرية، أي الكلمات المنفصلة. وهذه بدورها ترتبط بالأفكار المناسبة لها بعلاقة تواضعية محضة وتصادفية تاريخياً، تختلف من بلد إلى آخر. باختصار، تفيد نظرية الجملة أنَّ الجملة تشفّر حكماً، ويمكن أن يحلّ شفرتها أي شخص يتصادف أنّه يعرف الشفرة المناسبة، أي اللغة. أو هكذا هي الآلية الفلسفية المثالية في الأقل. ولكن هذه الآلية لم تكن بحسب الفلاسفة

متاحة عملياً دائماً، لذلك كان من الضروري توخي منتهى الحذر في افتراض أنَّ الكلمات المستخدمة تعكس بأمانة الأفكار أو العمليات العقلية التي تقابلها.

الواقع أنّ عدم الموثوقية هذه كانت واحداً من بين الأسباب الرئيسة التي جعلت اللغة موضوعاً للنظر الفلسفي في المقام الأول. تعود الشكيّة في موثوقية اللغة في التقليد الفلسفي إلى بيكون على أقل تقدير (هاريس، 1981: هـ 1). مع ذلك، من المهم هنا التمييز بين طريقتين يمكن للغة أن تخدع بهما بحسب التقليد الفلسفي. من جانب، يمكن أن يقع إخفاق في التوافق بين الكلمة والواقع: وأوضح الأمثلة على هذا حالة نمتلك فيها كلمة تشير إلى شيء لا وجود له ببساطة بالرغم من وجود اعتقاد خاطئ بوجوده. مثلاً، أن تعتقد بوجود مادّة مثل فلوجستون لمجرد أنَّ هنالك كلمة إنجليزية هي *phlogiston* تدّعي أنّها اسم لهذه المادّة سيعني أنَّ اللغة قد ضللتك بطريقة ما. في مثل هذه الحالات لا يقع عدم تطابق بين الكلمة والفكرة: يقع عدم التطابق بين الفكرة والواقع. بالمثل، في الأيّام التي ساد فيها الاعتقاد أنَّ الأرض مسطحة، كان تعريف القاموس لكلمة أرض على أنها تعني «الجسم الكوني المسطح الذي يسكنه الجنس البشري» سيعدّ خاطئاً لا لأن التعريف أخفق في التوافق مع فكرة الناس عن الأرض، ولكن لأنه أخفق في التوافق مع الحقائق الجيولوجية.

هنالك حاجة إلى تمييز هذه الحالات عن فئة مختلفة من عدم التوافقات اللغوية، حيث لا يأتي الخطأ من الفكرة ولكن من الطريقة التي تُقدّم بها لغوياً: بكلمات أخرى، الخطأ يكمن في النحو التعبيري. المثال الذائع على هذا النوع يورده نحويّو البور رويال عام 1660، وهو يتعلق باستخدام أداة

التعريف. بحسب نحو البور رويال لا يمكن استخدام أداة التعريف إلَّا في الحالات التي يعيّن بها الاسم شيئاً يمكن أن توجد منه أمثلة خاصة عديدة: مثلاً، الدار *The house* (إذ توجد دور عديدة) والرجل *The man* (إذ يوجد كثرة من الرجال). لذلك لا يكون من المناسب استخدام أدوات التعريف مع اسم علم لأن ما يعيّنه اسم العلم فريد من نوعه. هذا بحسب الدعوى هو السبب في أننا نقول مثلاً «كتب شكسبير **هاملت**» ولا نقول «كتب الشكسبير الهاملت»، وشكسبير هنا هو اسم العلم الدال على المؤلف وهاملت اسم العلم الدال على عنوان المسرحية. ولكن يحتوي الاستخدام الشائع في الإيطالية على استخدام أداة التعريف مع أسماء علم معينة تعود إلى أفراد ذائعي الصيت مثل دانتي. يرى نحويّو البور رويال أنَّ السبب في هذا لا يعود إلى وجود عدة مؤلفين للكوميديا الإلهية تصادف أنهم جميعاً يسمّون دانتي: ولكن ببساطة لأن الاستخدام الإيطالي، لسبب متميز خاص ما، أخفق في استخدام أداة التعريف على نحو صائب في هذه الحالة. وهكذا لا يقع عدم التطابق هنا بين الفكرة والواقع، لكنه يقع بالأحرى بين الفكرة والتعبير اللغوي عنها. ربما يكون من المفيد التمييز بين هذين النوعين من الحالات بتسمية النوع الأوّل «إساءة تمثيل الوقائع» والثاني «إساءة تمثيل المفهوم.» باستخدام مثل هذه المصطلحات يمكن لنا القول إن النحو الفرنسي يقع في إساءة تمثيل مزدوجة عندما يعزو جنس المذكر لكلمة بروفيسور *Professeur*. إذا عُدّ الجنس المذكر إشارة إلى جنس الذكور فإن النحو الفرنسي يقع في إساءة تمثيل وقائعية لأنّ الكثير من الأفراد الذين قد يشار إليهم بكلمة *le Professeur* هم نساء في الواقع. لكن لدينا هنا، فضلاً عن ذلك، إساءة تمثيل مفهومية بقدر تعلق الأمر بكون متكلمي الفرنسية لا

يعتقدون أنَّ التعليم حكر على الرجال. فكرتهم عن المعلم ليست من النوع الذي يستبعد احتمال وجود معلمات.

لكل هذا، كان القرن التاسع عشر يقيم فجوتين بين اللغة والحقيقة. الفجوة الأُولى هي اللاتطابق الممكن بين التعبير اللغوي والفكرة المُعبّر عنها، والفجوة الثانية بين الفكرة نفسها والوقائع الماثلة.

في هذه المسألة وغيرها ممّا يتصل بها، حصلت فلسفة القرن التاسع عشر على دعم كامل من فيلولوجيا القرن التاسع عشر. استندت فيلولوجيا القرن التاسع عشر إلى الرأي القائل إن معظم الحقائق اللغوية لم تكن إلّا نتائج ثانوية للتطور الثقافي. اعتقد فقهاء اللغة الألمان والفرنسيون أنَّ اللغات ظلت خاضعة إلى حدّ كبير لرحمة مخاطر التغيرات الصوتية. ولدعم هذا الرأي كانوا مستعدين لإيراد قدر كبير من البراهين التجريبية: خصوصاً البرهان الاشتقاقي. يمكن لهم مثلاً أن يشيروا إلى أنَّ السبب في أنَّ الكلمة الإنجليزية *race* تعني من جهة «سباقاً» ومن جهة أخرى «شعباً، أمّة» لا صلة له بوجود أية علاقة بين الفكرتين، بل هو نتيجة صدفة اندماج صوتي بين الكلمة الاسكندنافية القديمة *ras* والكلمة الفرنسية القديمة المختلفة تماماً *race*. بدا أنَّ ظواهر مثل هذه، تعرف تقنياً بـ «المشترك اللفظي» *homonymy*، تشير بوضوح تام إلى أنَّ التعبير اللغوي يتبع مساراته التطورية الخاصة، والتي لا علاقة لها مع عمليات العقل. يترتب على ذلك، استحالة توقع أي توافق مباشر بين اللغة والفكر.

ما أقنع فقهاء علم اللغة المقارن بهذا الرأي اكتشافهم إمكان تقرير وجود علاقات بين أشكال من السنسكريتية واللاتينية على سبيل المثال، أو اللاتينية والفرنسية بالإحالة إلى قوانين صوتية بحتة. بكلمات أخرى، لم

يكن يغيّر في الحال كثيراً ما تعنيه الكلمة أو ما يعنيه تركيب ما: كان تطور الأشكال اللغوية وبقاؤها يعتمد على عوامل لا علاقة لها تماماً بمعناها. كانت تلك هي الفرضية الوحيدة التي استطاعت بها الفيلولوجيا المقارنة تفسير كيف أمكن للغات شديدة التنوع وعصيّة على التفاهم المتبادل مثل الإنجليزية واللاتينية والإغريقية والسنسكريتية أنَّ تتطور خلال فسحة قصيرة نسبياً من التاريخ البشري انطلاقاً من لغة سلف مشتركة واحدة. إذا أخذنا مثالاً كلاسيكياً سنجد أنَّ بالإمكان إظهار أنّه كلما بدأت كلمة لاتينية بالحرف الصحيح *K* (وكان يكتب *C* في اللاتينية الكلاسيكية) يعقبه حرف العلّة *a* (كما في الكلمات *canis* «كلب» و *carus* «عزيز») فإن الكلمات الفرنسية المشتقة منها ستبدأ بصوت صفيري *sibilant* (يكتب *ch* في الفرنسية الحديثة: *chien* «كلب»، *cher* «عزيز»). وحقيقة أنَّ للكلمات المذكورة معاني منفصلة تماماً («الكلب» مقابل «العزيز») لم تمنعها كما هو واضح من أن تخضع للتغيرات الصوتية ذاتها تماماً. لم يكن الإنجاز الكبير لفيلولوجيا القرن التاسع عشر إظهار أنَّ هذا النوع من التغيرات قد وقع في الزمن المدوّن لحضارة ما فحسب، ولكن بدا أنّه مستمر في الوقوع بثبات بوساطة العمليات ذاتها أو ما يشبهها في كلّ الحضارات وفي كلّ الأزمنة. لم يتمكن أحد من تفسير سبب حدوث ذلك، ولكن كونه حَدَث، وحَدَث على نحو متواتر لم يكن أمراً خاضعاً للجدال.

نجد نتيجة لذلك ما يمكن أن نصفه بالإجماع الفكري بين الفلسفة والفيلولوجيا بصدد مسألة العلاقة بين اللغة والفكر. اتفق كلاهما على إدراك وجود انفصال مزدوج بين الواقع والتعبير اللغوي: فجوة بين الكلمات والأفكار، وأخرى بين الأفكار والوقائع. لكن هذا الانفصال المزدوج طرح

على المنظومتين مشاكل حادة. أمّا المشكلة التي واجهتها الفلسفة فهي: إذا لم تكن اللغة البشرية مرشداً موثوقاً به من الناحية الداخلية إلى الحقيقة، كيف أمكن الوثوق إطلاقاً في النقاش العقلي الذي ادعت الفلسفة تمثيله. بكلمات أخرى، قادت مشكلة اللغة الفيلسوف مباشرة إلى مشكلة تتعلق بطبيعة الفلسفة ومكانتها. وكانت المشكلة بالنسبة للغوي مختلفة ولكنها موازية. إذا لم تكن للغة علاقة مباشرة بالواقع، بل هي علاقة عشوائية دائمة التغيّر، كيف أمكن تأسيس علم اللغة بوصفه شكلاً علمياً من أشكال البحث؟ بكلمات أخرى، كيف أمكن تفسير الظواهر اللغوية بوصفه متميزاً عن مجرد تدوين وجودها وتسجيله؟ هاتان المشكلتان التوأم هما ما ورث سوسير وفتجنشتين. وكلاهما ترك أثراً عميقاً على فكر القرن العشرين عبر أصالة الأجوبة التي قدمها عنهما.

الفصل الثاني

الأسماء والتسميات

ربما كانت أبرز رابطة بين سوسير وفتجنشتين اهتمامهما بكشف حالات سوء فهم معينة بصدد اللغة. وأهم الأهداف المستهدفة بهجومهما الرأي القائل إن الكلمات تؤدي وظيفتها بوصفها أسماء دالة على أشياء أو خواص معطاة بالفعل سابقة على اللغة. وهنالك تشابه واضح بين «المحاضرات» و«بحوث فلسفية» يتمثل في أنَّ أطروحة المؤلف الأساسية في كلا العملين تُقدَّم بوساطة جدالات يمكن أن توصف بأنها «معادية لنزعة التسمية» *anti-nomenclaturist*.

لنزعة التسمية *nomenclaturism* تاريخ طويل في التقليد اللغوي الغربي. أقدم أشكالها وأكثرها امتيازاً هو ذلك الذي يظهر في الفصل الثاني من سفر التكوين حيث يوصف أصل اللغة بالكلمات التالية:

«فجبل الربُّ الإله من الأرض جميع حيوانات البريّة وجميع طير السّماء، وجاء بها إلى آدم ليرى ماذا يسمِّيها، فيعمل كلُّ منها الاسم الذي يسميها به.» (ص 3، الكتاب المقدس)[1]، «فسمى أدم جميع البهائم وطيور السماء وجميع الحيوانات البريّة بأسماء.»

(1) انظر ترجمة الكتاب المقدس الصادرة عن دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، 1995. م.

لن نكون من المبالغين مهما قلنا في أثر هاتين الآيتين من سفر التكوين على تاريخ علم اللغة الغربي. نشأ علم اللغة الحديث جزئياً من عدم الرضا الذي شعر به فلاسفة التنوير بصدد الرواية التوراتية عن أصل اللغة وما أعقبها من تأويلات (*Aarsleff, 1982*). وقد ظهرت كلمة «آدمي» (أي يعود بأصله إلى آدم) تصف أطروحة اقتنع بها الكثيرون في القرن الثامن عشر وما قبله تفترض أنَّ الأشياء في جنة عدن قد سُميت أصلاً بأسمائها الصحيحة التي عكست جواهرها الحقيقية، وأن استعادة هذه «المعرفة المفقودة» هي الكأس المقدسة للبحث اللغوي.

أثبت هذا المدخل شبه الصوفي إلى اللغة أنّ له عناداً منقطع النظير، جزئياً لأن عدداً من فلاسفة التنوير أنفسهم التزموا الرأي القائل إنَّ اللغة منحة إلهية (*Juliard, 1970*). فإذا ما وافق المرء أنَّ اللغة منحة إلهية فإن من المقبول أن يستتبع ذلك أنَّ طريق الحكمة هو فهم طبيعة هذه المنحة والامتناع عن الإساءة إليها. وظلت هذه الأطروحة الأساسية في كتاب ر. سي. ترينتش *R. C. Trench* «في دراسة الكلمات» *On the study of words* المنشور عام 1851. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن ترينتش بوصفه رجل دين أنجليكانياً بارزاً قد أصبح خلال الحقبة الفكتورية من الشخصيات القوية في الحملة التي أدت إلى نشر قاموس أوكسفورد الإنجليزي *Oxford English Dictionary*. لم يكن يساور ترينتش شك في أنَّ اللغة الإنجليزية إذا ما فهمت فهماً صحيحاً، تحتوي رسالة إلهية، وكانت المحاضرة الأصلية التي تطور عنها كتابه تحمل عنوان «عن اللغة بوصفها أداة معرفة.» لا يمكن لأي شخص يقرأ ترينتش أن يتخيل للحظة واحدة أنَّ المعركة بصدد طبيعة اللغة العلمية، التي افترض الكثير من الناس أنّها قد وقعت

وأحرز النصر فيها في إنجلترا مع تأسيس المجمع الملكي في القرن السابع عشر، لم تكن مطروحة وخاضعة للحكم عندما منحت الملكة فكتوريا أخيراً موافقتها الرسمية على مشروع «قاموس أوكسفورد الإنجليزي» قبل أقل من مئة عام. بمعنى ما، ظل مجمل الجدال بصدد المعرفة البشرية في التقليد الغربي يتناول العلاقة بين الكلمات والعالم دائماً، أي بين اللغة والواقع. وهذا هو السبب في أنَّ أطروحة نزعة التسمية ظلت محورية للكثير من القضايا في علم اللغة وفي الفلسفة، وهي مستمرة هكذا.

لكن من الخطأ الافتراض أنَّ نزعة التسمية الغربية هي من حيث الأساس نتاج قبول سلطة نص ديني مميز بعينه. ذلك أنّها موجودة أيضاً في تاريخ أبكر على نحو يلفت النظر داخل نمط آخر من التقليد الغربي لا علاقة له إطلاقاً من حيث الأصل بالسلطة الإنجيلية. والمقصود هنا التقليد الفلسفي الذي يعود إلى اليونان القديمة وإلى أفلاطون. نجد في القرن الرابع قبل الميلاد في محاورة «كراتيلوس» الإيمان بأنّ اللغة لم تصدر عن أصل إنساني، وهو قرين الإيمان أنَّ عليك لكي تفهم اللغة أن تفهم كيف يرتبط الاسم بما يحمل ذلك الاسم.

في «كراتيلوس» يُسمى خالق اللغة الأسطوري ببساطة «صانع الأسماء.» لا يقال لنا كيف تأتّى له أن يخلق الكلمات، ولكن يُفترض أنّه لم ينحت الكلمات ببساطة عشوائية. على العكس، يُفترض أنّه اتبع مبادئ رئيسة معينة تتعلق بمبدأ الملاءمة في تخصيص الكلمات للأشياء. لكن استخدام اللغة في سياق التاريخ البشري مارس تأثيراً مفسداً عليها فلم تعد هذه المبادئ الأصلية تتبع. من هنا ينشأ السؤال الذي تنشغل به المحاورة: سؤال «صحة الأسماء.» يبدو منذ البداية أنَّ هذه القضية إشكالية. في

المحاورة، ينتصر أحد المتحاورين، كراتيلوس، لموقف يمكن أن نسميه «نزعة التسمية الطبيعية.» فهو يرى:

«لكل شيء اسم صحيح يختص به، وهو يأتي من الطبيعة، فالاسم ليس كلّ ما يسمي به الناس شيئاً ما عن طريق الاتفاق، مجرد مقطع من صوتهم ينطبق على الشيء، بل هنالك صحة متأصلة في الأسماء، وهي تبقى ذاتها بالنسبة لكل البشر سواء إغريقاً كانوا أم برابرة» (كراتيلوس، 383، *B/A*).

لا نجد تعبيراً واضحاً عن مثل هذه القناعة في الوصف الإنجيلي. لا يناقش مؤلف سفر التكوين مسألة إن كان أدم قد «أصاب» في تسمية الحيوانات، أو إلى أي الأسس استند في تخصيص أسماء لها؛ ولكن افتُرض في أزمنة لاحقة أنَّ الأسماء التي أطلقها آدم كانت هي دون شك الأسماء «الصائبة»، بمعنى أنّها تتوافق مع طبيعة الكائن المقصود بالتسمية وتلائمها. وهكذا تم تقديم آدم عبر نظر استعادي إلى الماضي على أنّه أدى دور مطلِق الأسماء الطبيعي الأوّل. وهذا الافتراض، على سبيل المثال، كان الأساس في إيمان بوهم *Bohm* بوجود لغة طبيعية *Natursprache* بدائية (*Aarsleff* 1982: 87).

في محاورة أفلاطون، تقف نزعة التسمية الطبيعية على النقيض من الرأي القائل إنَّ الأسماء ليست سوى رقع صوتية ابتُكرت لما يناسب الحاجة الإنسانية. وهو الموقف الذي يتبناه هيرموجينس *Hermogenes*، خصم كراتيلوس، الذي يدعي «أن أي شيء تمنحه اسماً هو اسمه الصحيح.» بالنسبة لهيرموجينس، تقرير اسم لا يحتاج إلى خبرة خاصة من النوع الذي يُعزى إلى مانح الأسماء الأسطوري ولا إلى بحث في طبيعة الشيء أو الشخص المُسمى: الأسماء تتساوى في جودتها. لذلك

يقع الخلاف لدى أفلاطون بين نظرية الأسماء الطبيعية ونظرية الأسماء الاعتباطية. وبالرغم من أن مثل هذا الخلاف لا ينشأ في سفر التكوين، يبدو الوصف الإنجيلي متفقاً مع أفلاطون في الخصوصيات التالية على الأقل. أولاً، ترتبط الأسماء بأصوات *vocables* لها علاقة معينة مع الأشياء (الأشخاص، الخ...) التي تكون أسماءً لها. ثانياً، أنَّ الأشياء التي تُسمى بهذه الطريقة معطاة على نحو مستقل، أي أنّها توجد مستقلة عن كونها قد سُميّت تماماً، ومستقلة عن الاسم المعني الذي عُزي إليها.

لم يقع خلاف بصدد هذين الافتراضين قط بين دعاة نزعة التسمية الطبيعية وخصومهم، سواء في الأزمنة اليونانية الرومانية أو بعدها. أكد لوك *Locke* على سبيل المثال أنَّ الكلمات «لا تدل إلّا على أفكار البشر المحددة وأن ذلك يتم عبر فرض عشوائي تماماً.» (8. 2. 3.: 1706)، لكنه وافق على أنَّ «الأفكار المحددة» مستمدة بدورها من أشياء موجودة مسبقاً تدركها الحواس. وهذا الأمر حاسم في تمييز لوك بين «الجواهر الاسمية» و«الجواهر الواقعية.» لذلك يرى لوك:

«الجوهر الاسمي للذهب هو تلك الفكرة المعقدة التي تقف كلمة ذهب للتعبير عنها، لتكن على سبيل المثال جسماً أصغر، له وزن محدد، منصهر وثابت. لكن الأصل الواقعي هو التكوين غير المدرك لأجزاء ذلك الجسم الذي تعتمد عليه كلّ تلك الخواص وغيرها من صفات الذهب.» (2. 6. 3. : 1706).

لايبنتز *Leibniz* الذي رفض رأي لوك في عشوائية الأسماء، فعل ذلك لصالح أطروحة ترى أنَّ ثمة «شيئاً ما طبيعياً في أصل الكلمات يشير إلى وجود علاقة بين الأشياء والأصوات والحركات في أعضاء النطق.» وهو

بهذا يعود، كما يلاحظ آرسليف، إلى «شكل مُحوَّر من العقيدة الأفلاطونية بصدد طبيعة اللغة» (*Aarsleff* 1982 :88). لكن كلاً من لوك ولايبنتز لا يشكان بعقيدة أنَّ موضوع الخلاف، إن وضعنا المسألة بعبارات مثال لوك، هو الكيفية التي ترتبط بها كلمة «ذهب» بالذهب؛ أو في أنَّ طبيعة الذهب مستقلة عن الكلمة بأي حال.

باختصار، يناصر لوك ولايبنتز، على نحو لا يقل عن كراتيلوس وهيرموجينس، رأياً نيابياً في اللغة من حيث الجوهر. ترى النزعة النيابية *surrogationalism* بديهة المبدأ القائل إن للكلمات معنى بالنسبة لنا لأن الكلمات «تقوم» مقام شيء آخر أو هي تنوب عنه.. من هنا يكون السؤال الأساسي دائماً «كيف ترتبط هذه الكلمة بما تقوم نيابة عنه؟» وهذا السؤال بدوره ينقسم إلى جزأين أو إلى سُؤالين آخرين. الأوّل: «هل تعتمد هذه العلاقة على ارتباط طبيعي من نوع ما؟» (وهذه المسألة تطفو على السطح في القرن العشرين بوصفها المبدأ السوسيري المتعلق بعشوائية العلامة اللغوية). السؤال الثاني هو: «ما الذي تقوم الكلمة مقامه؟» (تحديدا، ألللإشارة إلى شيء موجود على نحو مستقل في العالم تقوم الكلمة أم ببساطة للتعبير عن فكرة في العقل؟) الأجوبة المختلفة عن هذه الأسئلة الإضافية تميز النسخ المختلفة من النزعة النيابية.

***

هذا هو المهاد التاريخي الذي يلزم النظر من خلاله في الجدالات التي قدمها سوسير وفتجنشتين. وبالرغم من أنّ «المحاضرات» و«بحوث فلسفية» كليهما يتخذان موقفاً مضاداً تجاه النزعة النيابية فإن النسخة التي يهاجمها كلٌّ منهما تختلف.

يفتتح فتجنشتين «بحوث فلسفية» باقتباس مقطع من القديس أوغسطين يقدم فيه أوغسطين وصفاً للطريقة التي أدرك بها أهمية الكلام لأول مرة في طفولته:

«حينما كان يسمي (من هم أكبر مني سناً) موضوعاً ما، ويتجهون تبعاً لذلك نحوه، كنت أرى ذلك وأدرك أنَّ الشيء إنّما يُسمى بذلك الصوت الذي ينطقون به، عندما كانوا يقصدون الإشارة إليه. وقد كنت أستنتج ذلك من حركاتهم الجسدية، التي هي اللغة الطبيعية لجميع الشعوب: مثل تعبير الوجه، وحركة العينين وبقية أجزاء الجسم، ونبرة الصوت التي تعبر عن حالتنا الذهنية أثناء البحث عن أي شيء أو الحصول عليه، أو رفضه، أو تجنبه. وهكذا تعلمت بالتدريج، عند سماعي للكلمات وهي تستخدم بطريقة متكررة في مواضعها الصحيحة في مختلف الجمل، أن أفهم الأشياء التي يعنونها أو يشيرون إليها. وبعد أن دربت فمي على تكوين هذه العلامات الصوتية، أخذت أستخدمها في التعبير عن رغباتي.» (ب ف: 1).

يعلق فتجنشتين على هذا الوصف على النحو التالي:

«يبدو لي أنَّ الكلمات السابقة تزودنا بصورة محددة عن ماهيّة اللغة الإنسانية، ألا وهي أنَّ **الكلمات** المفردة **تسمي** موضوعات، وأن الجمل اقترانات من مثل هذه الأسماء. ونحن نستطيع من ثنايا هذه الصورة للغة أن نتبين جذور الفكرة التالية: إن لكل كلمة معنى. هذا المعنى مرتبط بالكلمة. فهو الموضوع الذي تمثله الكلمات.» (ب ف: 1).

يمكن لنا مقارنة هذا بالمقاطع الافتتاحية في الفصل المخصص في «المحاضرات» لـ «طبيعة العلامة اللغوية»: «يعدّ بعض الناس اللغة، في جوهرها، عملية لتسمية الأشياء ليس إلَّا أي أنّها قائمة على الألفاظ، كلّ

لفظة تدل على الشيء الذي تسميه. فعلى سبيل المثال تتمثل اللاتينية على النحو التالي: «(ع ل ع: 97 وما بعدها، ص 84 وما بعدها). ثمّ يجد القارئ بعدها جدولاً من عمودين. العمود الأيسر يحتوي على صورة شجرة وصورة حصان. العمود الأيمن يحتوي على الكلمات ARBOR (شجرة) و ERBOR (حصان) إلى جانب كلّ من الشجرة والحصان على التوالي.

يعلق سوسير على هذا:

«إن هذا الرأي يمكن انتقاده في عدد من النقاط. فهو يزعم أنَّ الأفكار معدّة مسبقاً وموجودة قبل الكلمات، كما أنّه لا يخبرنا هل أنَّ الاسم في طبيعته صوتي أم سايكولوجي (arbor «شجرة» مثلاً يمكن النظر إليها من هاتين الناحيتين)، ثمّ إنه يجعلنا نعتقد أنَّ ربط التسمية بالشيء إنّما هو عملية بسيطة وهذا الاعتقاد بعيد عن الصحة. ومع ذلك، فإن هذا الرأي البسيط يمكن أن يقربنا من الحقيقة إذا وضح لنا أنَّ الوحدة اللغوية هي كيان ثنائي، كيان يتألف من الربط بين عنصرين» (م. ن.)

تنطلق المحاضرات بعدها لتطرح رأي سوسير في العلامة اللغوية، وهو رأي مضاد للصورة التي تعتمد التسمية:

«فالإشارة اللغوية تربط بين الفكرة والصورة الصوتية، وليس بين الشيء والتسمية. ولا يقصد بالصورة الصوتية، الناحية الفيزياوية للصوت بل الصورة السيكولوجية للصوت، أي الانطباع أو الأثر الذي تتركه في الحواس. إذن فالصورة الصوتية هي حسية (لها علاقة بالحواس). وإذا حدث أن وصفتها بأنها مادية فإنما أعني بذلك في طبيعتها الحسية، وبالمقابلة بالعنصر الآخر للارتباط، وهي الفكرة التي هي أكثر تجريداً من الصورة الصوتية على العموم، وأعني بها المفهوم.» (ع ل ع: 98، ص 84-85)

وهكذا فإن العلامة اللغوية بحسب سوسير هي، بقدر تعلق الأمر بالمستخدم الفرد للغة، ارتباط عقلي بين الفكرة والصورة الصوتية. ولكن هذا لا يستنفد الأمر برمته. لأن المرء، كما يصرّ سوسير ويكرر على طول المحاضرات، لا يستطيع أن يفسر العلامة اللغوية بوصفها مجرد حقيقة تتصل بالسيكولوجيا الفردية. كلّ فرد بوصفه مستخدماً للغة كائن اجتماعي، واللغة ظاهرة اجتماعية في نهاية المطاف. لذلك تعاني الصورة التي تعتمد التسمية من نقصين. فهي بتعاملها المبسّط مع الألفاظ بوصفها أسماء للأشياء لا تخفق فقط في تمثيل واقع اللغة على نحو صحيح من وجهة نظر الفرد بل تجردها من البعد الاجتماعي كلياً.

من المؤكد طرافة أن يختار كلّ من سوسير وفتجنشتين تقديم رأييهما في اللغة بوصفهما مضادين تماماً أو تدعيان التضاد مع الموقف الذي يعتمد التسمية. والأكثر طرافة أن أياً منهما لا يستعين بميراث سابق يعادي نزعة التسمية. فضلاً عن ذلك، هنالك أحجية في حالة فتجنشتين، ذلك أنَّ ملاحظات أوغسطين عن الطريقة التي يتذكر بها تعلمه اللغة كطفل لا تأتي من أعماله الفلسفية بل من سيرته الذاتية. وأبعد من ذلك، «ليس هذا الرأي كما هو واضح ممّا دافع عنه أي فيلسوف» (بيكر وهاكر، 1980: xvi). لذلك يبدو أنَّ فتجنشتين يستخدم أوغسطين كبش فداء؛ والمعلقون المعاصرون (بيكر وهاكر 1980: 1 ـ 27) يشخصون الطروحات الفلسفية الحقيقية المخفية في هذه الصورة الأوغسطينية الساذجة للغة كما يلي.

كان فتجنشتين في هجومه على الصورة الأوغسطينية للغة يهاجم في الواقع آراءه المبكرة الخاصة، تلك التي عبّر عنها في «الرسالة»، وفي الوقت نفسه كان يهاجم الآراء وثيقة الصلة بها التي آمن بها فلاسفة آخرون،

وأبرزهم رَسل وفريجه. بحسب «الرسالة»، «الاسم يعني شيئاً. والشيء هو معناه Bedeutung» (ر ل م: 3. 203). فضلاً عن ذلك فإن «المقولة الأولية تتألف من أسماء. إنها رابطة، سلسلة من الأسماء... إنها تتألف من أسماء متصلة اتصالاً مباشراً.» (ر ل م: 22.4 وما بعدها). وهكذا فإن إمكانية المقولة (أو الجمل) نفسها تستند إلى افتراض أنَّ الكلمات تقوم مقام الأشياء. لذلك تؤكد «الرسالة» أن كلّ لغة ممكنة، بالرغم من ظاهر الأمور، يجب أن تتفق مع الصورة الأوغسطينية. كلّ مقولة تتألف في واقعها من أسماء، وهي وصف لحقيقة ممكنة. وهذه الأطروحة تتصل على نحو وثيق بفكرة أنَّ الآلية الأساسية لتعلم اللغة هي التعريف الإشاري: نفهم ما تعنيه الكلمات عندما يُشار لنا نحو الأشياء التي تمثلها هذه الكلمات.

طوّر رَسل فكرة أنَّ الكلمات أسماء عندما قال إنها لا تقوم مقام أشياء ملموسة فقط بل مقام أشياء مجردة أيضاً. على سبيل المثال، في جملة «أنا في غرفتي» لا تقوم كلمة «غرفة» وحدها مقام الغرفة وياء التملك مقامي، بل كذلك يقوم حرف الجر «في» للتعبير عن العلاقة القائمة بيني وبين الغرفة. لذلك لا تقتصر الصورة الأوغسطينية، كما طوّرها رَسل، على امتلاك أشياء مادية على أنها معاني الكلمات. وهو ما يصح بالنسبة لفريجه أيضاً. ما يعدّه فريجه «أشياء» يتضمن الأرقام والطبقات واتجاهات الخطوط وقيم الصدق. لذلك فإن ما يهدف إليه فتجنشتين بالتصدي لأوغسطين بوصفه هدفاً لهجومه أنَّ أوغسطين يقدم لنا الشكل الأصيل، الفطري، المبسط للرأي الذي حاول الفلاسفة، وبضمنهم فتجنشتين نفسه، التوسع فيه واعتماده ودفعه ليغطي أنواعاً متعددة من الكلمات والمعاني قدر الإمكان.

المشكلة مع هذا المشروع أنّه فاقد للبوصلة تماماً. الصلة بين اسم يوليوس قيصر ورجل الدولة الروماني الذي يحمل هذا الاسم لا تشبه إطلاقاً الصلة بين اللون الأحمر وكلمة «أحمر»، وهو حتّى أقل شبهاً بالصلة بين كلمة «خمسة» والرقم 5. ما يهاجم فتجنشتين في النموذج الذي يعتمد التسمية باختصار هو فكرة أنَّ نوعاً من العلاقة، علاقة الاسم، توفر الأساس الدلالي للغة برمتها. والواقع أنَّ أوغسطين لم يمض إلى هذا الحدّ قط، لكن الوصف الذي يقدمه لاكتساب اللغة في طفولته سُمي «نظرية أولية» (بيكر وهاكر 1980: 13)، وهذه النظرية الأولية هي ما يقف وراء فلسفة اللغة التي نجدها لدى فريجه، رَسل، و«الرسالة.»

يختلف الحال إلى حدّ ما مع سوسير لكنه يبقى موازياً. هنالك صعوبة أكبر في تحديد هدف سوسير واعتراضاته ليست اعتراضات فتجنشتين نفسها. عندما تناقش «المحاضرات» الوصف الذي يعتمد التسمية لكلمة *arbor* (شجرة) فإنها على الأقل تسلّم بأنّ «هذا الرأي الساذج يحتوي عنصر صدق واحداً هو أنَّ الوحدات اللغوية ثنائية في طبيعتها وتتكون من عنصرين.» (ع ل ع: 97 ـ 98) وهو الإقرار الذي يُبرز على نحو جلي الفرق بين الخط الذي يتخذه سوسير في هجومه والخط الذي يتخذه فتجنشتين. يمتلك دعاة التسمية المجهولون الذين ينتقدهم سوسير هنا شيئاً صحيحاً واحداً: تحديداً الطبيعة ثنائية المستوى للعلامة اللغوية. لكن هذا على وجه الدقة هو ما يعامله فتجنشتين في «بحوث فلسفية» على أنَّه خطأ تام. باختصار، بينما يرفض فتجنشتين النزعة النيابية جملة وتفصيلاً *in toto*، يرفض سوسير نسخة واحدة منها فقط. لا يوجه سوسير نقداً لأولئك الذين يرون أنَّ كلمة *arbor* (شجرة) «تقوم مقام» فكرة معينة

إلّا عندما يذهبون أبعد فيقولون إن هذه الفكرة توجد على نحو ما مستقلة عن كلمة *arbor*.

مَن هؤلاء دعاة التسمية المجهولون الذين يقع عليهم التأنيب في «المحاضرات»؟ من المؤكد تقريباً أنهم ليسوا أنفسهم من يضعهم فتجنشتين نصب عينيه. (لا يوجد دليل على أنَّ سوسير كان مطلعاً على عمل رَسل أو فريجه). بل ثمة شك في أنَّ نزعة التسمية التي رأى أنها معادية لتأسيس علم لغة صحيح قد وَجدت صياغة واضحة لها من قبل دعاتها. الأحرى، أنَّ ما أراد سوسير أن يفضحه ويدمره هو نزعة التسمية الضمنية في تقليد كامل من البحث الفلسفي الذي تكرس في جامعات أوروبا خلال القرن التاسع عشر. افترض علماء الفيلولوجيا المقارنة أنَّ بالإمكان مقارنة اللغات على نحو مستقل من وجهتي نظر اثنتين. كما كتب هنري سويت *Henry Sweet* عام 1900:

«كلّ جملة أو كلمة نعبر بها عن أفكارنا تمتلك شكلاً محدداً يختص بها بفضل الأصوات التي تكوّنها، وهي تمتلك إلى هذا الحدّ أو ذاك معنى محدداً.

وفي دراسة اللغة يأتي أولاً إدراك ثنائية الشكل والمعنى هذه بوضوح، وهما يكونان على التوالي الجانبين الشكلي والمنطقي (أو السيكولوجي) من اللغة...

تعتمد دراسة الجانب الشكلي من اللغة على **علم الصوت** ***phonetics***؛ وهو علم أصوات الكلام؛ وتعتمد دراسة الجانب المنطقي من اللغة على **السيكولوجيا**؛ علم العقل.» (سويت 1900: 1).

لقد سعى النحويون الجدد، اعتماداً على عمل علماء الفيلولوجيا المقارنة، إلى تأسيس وجود القوانين التاريخية الصحيحة التي تنشط بصرف النظر عن معاني الكلمات؛ وقد كرّس نجاحهم في هذا المسعى الرأي القائل إن بالإمكان دراسة ما دعاه سويت الجانب «الشكلي» والجانب «المنطقي» من اللغة كلاً على انفراد. وقد توطد هذا الطلاق النظري بين الشكل والمعنى أكثر بفعل ما تعرضت له نزعة التسمية الطبيعية من تشويه للسمعة، وبفعل القبول العام لأطروحة أنَّ العلاقة بين الشكل والمعنى في اللغة، باستثناءات صغيرة وغير مهمة، هي علاقة عشوائية تماماً. كان إجماع اللغويين في القرن التاسع عشر، كما كتب و. د. وتني *W. D. Whitney* عام 1875 «أنَّ الصلة القائمة بين المفهوم والعلامة لا تعدو صلة عقلية، وهي صلة عقلية مصطنعة تشبه تلك التي تربط العلامة 5 مع الرقم الذي تمثله، أو π مع + 3014159.» (وتني 1875: 115).

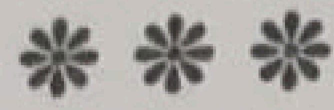
هنا يبدو أنَّ ممّا لا يقبل الشك بالنسبة للكثير من اللغويين من جيل سوسير أن من الشرعي تماماً بل من الجوهري التمييز بين نوعين من السؤال المتعلق بالظواهر اللغوية. نمط أول يبدأ بالأشكال ثمّ يبحث في معناها، أو نمط آخر يمكن أن يبدأ من المعاني ثمّ يبحث كيفيّة التعبير عنها شكلياً. يقدم سويت المثال التالي من البحث في النحو:

«يمكن في البحث العلمي في اللغة إمّا أن نأخذ شكلاً بوصفه حالة الفاعل بافتراض أنَّ اللغة تحتوي عليه ثمّ نختبر استخداماته التركيبية أو معناه النحوي؛ أو يمكن لنا أن نأخذ مثل هذه العلاقة النحوية بوصفها علاقة مسند ومسند إليه ثم نبحث الطرق المختلفة التي يُعبّر بها عنها نحوياً إمّا في لغة ما أو مجموعة من اللغات أو في اللغة عموماً.» (سويت 1900: 7 ـ 8)

يمكن لهذا المثال أن يعرض على أفضل وجه الرأي الذي يرفضه سوسير. يرى سوسير محقاً أنَّ هذا الموقف يفترض صحة المدخل التسموي إلى اللغة الذي يعتمد التسمية. فهو يفترض مسبقاً أن بإمكاننا أولاً أن نعرّف ما هي حالة الفاعل، أو شكل حالة الفاعل، ثمّ ننظر لنرى كيف تعبر عنها أية لغة. وهذا تحديداً هو الافتراض المنهجي الذي استندت إليه فيلولوجيا القرن التاسع عشر المقارنة. لكن سوسير رأى أنه ينطوي على خطأ أساسي: ذلك أنَّ الظاهرة اللغوية (أو مجموعة الظواهر اللغوية) التي نسميها «الحالة الاسمية» تكون نسبية لغوياً. فهي ليست بذاتها كليّة لغوية ولا هي مجموعة من الضوابط المحايدة لغوياً يضمن وجودها على نحو ما تطبيقها تطبيقاً كلّياً. لذلك، لا معنى لأسئلة مثل «هل بقيت حالة الفاعل وانتقلت من اللاتينية إلى الفرنسية؟» أو حتّى «كم عدد لغات العالم التي تحتوي على حالة فاعل؟» والأمر نفسه ينطبق مع أخذ الاختلافات بنظر الاعتبار *mutatis mutandis* على أسئلة مثل «هل بقيت كلمة *arbor* وانتقلت إلى الفرنسية؟» أو «كم عدد لغات العالم التي تحتوي كلمة تدل على (شجرة)؟» لكن مثل هذه الأسئلة هي ما سعى القرن التاسع عشر إلى وضع أسس علم اللغة على أساسها.

تركز هجوم سوسير على نزعة التسمية، شأنه شأن فتجنشتين، على رأي في اللغة ظل هو نفسه مقتنعاً به (بالرغم من أنّه على خلاف فتجنشتين لم يدافع عنه في كتاب). لقد ظل طوال عمله يدرّس برنامجاً في الدراسات الهندو أوروبية يستند أساساً إلى نموذج «القاموس المصوّر» الخاص بالعلاقة بين الكلمات والمعاني. بحسب هذا الرأي، يكون التطور اللغوي

عملية تبقى فيها «الشجرة» ثابتة على مرّ الزَّمان، بينما أشكال صوتية مختلفة (arbor, arbre, etc.) تلتحق بها على التوالي في أزمنة وأماكن مختلفة.



بهذا تكون معاداة نزعة التسمية في كلّ من المحاضرات والبحوث الفلسفية، تستهدف غايات مختلفة كثيراً. لكن العملين يلتقيان في تشخيص الأطروحة التقليدية القائلة إنَّ معنى الكلمة هو «الشيء الذي تقوم الكلمة مقامه» بوصفها الأصل في المشكلة. كما أنهما يلتقيان، على الأقل في نواحي معينة، في تحليلهما للخطأ التسموي. ليست اللغة، كما يشير دعاة نزعة التسمية ضمناً، مجموعة من العلاقات بين أصوات أو علامات معطاة على نحو مستقل من جهة وملامح معطاة على نحو مستقل تتصل بالعالم الخارجي من جهة أخرى. إن النظر إلى اللغة على هذا النحو يعني عزل الكلمات عن الأنظمة اللغوية التي تنتمي إليها وفي الوقت ذاته عزل مستخدم اللغة عن الجماعة اللغوية.

الفصل الثالث

الوحدات اللغوية

يجد منظّر اللغة الذي يبدأ من رفض نزعة التسمية نفسه مباشرة في مواجهة ثغرتين نظريتين عليه سدّهما. إذا لم تكن الكلمة مؤشراً صوتياً دالاً على الشيء، فماذا تكون؟ إذا كان معنى الكلمة لا يُفهم على أساس نموذج علاقة التسمية، فكيف يُفهم إذن؟ وكما رأى سوسير وفتجنشتين كلاهما فإن هذين السؤالين هما في الواقع وجهان لمشكلة واحدة لا غير: مشكلة هوية الوحدات اللغوية.

يبدو أمراً يوجبه الحسّ الفطري أن تكون للوحدات اللغوية من النوع الذي نسميه عادة «كلمات»، و«عبارات»، و«جمل» هويات محددة على وجه ما. لأننا إذا لم نتمكن من إدراكها وربطها وبالتالي استخدامها لأغراض التواصل، نكون كمن لم يتمكن من إتقان اللغة إطلاقاً. لا تكون اللغة ممكنة ما لم يتعرف الناس دون صعوبة على الحالات التي يقال فيها الشيء نفسه، وتُكرر فيها الكلمات نفسها، وتطرح فيها الأسئلة نفسها وهكذا (وبالمثل التعرف على حالات عدم قول الشيء نفسه، وعدم تكرار الكلمات نفسها، وطرح سؤال مختلف). باختصار، يبدو أنَّ جوهر اللغة ذاتها يعتمد على

إمكان التواتر المنتظم للوحدات اللفظية بأنواعها المختلفة. أمّا المشكلة النظرية فهي تفسير ما يضمن هذه الإمكانية. لذلك لا غنى لأي تحليل عام للطريقة التي تعمل بها اللغة عن تناول فكرة الوحدات اللغوية.

يقول سوسير: «إن النظام اللغوي مكيّف للإعراب عن الفروق والتطابق، والفروق تقابل التطابق.» (ع ل ع: 151، ص 127) بداية الحكمة اللغوية، بحسب سوسير، هي إدراك أنَّ داعية نزعة التسمية لا يمتلك وصفاً كافياً لهوية الوحدات اللغوية، وهو لذلك لا يمتلك نظرية لغوية قابلة للتطبيق. نصل هذه الخلاصة لدى فتجنشتين حتّى حين نحصر اهتمامنا بأنظمة الاتصال التي تستجيب بالبديهة *prima facie* لتحليلها على أسس تسموية. يصف في بداية «الأبحاث الفلسفية» لغة بدائية من هذا النوع كما يلي:

«لغة يُقصد بها أن تؤدي غرضاً، هو الاتصال بين أ، وهو عامل بناء، وبين ب مساعده. أ يبني مستخدماً أحجار البناء: فهناك «قوالب» و«قوائم» و«بلاطات» و«دعامات.» على ب أن يناول أ الأحجار، بالترتيب الذي يحتاج إليه. وهما يستخدمان لهذا الغرض لغة تتكون من الكلمات التالية: «قالب»، «قائمة»، «بلاطة»، «دعامة»، أ ينادي ويطلبها وب يحضر الحجر الذي تعلم أن يحضره عند سماعه هذا النداء أو ذاك. اعتبر هذه اللغة لغةً بدائية كاملة.» (ب ف: 48).

سوف يصرّ التسموي على تحديد هوية الوحدات اللغوية على أساس العلاقات الواقعة بين أنواع معينة من النداء («قوالب»، «قوائم» الخ) وأنواع معينة من حجارة البناء (قوالب، قوائم، الخ). لكن هذا الإجراء لن ينفع لسبب بسيط جداً. لا جدوى من إخبارنا أنَّ لدينا هنا أربع كلمات مختلفة «تقوم مقام» أربعة أنواع من حجارة البناء. إن العلاقة بين «القالب»

والقوالب، «القائم» والقوائم، الخ هي علاقة يفرضها نظام الاتصال وليست نتيجة لعلاقة مستقلة بين الأصوات والأشياء. باختصار أخطأ التسموي فظن: أنَّ ما مطلوب تفسيره هو التفسير.

إذا شئنا ردّ مشكلة الهوية اللغوية إلى أجزائها الأساسية فإنها بالنسبة لسوسير وفتجنشتين كليهما تعميم للسؤال: ما الذي يميز استخدام علامة لغوية بعينها عن استخدام علامات لغوية مختلفة؟ هنالك ما يغري دون شك بالإجابة أنَّ معانيها في إحدى الحالتين تبقى هي نفسها، بينما تكون في الحالة الأخرى مختلفة. ولكن الكاتبين يبذلان جهداً كبيراً لتوضيح أنَّ مثل هذا الجواب الموجز يتفادى السؤال. يقدم فتجنشتين هذه النقطة على نحو دال بالإشارة إلى «فعل الكينونة» نفسه:

«ما معنى القول بأنّ كلمة «تكون» *Ist- is* في العبارة التالية (الوردة تكون حمراء) *The rose is red* لها معنى مختلف عن معنى «تكون» في العبارة التالية (اثنان في اثنين تكون أربعة) *Twice two is four*. إذا كانت الإجابة تفيد أنَّ كلمة «تكون» تعني وجود قاعدتين مختلفتين لهاتين الكلمتين، فإننا نستطيع القول رداً على ذلك بأنّ الموجود لدينا هنا كلمة واحدة فقط. وإذا كان كلّ ما أهتم به هي القاعدة النحوية، فإن هذه القواعد تسمح باستخدام كلمة «تكون» في كلا السياقين.» (ب ف: 558)[1]

يذهب سوسير أبعد من هذا مشيراً إلى أن هوية العلامة اللغوية لا تستلزم بأي حال تحققات متماثلة في كلّ استخدام لها.

«فإذا أعيدت لفظة *Gentlemen* «أيُّها السادة» عدة مرات في أثناء

(1) انظر ترجمة وهامش د. عبد الرزاق بلنور حيث يغير المثال لتوضيحه أكثر على ص. 355 من «التحقيقات الفلسفية.»

محاضرة، يشعر المستمع أنَّ العبارة ذاتها تستعمل في كلّ مرة. ومع ذلك يؤدي الاختلاف في النطق والتنغيم إلى اختلاف صوتي ملموس في السياقات المختلفة وهذه اختلافات لا تقل أهمية عن تلك التي تفصل بين الكلمات المختلفة... ثمّ أنَّ الشعور بالتطابق يبقى حتّى إذا لم يكن هناك تطابق مطلق بين لفظة «أيُها السادة» في الحالة الأُولى وفي الحالات الأخرى من ناحية المعنى. وكذلك يمكن أن تعبّر الكلمة الواحدة عن أفكار مختلفة من دون أن يؤثر ذلك في تطابق الكلمة.» (ع ل ع: 150 151، ص 127).

لكن الناطق بالفرنسية لن يجد صعوبة في إخبارنا بعدد المرات التي وردت بها كلمة «أيُها السادة» *messieurs* في الكلام بالرغم من التنويعات الصوتية والدلالية التي تسم هذه الاستخدامات المتنوعة. بالمثل، إذا ما أوردنا مثالاً آخر يضربه سوسير، لن يتردد أحد في تمييز أنَّ تعبيري *adopter une mode* (يتبنى موضة) و *adopter un enfant* (يتبنى طفلاً) يمثلان استخدامين للفعل الفرنسي نفسه بالرغم من أنَّ «التبني» المقصود مختلف تماماً في كلّ حالة (ع ل ع: 151، ص 127) تمثل مثل هذه الأمثلة بالنسبة لسوسير عبث محاولة فهم هوية العلامة اللغوية عبر ثبات تجلياتها الصوتية والدلالية في مختلف المناسبات. ما نوع «التشابه» الذي نحتكم إليه إذن في ادعائنا أنَّ المتكلم نطق «الكلمة نفسها» عدة مرات في سياق كلامه؟ الإجابة عن هذا السؤال بوضوح تعني في الوقت ذاته تحديد ما يكوّن هوية الكلمة (مثل الكلمة الفرنسية *messieurs* «أيُها السادة»). من الجدير بالملاحظة أنَّ أياً من سوسير أو فتجنشتين لا يذهب للحظة واحدة إلى قبول إمكانية أن تكون الهوية اللغوية وهمية، أو أنّها تمثل نوعاً من

حالة خاصة. على العكس، بالنسبة لفتجنشتين «أن تقول الشيء نفسه» هو بوضوح أحد الأمثلة على «أن تفعل الشيء نفسه»: تنطبق على الحالين معايير التماثل العامة. يسأل فتجنشتين:

«افترض أنّ شخصاً ما، يتوصل إلى سلسلة الأعداد 1، 3، 5، 7... وذلك بناء على حلّ أو تفسير، س2 + 1. والآن يسأل نفسه: (ولكن هل أنا أفعل دائماً الشيء نفسه، أم أفعل شيئاً مختلفاً كلّ مرة؟).

إذا كنت تذكر يوماً بعد يوم الوعد التالي: (غداً سوف آتي لرؤيتك). فهل تقول الشيء نفسه كلّ يوم، أم تقول في كلّ يوم شيئاً مختلفاً؟» (ب ف: 158).

فتجنشتين، شأنه في ذلك شأن سوسير، لا يسمح لنا أبداً بنسيان أنّ ما يعدّ «الشيء نفسه» وما يعد «شيئاً مختلفاً» يعتمد على وجهة النظر المتبعة. إذا ما تغيرت وجهة النظر أمكن عندها احتمال أن تتغير الإجابة عن سؤال «هل هو الشيء نفسه؟» أيضاً. لكنهما كليهما يسلّمان أننا إذا ما أردنا معرفة الطريقة التي تعمل بها اللغة يكون لزاماً علينا أن نسلّم بمصداقية وجهة نظر واحدة على الأقل يمكن انطلاقاً منها أن يكتسب معناه تصوّر وجود تماه محدد للعلامات اللغوية. السؤال إن كنت بتكراري القول «غداً سوف آتي لرؤيتك» لعدة أيّام متعاقبة أقول الشيء نفسه أو شيئاً آخر مختلفاً في كلّ مرة سيفقد أهميته إذا لم نفترض مسبقاً أنّ مجموع الكلمات يمكن على الأقل أن يُشخص على أنّه هو «نفسه» من يوم إلى آخر. لذلك فإن جملة «غداً سوف آتي لرؤيتك» يمكن أن تقال إجابة عن سؤال يتعلق بما وعدتَ به بالأمس وكذلك عن سؤال يتعلق بما وعدتَ به اليوم. يبدو أنّ على المنظّر في أقل القليل أن يقبل أنك تقول الشيء نفسه بقدر ما أنت تستخدم الجملة

نفسها في يومين متعاقبين، وما «قلته» في المناسبتين ينقل بأمانة، على الأقل على مستوى واحد هو إعادة نطق الجملة نفسها. وهذا المستوى من التماهي هو ما ركّز عليه سوسير أيضاً بمثاله «أيُّها السادة!.» فإذا كان وصفنا للغة لا يستطيع حتّى أنَّ يميّز التماهي الموجود على هذا المستوى، فإنه سيجد صعوبة كبيرة في الفوز بالقبول بوصفه تحليلاً محتملاً.

فضلاً عما سبق، يبدو سوسير وفتجنشتين وكأنهما متفقان على أنَّ هذا المستوى من التماهي يجب أن يحتوي ضمناً المعنى اللغوي. لا يبدو أي منهما ميالاً إلى استبعاد الاعتبارات الدلالية عند وصف التكرار المميز للكلمات أو الجمل. يتفق كلاهما على (1) المعنى اللغوي للكلمة ليس كياناً يتجاوز اللغة، و(2) مهما كان المعنى اللغوي الذي تمتلكه الكلمة فإنه يعتمد شبكة معقدة من العلاقات التي تربطه بالكلمات الأخرى.

يفتتح فتجنشتين «الكتاب الأزرق» بسؤال «ما معنى كلمة ما؟» والإجابة العامة التي يقدمها لا تنطبق على الكلمات حسب، بل على الوحدات اللغوية من كلّ الأنواع: «العلامة (الجملة) تكتسب مغزاها من نظام العلامات، من اللغة التي تنتمي إليها.» (أ ب:5) ويقال لنا بطريقة مباشرة في «فلسفة النحو» *Philosophische Grammatik*: «استخدام كلمة ما في اللغة هو معناها» (ف ن: 60).

لن يجد سوسير صعوبة في اعتماد هذه الصيغة، مع بعض تحذيرات تتعلق بلفظة «كلمة» (ع ل ع: 147 وما بعدها). بالنسبة لسوسير، لا يمكن فصل معنى أية علامة لغوية عن معنى العلامات الأخرى في اللغة *La langue*. وذلك لأنه يتصور اللغة نظاماً من العلامات يربط بينها سلسلة من العلاقات التتابعية والإيحائية. وهو يصف العلاقات التتابعية بأنها علاقات

حاضرة in praesetia (ع ل ع: 171): في عبارة «منزلي» العلامتان «منزل» وضمير التملك (الياء) يرتبطان بعلاقة تتابعية. ومثل هذه العلاقات يتم التعبير عنها دون تغيير في البُعد الخطي بالرغم من أنها ليست علاقات خطية بوصفها كذلك. ويصف سوسير العلاقات الإيحائية بأنها علاقات غياب in absentia (ع ل ع: 171): في «منزلي» my house العلامة المفردة ياء التملك «my» ترتبط على نحو إيحائي بـ «أنت»، «له»، «لها».. الخ، بينما العلامة «منزل» house ترتبط إيحائياً بـ «بيت»، «نُزل»، «مهجع»، «شقة» الخ. لذلك فإن عبارة «منزلي» my house تمثل اختياراً منظماً على نحو تتابعي من نطاق واسع من الاحتمالات المنظمة على نحو إيحائي تقدمها اللغة.

ويوضح سوسير التداخل بين العلاقات التتابعية والإيحائية عبر مثال:

«تشبه الوحدة اللغوية من وجهة النظر الإيحائية والتتابعية جزءاً ثابتاً من بناية، كالدعامة ترتبط من جهة بالقوس الذي فوقها: فترتيب الوحدتين في الفضاء يوحي بالعلاقة التتابعية. أمّا إذا كانت الدعامة إغريقية من نوع دورك، فهي توحي بشبه عقلي لهذا الطراز مع أنماط أخرى من الدعامة (الدعامة الأيونية والكورنثية وغيرها) مع أنَّ جميع هذه الدعامات لا وجود لها في المكان الذي فيه الدعامة الأُولى: فالعلاقة إيحائية» (ع ل ع:171، ص 143)

بالرغم من أن فتجنشتين لا يرسم تمييزاً واضحاً بين العلاقات التتابعية والإيحائية، فإن فكرته أن المعنى «استخدام في اللغة» ليست بعيدة عن طريقة سوسير في التفكير كما قد يبدو للوهلة الأُولى. بالنسبة لسوسير، المعنى الكلي للعلامة اللغوية، قيمتها (*valeur*)، هي أيضاً استخدامها في

اللغة: أي استخدامها المحتمل في ارتباطات تتابعية معينة (لا غيرها)، مع استخدامها المميز في التقابل الإيحائي مع علامات أخرى يمكن أن تكون قد حدثت في هذه الارتباطات.

***

ولكي يتم شرح نوع الهوية التي تمتلكها الوحدات اللغوية، يحتكم كلّ من سوسير وفتجنشتين باطراد إلى تشبيه مع الألعاب. وجاذبية هذا التشبيه بالنسبة لمن يرفض نزعة التسمية من المنظرين واضحة السبب. لتفسير ممارسة اللعبة لا تقوم حاجة إلى النظر في العلاقات مع أشياء تقع خارج نطاق اللعبة ذاتها. فاللعبة بمعنى مهم قائمة بذاتها، لكنها مع ذلك ليست تجريداً محضاً، كما أنَّ عناصرها المكونة ليست تجريدات. يكتب فتجنشتين:

«إننا نتكلم عن الظاهرة المكانية والزمانية للغة، لا عن نوع من الخيال أو الوهم اللامكاني واللازماني... إلَّا أننا نتكلم عنها (أي اللغة) كما نتكلم عن قطع الشطرنج، حينما نكون بصدد تقرير قواعد اللعبة، وليس بصدد وصف خصائصها الفيزيائية.

إن السؤال «ما هي الكلمة في حقيقتها؟» مشابه للسؤال: «ما هي قطعة الشطرنج؟» (أ ف: 108).

والشطرنج استعارة سوسير المفضلة أيضاً (ع ل ع: 125 ـ 127، 135، 149، 153 ـ 154)، فهو يقدم في بداية «المحاضرات» نقطة وثيقة الصلة بفتجنشتين عن التوازي بين قطع الشطرنج والكلمات:

«فإذا استخدمنا أجزاء من الشطرنج مصنوعة من العاج بدلاً من الخشب

فإن هذا التغيير لا أثر له في نظام الشطرنج. أمّا إذا قللنا من أجزاء الشطرنج أو أضفنا إليها فإن هذا التغيير له أثر كبير في اللعبة.» (ع ل ع: 43، ص 41).

يمكن للمرء أن يقارن هذا بملاحظة فتجنشتين في بداية «الكتاب البني»:

«لنفترض أنَّ رجلاً وصف لعبة شطرنج، دون أن يأتي على ذكر وجود البيادق وحركاتها. سيكون وصفه للعبة كظاهرة طبيعية غير مكتمل. من جانب آخر يمكن لنا القول إنه قدّم وصفاً كاملاً تماماً للعبة مبسطة.» (ك ب: 77)

تغيير عدد القطع يغيّر اللعبة، بينما تغيير مادتها الفيزيائية أو حتّى أشكالها لا يفعل ذلك، بشرط دائم أن لا يطمس أي من مثل هذه التغييرات الهويات المميزة للقطع المختلفة. يدعونا سوسير إلى النظر في ما يكوّن هوية الحصان في الشطرنج:

«لنأخذ الحصان على سبيل المثال ـ، أهو في حدّ ذاته عنصر في لعبة؟ الجواب: لا. فالتكوين المادي لهذه القطعة خارج المربع والشروط الأخرى للعبة لا أهمية له لدى اللاعب: ولا تصبح القطعة عنصراً ملموساً حقيقياً إلا عندما تُمنح قيمة وتبقى هذه القيمة ملاصقة لها. ولنفترض أنَّ القطعة فُقدت أو كُسرت في أثناء اللعب. هل يمكن أن تحلّ محلها قطعة مماثلة؟ نعم. ولا يشترط أن تكون القطعة الجديدة على هيئة حصان، بل يمكن أن تكون بأية هيئة أخرى، وتشبه الحصان أو يُتفق عليها أنّها تشبه الحصان، على شرط أن تكون لها قيمة القطعة الأولى.» (ع ل ع: 153 ـ 154، ص 129).

بالنسبة لكل من سوسير وفتجنشتين يشبه الخطأ الأساسي لنزعة التسمية خطأ افتراض أنَّ الاحتكام إلى شيء ما خارج لعبة الشطرنج أمرٌ

ضروري لتفسير أهمية قطعة الشطرنج ووظيفتها. ومثل هذا الاحتكام لا يكون غير ضروري حسب، بل يمكن أن يفضح إخفاقاً عميقاً في فهم ما هو الشطرنج. بالمثل، الاحتكام إلى ما يقع «خارج» اللغة من أجل تفسير أهمية عناصر اللغة ووظائفها يفضح إخفاقاً عميقاً في فهم ماهيّة اللغة.

***

تبقى المقارنة مع الشطرنج كبيرة الأهمية في عمل كلّ من سوسير وفتجنشتين حتّى لو اقتصر دورها على إضاءة طبيعة ماهيّة الوحدة اللغوية. لكنها تحقق ما هو أبعد من ذلك، فهي تلقي الضوء في آن واحد على المعنى، وعلى طبيعة القواعد اللغوية، وعلى العلاقة بين اللغة والفكر. باختصار، هي تمثل انتقالة جذرية في المنظور إلى اللغة، تستبدل بالرأي الذي يعتمد نزعة التسمية رأياً يُرى فيه مستخدم اللغة لاعباً يمارس لعبة من حيث الجوهر. بالنسبة لسوسير توضّح هذه الانتقالة بضربة واحدة مشروع الوصف اللغوي برمته، وتتيح أخيراً وضع علم اللغة على أساس نظري صحيح. بالنسبة لفتجنشتين، هي ترياق الفيلسوف للشفاء من «افتتان عقلنا باللغة» (ب ف: 109) وهو الافتتان الذي يقع على عاتق الفلسفة التخلص منه.

يبدو أن فتجنشتين قد استعار قياس الألعاب من مناقشات سابقة في فلسفة الرياضيات، لكنه يستخدمه بطرق متنوعة أصيلة (بيكر وهاكر 1980: 47 وما بعدها). بالمثل، لا يقيّد سوسير نفسه بتأويل واحد للمطابقة بين اللغة والشطرنج. بالرغم من ذلك، هنالك ما يمكن لفتجنشتين دون شك أن يضعه ضمن فئة «التشابهات العائلية» التي تربط استخداماته واستخدامات سوسير لهذه المقارنة.

الأثر المترتب على تبني هذا المنظور اللغوي الجديد بعيد المدى في الحالتين. وسوف نناقش نتائجه البيّنة تحت عناوين مختلفة في الفصول المقبلة. بالرغم من أن سوسير وفتجنشتين يتباعدان في التحليل الأخير على نحو أساسي بصدد بعض القضايا في وصفهما اللغة، تبقى حتّى هذه التباعدات قابلة لأن تعد مسالك بديلة مضيئة تتفرع من نقطة بداية واحدة.

الفصل الرابع

اللغة والفكر

أهم المراجعات الواسعة التي رافقت رفض منظور نزعة التسمية لصالح منظور الألعاب هي المراجعة المتعلقة بمجمل العلاقة بين اللغة والفكر. نجد هذه المراجعة معلنة بجلاء لدى فتجنشتين في سياق تطور آرائه الخاصة. ادعى في «الرسالة» أنَّ «اللغة تموّه الفكر. يحدث هذا إلى حد أنَّ من المتعذر اعتماداً على قماش الغطاء استنتاج شكل الفكر الكامن تحته...» (ر م ف: 002.4). بحلول موعد كتابته «النحو الفلسفي» *Philosophische Grammatik* صار يعتقد «عندما أفكر عبر اللغة، لا تكون ثمة معان تمر بعقلي مضافة إلى التعبيرات اللفظية؛ اللغة نفسها هي واسطة الفكر.» (ن ف: 161).

نجد الإيجاز التقليدي لمقولة أسبقية الفكر على اللغة في إعلان أرسطو الشهير:

«الكلمات المنطوقة رموز أو علامات دالة على العواطف والانطباعات الواقعة في الروح؛ الكلمات المكتوبة علامات دالة على الكلمات المنطوقة. وكما هو حال الكتابة، لا يتشابه كلام مختلف الأجناس. لكن النوازع العقلية، والتي تكون هذه الكلمات علامات دالة عليها أساساً، تبقى هي نفسها بالنسبة

لكل الجنس البشري، كما هو حال الأشياء التي تمثلها هذه العواطف أو تكون أشباهاً لها أو صوراً أو نسخاً عنها.» (في التأويل 1)

بحسب هذا الرأي الأرسطي، تأتي الكلمات منطقياً وسيكولوجياً في نهاية المطاف ضمن سلسلة هرمية طبيعية تبدأ بـ «الأشياء» القائمة في العالم الواقعي. لو لم تكن مثل هذه الأشياء موجودة لما توفر للبشر «تمثيلات» عنها تتخذ شكل «نوازع عقلية»؛ ولو لم يوجد مثل هذه النوازع العقلية لما وُجد للكلمات ما يكون علامات دالة عليه. بحسب أرسطو، كلّ ضوضاء ملفوظة لا تمثل علامة دالة على نزوع عقلي لا تعدّ كلمة ببساطة، وبالتالي لا تكون جزءاً من اللغة. بناء على ذلك يكون من المنطقي دائماً، بحسب أرسطو، السؤال عن معنى الفكرة التي تعبر عنها الكلمة: والتعرف على الفكرة موضوع السؤال يصبح الطريقة القياسية لشرح ما تعنيه الكلمة.

من المنطقي ضمن هذا الإطار المفهومي الأرسطي، وربما يكون أكثر قبولاً، شرح معنى الكلمة بتجاوز الفكرة والإشارة مباشرة إلى الشيء الذي لا تكون الفكرة إلّا «تمثيلاً» له. وهكذا يستطيع من يريد معرفة معنى كلمة «فيل» *elephant* أن يتعرف على المعلومة على نحو موثوق بأن يُعرض عليه فيل: ذلك أنَّ الفيلة، بحسب أرسطو، تبقى هي نفسها بالنسبة لكل الجنس البشري، وكذلك النوازع العقلية المطابقة لها. في الواقع، لو أنني لم أر فيلاً قط، بل وصلتني عن هذا الحيوان تقارير منقولة، فإن الأرسطي المتشدد قد يشكك في كوني أعرف بالفعل معنى كلمة «فيل.» (هذا النوع من التعنت الأرسطي يبقى قائماً كأثر غابر في دعاوى أولئك الذين يؤكدون أنَّ من بين الأشياء التي لا يستطيع من

يولد بصيراً القيام بها هو فهم معنى كلمة «أحمر»: أو أي كلمة أخرى دالة على لون).

ما أن نتبنى منظور «الألعاب» حتّى يتوفر لدينا إطار مفهومي مختلف تماماً. إذا كانت الكلمات تشبه قطع الشطرنج فإن ممّا لا يمتلك كبير معنى السؤال عما تعبّر عنه كلمة «فيل.» يمكن للمرء أن يسأل خبيراً في الشطرنج عن الفكرة التي يعبّر عنها الحصان، أو أن يسأل أحداً أن يشير إلى حصان حقيقي على سبيل الشرح. لكن الأحرى، لكي نفهم ما يعنيه «الحصان» في الشطرنج أننا بحاجة إلى معرفة دوره في اللعبة. من المؤكد، يبقى بإمكان المرء أن يميز بين حصان خشبي وآخر عاجي على رقعة الشطرنج وما يطابقهما من مفهوم (مفهوم «حصان» الشطرنج). لكن هذا المفهوم لا يشرح حقيقة الحصانين: ذلك لأنهما شبيهان لا يتجزآن. السؤال كيف تتحرك القطعة على الرقعة يعني أن تسأل توضيحاً لمفهوم «حصان الشطرنج.»

تعذّر التجزئة هذا هو ما يحفز عقيدة الدال (*signifiant*) والمدلول (*signifié*) السوسيرية. العلاقة بين النموذج الصوتي والمفهوم، وهي ما يكوّن العلامة اللغوية، ليست علاقة بين عناصر مستقلة معطاة. ويبذل سوسير جهداً كبيراً في فصل كتابه عن «القيمة اللغوية» لتوضيح ذلك. إحدى المقارنات البارزة على نحو خاص تستعيد وجه صفحة من الورق وظهرها.

«كما أنَّ من المستحيل أخذ مقص وقطع وجه الورقة دون أن نقطع في الوقت ذاته ظهرها، كذلك يستحيل في اللغة فصل الصوت عن الفكرة أو الفكرة عن الصوت. وأن نفصل بين الاثنين لغايات نظرية يعني أن ننتهي

إلى إمّا سيكولوجيا محضة أو علم صوت محض، لا إلى علم اللغة»[1] (ع ل ع: 157).

من المؤكد أنَّ بالإمكان وصف الوجه الصوتي على نحو منفصل عن وصف الظهر المفهومي، ويمكن أن نفعل هذا مع أية علامة لغوية معطاة. لكننا بالمثل يمكن أن نصف في الشطرنج شكل الحصان دون وصف ترتيب حركاته في اللعبة. هذا لا يغير على أي نحو حقيقة أنَّ الحصان في الشطرنج لا هو مجرد قطعة لها شكل معين، ولا هو مجرد ترتيب لحركات بعينها. الشخص الذي تعلّم الترتيبات المتنوعة التي تتحرك على وفقها قطع الشطرنج المختلفة لكنه لم يتعلم أي القطع تقوم بأي الحركات، لن يتمكن من لعب الشطرنج كما هو شأن الشخص الذي تعلّم (إن أمكن ذلك) معاني الكلمات الفرنسية حسب دون أن يتعلم أية كلمة تعني ماذا، فهو لن يتمكن من نطق الفرنسية أو فهمها.

بإيجاز، بحسب المنظور الذي اعتمده سوسير وفتجنشتين، لم يعد بالإمكان تفسير وظيفة الكلمة بالرجوع إلى الفكرة التي يُزعم أنّها تعبر عنها؛ ولا تفسير الفكرة بالإحالة إلى «الشيء» أو ملمح العالم الخارجي الذي «تمثله» عقلياً. بدلاً من ذلك، تُفسّر الكلمة وهي تعامل هنا بوصفها وحدة لا تقبل التجزئة من صوت ومعنى، بوضع دورها مقابل أدوار الكلمات الأخرى في النظام اللغوي الذي تشكل جزءاً منه. ونتاج إعادة التقويم هذه جعل الفكرة (أو على الأقل تلك الأشكال من الفِكَر التي تُنطق في تناسب قائم بينها وتُعد مميزة للفكر البشري عموماً) متصلة باللغة

(1) لم يرد هذا المقطع في النسخة الّتي ترجم عنها عزيز، أنظر ص 132 من الترجمة العربية. م.

في كلّ وجوهها المهمة. لم يعد التفكير فعالية للعقل البشري مستقلة تديم نفسها بطاقتها الداخلية لا يكون الكلام إلّا بنقلها إلى الخارج. على العكس، يكون الكلام والفكر متواقفان [يتوقف أحدهما على الآخر]، لا يقع أحدهما دون الآخر، وكلاهما تتيحه اللغة.

يظهر هذا التأكيد على العلاقة التواقفية بين الفكر والكلام بتفصيلات دقيقة في عمل كلّ من المفكرين. ينكر سوسير بشدة إمكانية فكر سابق على اللغة:

«إن تفكيرنا من الناحية السيكولوجية إذا أغفلنا التعبير عنه بالكلمات ما هو إلّا كتلة غير متميزة ولا شكل لها... إذاً لا توجد أفكار يسبق اللغة وجودها، ولا تتميز هذه الأفكار قبل ظهور البنية اللغوية.» (ع ل ع: 155، ص 131).

كما أنَّ الصوت لا يقدم، من جانب آخر، «قالباً يُصبّ فيه الفكر بالضرورة.» (ع ل ع: 155، ص 131) كيف يلزم إذن أن نرى العلاقة بين جانبي اللغة الصوتي والفكري؟ في واحدة من أجمل الاستعارات في «المحاضرات» يقارن سوسير بين الهواء والماء (ع ل ع: 156، ص 132). ما يراه الناظر تموجات على السطح هو تشكيلات سببها تنويعات موضعية في الضغط بين كتلة الهواء وكتلة الماء. ومهما وجد القارئ هذه المقارنة مقحمة أو غريبة، فإن السبب الذي دعا سوسير إلى استحضارها واضح في الأقل. الغاية تحديد نقطتين بجلاء. الأولى، يجب أن نفهم اللغة على أنّها تكوّن مستوى ثالثاً غامضاً من نوع ما يتوسط بين الفكر والتعبير: لا وجود لطبقة متوسطة بين الهواء والماء، ومع ذلك يتجلى التداخل في تشكيلات ماثلة. الأخرى، أنَّ هذه التشكيلات تكون عند التداخل كتلاً

متصلة وتموجات تتفق معها بدقة في آن واحد: حقيقة أننا «نراها» أمواجاً على الماء لا أمواجاً في الهواء يعود ببساطة إلى أنَّ الماء «مرئي» بالنسبة لنا بينما الهواء «لامرئي.» بالمثل، صوت الكلمة محسوس بينما معناها ليس كذلك: لكن ليس لأي منهما وجود لغوي منفصل.

لا ينغمس فتجنشتين في مثل هذه التعليقات من الخيال المجازي، وهو أكثر تحفظاً من سوسير بشأن احتمال وجود فكر دون لغة. فهو يبلغ حدّ الإيمان أن الحيوانات ذاتها، التي لا تملك لغة، يمكن أن تتوفر على أشكال بسيطة معينة من الفكر؛ لكن سواها من الأفكار يتطلب تعقيداً بنيوياً لا توفره إلَّا اللغة. «يعتقد الكلب أنّ سيده على الباب. ولكن هل يستطيع أن يعتقد أيضاً أنَّ سيده سيأتي بعد غد؟» (ب ف: ص 174) بالرغم من ذلك فهو يطرح في المقطع نفسه السؤال «هل يقتصر الأمل في المستقبل على من يستطيعون الكلام؟» ويقدم الإجابة التالية:

«من يتقن استخدام اللغة فقط. أي أنَّ ظواهر الأمل أنماط من هذا الشكل المعقد من الحياة» (م. ف: ص 174).

لكننا نجد في مكان سابق من «بحوث فلسفية» الملاحظة التالية:

«يقال أحياناً إنَّ الحيوانات لا تتكلم لأنها تعوزها القدرة العقلية. وهذا يعني: «أنها لا تفكر، وهذا هو السبب في أنّها لا تتكلم.» إلَّا أنَّ الحيوانات لا تتكلم، هكذا ببساطة. أو بتعبير أفضل: إنها لا تستخدم اللغة إذا استثنينا صور اللغة الأكثر أولية أو بدائية.» (ب ف: 25)

هذا الشرط، بالرغم من أنّه يأتي متأخراً بوصفه فكرة لاحقة، له بعض الأهمية. لأنه، مثل الملاحظة عن قناعات الكلب، يبدو دالاً

على استعداد فتجنشتين للتسليم بأنّ اللغة لا تنفصل بحدود قاطعة عن السلوك اللالغوي (من هنا فإن ما هو ممكن بوساطة اللغة لا ينفصل عن سواه بحدود قاطعة أيضاً).

ليست القدرة العقلية للحيوانات قضية حقيقية بقدر تعلق الأمر بفتجنشتين. (وهو سيعدّ دون شك أي برنامج تجريبي مصمم لاختبار قدرة الشمبانزي على إتقان أوليات اللغة أمراً غريباً يعتمد تصوراً خاطئاً). بالرغم من ذلك، فإن رغبتنا في أن نعزو للحيوانات أو ننفي عنها مختلف القدرات المتصلة باللغة أمر مهم لأنه جزء مكمل لصياغتنا المفهومية لقدراتنا. ليس السؤال إن كان الكلب يعتقد «حقاً» أن سيده على الباب، بل أنَّ ممّا له معنى قول ذلك كتعليق على سلوك الكلب؛ بالمقابل لا معنى قط للقول إن الكلب يأمل أن يكون سيده على الباب. ولا علاقة لهذا مع قدرة الكلب على النباح لنفسه بصوت هادئ *sotto voce* الجملة الكلبية «سيدي على الباب.» ليس التفكير، بالنسبة لفتجنشتين، نوعاً من المونولوج الداخلي. «هل التفكير نوع من الكلام؟ قد يميل الإنسان إلى القول بأنه هو الذي يميز الكلام مع التفكير عن الكلام بدون التفكير.» (ب ف.: 184) لكن الكلمات لا تحتل في هذا المجال مكانة مميزة تربط بين الفعاليات الداخلية والخارجية. «ينبغي مقارنة الكلام مصحوباً بفكر، وبدونه، بعزف قطعة موسيقية حين تكون مصحوبة بفكر، وبدون فكر.» (ب ف: 341). من المؤكد أن هنالك شيئاً من قبيل صياغة أفكارنا لفظياً دون أن ننطق الكلمات بصوت عال. في الواقع، لا سبيل إلى قول الكلمات بصمت ما لم يكن المرء قادراً على التعبير عنها بصوت مسموع.

يورد فتجنشتين الدليل الذي قدمه وليم جيمس بخصوص ذكريات

شخص أصم وأبكم، ادعى أنه كان يحمل قبل أن يتعلم الكلام أفكاراً عن الرب، كما أنه طرح على نفسه أيضاً، قبل أن يتعلم الكتابة، أسئلة عن أصل العالم. وهذا ما يأخذه جيمس شاهداً على أن الفكر ممكن دون لغة. يبقى فتجنشتين غير مقتنع بقصة الأصم الأبكم: «هل أنت متأكد أنَّ هذه هي الترجمة الصحيحة لتفكيرك غير اللفظي إلى ألفاظ؟» (ب ف: 342)

لا ينكر فتجنشتين صحة وصف سلوك معين على أنه دال على شخص يحمل أفكاراً معينة دون كلمات:

«وقد أتصرف كذلك، أثناء قيامي بعمل قياسات مختلفة، بحيث يقول من يشاهدني أنني قد فكرت بدون كلمات كما يلي: إذا كان مقداران يساوي كلّ منهما مقداراً ثالثاً فكل منهما يساوي الآخر. إلَّا أنَّ ما يكوّن الفكر هنا، ليس عملية يلزم أن تصاحب الكلمات التي لا ينبغي التفوه بها بدون تفكير.» (ب ف: 330)

كما أنّه لا ينكر أننا نجد أنفسنا في الغالب منهمكين في جهد عقلي يوصف عادة على أنه «البحث عن الكلمات المناسبة» للتعبير عن فكرة. لكن ما يكشفه هذا عن العملية النفسية المقصودة غير واضح. «والآن إذا سألني سائل: (هل كانت لديك الفكرة قبل أن تجد التعبير؟) فبماذا تكون الإجابة؟ وماذا عساها تكون الإجابة عن السؤال التالي: (ما الذي كانت تتألف منه الفكرة حين كانت موجودة قبل التعبير؟)» (ب ف: 335).

تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة إذا ما طبقناها على وصف سوسير للعملية التي توضع على وفقها الأفكار في شكل لغوي عبر عملية «الدائرة الكلامية» (*circuit de la parole*). بحسب سوسير، تبدأ هذه الدائرة في

دماغ المتكلم عندما يحرك حدوث مفهوم معين نموذجاً صوتياً مطابقاً وهو بدوره يطلق تعليمات حركية لأعضاء العملية الصوتية *phonation* (ع ل ع: 28، ص 30). مثل هذا النموذج يسمح لنا بتصور أجوبة سوسيرية متنوعة ممكنة عن أسئلة فتجنشتين.

أ. البحث عن التعبير المناسب ينطبق على حالة لا يستطيع فيها المتكلم تقرير أي من الاحتمالات اللفظية المتنوعة يُناسب متطلبات حالة كلامية معينة على أفضل وجه. ويرتبط التردد بحقيقة أن اللغة تقدم مجموعة متنوعة من العلامات أو الارتباطات الممكنة بين العلامات، وهو ما يولد الارتباك في الاختيار. في قياس اللعبة لدينا اللاعب الذي لا يستطيع أن يقرر أية حركة يتخذ. أيقدّم الملكة أم يسحب الحصان؟ أيذهب باتجاه تمريرة عرضية أم تمريرة أفقية على شكل قوس؟ (في نهاية المطاف، قد يكلفك التردد المؤقت نقطة). يمكن لتنويعات متنوعة من هذا النوع أن تقع. وقد يبدو أنَّ أي واحد من الاحتمالات المتاحة يفي بالغرض عند الضرورة؛ لكن المرء يتردد برغم ذلك لاحتمال أن يوجد خيار لم يخطر على باله. أو على العكس، قد يبدو أنَّ أياً من الاحتمالات المتاحة غير كاف عند التطبيق. (النقلة العرضية ستكون صعبة من هذه الزاوية، لكن الخصم ليس قريباً بما يكفي لحركة قوسية). ولكن تبقى إجابة سوسير عن سؤال فتجنشتين تفيد أن كلّ هذه الحالات واضحة من حيث المبدأ. «نعم، كانت لديّ الفكرة قبل أن أجد التعبير المناسب عنها. ممّ كانت تتألف قبل التعبير عنها؟ تألفت من فجوة كلامية لا بدّ من سدّها، مشكلة في اللعب طرحها موقف معين في اللعبة.»

ب- يمكن أن توجد حالة مختلفة هي التردد الناجم عن الإخفاق في الوصول إلى التعبير الذي يعلم المرء أنه المناسب لكنه لا يجده على طرف لسانه. ما اسم هذا الظل من اللون الأخضر بحق السماء؟ ما اسم تلك الوردة التي كانت تنمو في حديقتنا عندما كنا أطفالاً؟ تفسير سوسير واضح هنا أيضاً. لقد تعرّف المتكلم على المدلول *signifié* لكنه أضاع مؤقتاً الدال *signifiant*. وعملية التحفيز التي تربط الاثنين في العادة توقفت على نحو ما. يكون من المبرر هنا مرة أخرى القول إن المرء امتلك الفكرة بالفعل قبل أن يجد التعبير عنها. ولكن ما تكونت منه في هذه اللحظة، أي قبل العثور على تعبيرها، هو تعرفنا دون تردد على مطلب تواصل بعينه. (إنه ذلك اللون، أو تلك الوردة). ويعادل هذا في قياس اللعبة تلك الحالة النادرة عندما تنسى كيفيّة القيام بالحركة المطلوبة: إنه إخفاق مؤقت في تمكن المرء العملي من القواعد.

ج- يتيح نموذج سوسير أيضاً نوعاً ثالثاً من الحالات أكثر طرافة هو التوصل إلى تعبير مبتكر. يمكن للمرء أن يتردد قبل القيام بذلك إذ هو يبحث عن احتمالات أخرى. («هل تلك كلمة موجودة حقاً؟» «هل يمكن للمرء أن يقول ذلك حقاً؟») المثال الذي يناقشه سوسير (ع ل ع: 227، ص 144) هو المرة الأُولى التي استخدمت بها كلمة *indécorable* (لا ينفع له ديكور). بحسب الفرضية المطروحة *ex hypothesi* لم يكن المتكلم قد سمع بهذه الكلمة من قبل، لذلك ينتمي البحث العقلي عنها إلى نمط يختلف عن البحث عن تعبير مألوف يفلت منا. ما يقوله سوسير عن هذا النوع من الحالات أنه

على الرغم من أنَّ كلمة *indécorable* لم يسبق أن استخدمت قط، يبقى نموذج تشكيلها قائماً بالفعل. (العديد من النعوت الفرنسية تجمع الجذر stem مع السابقة *prefix* الدالة على النفي واللاحقة suffix المعروفة -*able*). لذلك تختلف هذه الحالة عن حالة تلميذ المدرسة مع لعبة الركبي الأولى له عندما التقط الكرة وانطلق يعدو بها: لأنه كسر القواعد ببساطة. في قياس اللعبة بالنسبة لكلمة *indécorable* لدينا استكشاف لمجموعة من الاحتمالات تسمح بها القواعد لكنّ لاعباً لم يمتلك الفطنة الكافية أو أحس بالحاجة لاستخدامها من قبل.

يتسق التفسير السوسيري لأنماط الحالات الآنفة تماماً مع رأي فتجنشتين. ما يحرص فتجنشتين على تأسيسه أننا نخطئ إذا ما اعتقدنا أنَّ الكلام يكتب معناه بفضل فكرة مخبأة ترافقه، تماماً كما أننا سنخطئ إذا ما اعتقدنا أن لعبة الشطرنج تكتسب معناها اعتماداً على شيء يحدث في عقول اللاعبين؛ بل المهم ما يحدث على رقعة الشطرنج. ولفهم ما يحدث على الرقعة لا نحتاج إلى الاطلاع على أسرار الفعاليات العقلية للاعبين؛ ما نحتاجه ببساطة فهم لعبة الشطرنج. وهو ما يصح على الكلام. ليس المطلوب الوصول إلى ما يحدث في رؤوس المتحاورين: المطلوب معرفة لغتهم. فضلاً عن ذلك فإن «الأفكار الشطرنجية» للاعب الشطرنج تتجلى في الحركات الجارية علناً على الرقعة: إنها ليست حوادث داخلية غامضة لا يعيها إلَّا اللاعب. بهذا المعنى يكون التفكير بالشطرنج هو لعب الشطرنج. بالمثل نحن أكثر عرضة بحسب فتجنشتين لإساءة فهم ما يحدث في حالة الشطرنج.

«نميل إلى التفكير أن فعل اللغة يتألف من قسمين: قسم لا عضوي هو التعامل مع العلامات، وقسم عضوي هو ما يمكن أن نسميه فهم هذه العلامات، وقصدها وتأويلها، التفكير. تبدو هذه الفعاليات الأخيرة وكأنها تقع في وسط من نوع غريب هو العقل، وأن آلية العقل، التي يبدو أننا لا نفهم طبيعتها فهماً تاماً، يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا تقدر عليها أية آلية مادية.» (ك أ: 3)

لكن يجب مقاومة غواية قبول هذا التقسيم إلى قسم من اللغة «عضوي» وآخر «لا عضوي»: ذلك أنَّ التفكير من حيث الجوهر هو فعالية العمل بوساطة العلامات. وهذه الفعالية تؤديها اليد عندما نفكر بوساطة الكتابة، والفم والحنجرة عندما نفكر بوساطة الكلام.» (ك أ: 6)

قد تبدو فرضية فتجنشتين وهي تُقدم بهذه الصيغة شكلاً هشاً من أشكال النزعة السلوكية، خصوصاً إذا ما أُخذت برفقة الهتافات الفتجنشتنية الاستفزازية مثل «إذا رأى أحد سلوك كائن حي، فقد رأى نفسه.» (ب ف: 357). في «بحوث فلسفية» يتعامل فتجنشتين باستهجان مع هذه التهمة. يقول محاوره المتخيل في نقطة ما: «(ألست في حقيقتك سلوكياً متخفياً؟ ألا تقول في الحقيقة إن أي شيء باستثناء السلوك الإنساني، هو مجرد وهم؟)» (ب ف: 307). إجابة فتجنشتين لاذعة ساخرة: «إذا كنت أتكلم عن الوهم، فإنما هو وهم نحوي (أو متعلق بالقواعد)» (ب ف: 307) ستضيع نكهة هذا الرد دون فهم فكرة فتجنشتين المميزة عن النحو (أنظر الفصل السابع). ولكن كان بإمكان فتجنشتين أن يردّ هذه التهمة ببساطة بالإشارة إلى أنّه سيكون من المثير للسخرية إقامة تناقض بين نظريتي «السلوكيّ» و«العقليّ» بالنسبة للشطرنج. لا يمكن لأحد

افتراض أنَّ ما يقرر إن كان (أ) و(ب) يلعبان الشطرنج هو جهودهما العقلية. إنه أمرٌ يتقرر بالطريقة التي يحركان بها القطع على الرقعة من جهة وبقواعد اللعبة من جهة أخرى.

الفصل الخامس

الأنظمة والمستخدمون

إحدى النتائج المباشرة لقبول قياس الألعاب أنه يشجع، أو يستلزم بالأحرى، الاعتراف بتمييز لغوي يتطابق مع التمييز بين اللعبة بأجزائها المكونة بوصفها نمطاً منظماً من الفعالية (الشطرنج مقابل التنس مقابل الكريكيت... الخ) وممارسة هذه الفعالية في مناسبات معينة من قبل أفراد بعينهم، نجاحاتهم وإخفاقاتهم، حركات عضلاتهم، وإلخ. يستجيب سوسير إلى هذا المطلب عندما يميز بوضوح وعلى نحو نظامي بين اللغة Langue والكلام *Parole*. فتجنشتين من جانبه لا يقدم وسيلة اصطلاحية من هذا النوع؛ كما أنّه لا يؤكد أهمية مثل هذا التمييز بالإصرار الذي نجده في مجمل «المحاضرات.» يكتفي فتجنشتين ببساطة بالإشارة إلى ضرورة عدم الخلط بين العلامات وآليات إنتاجها العضلية. وهكذا حين ينطق بجملة ما «تقع عمليات معقدة في الحنجرة، وعضلات الكلام، والأعصاب، إلخ. وهي مصاحبات للجملة المنطوقة. تبقى الجملة نفسها ما يثير اهتمامنا لا غير لا بوصفها جزءاً من آلية، بل جزءاً من حساب التغاير *calculus*.» (ن ف: 104).

يتطابق هذا تماماً مع رأي سوسير؛ لكن فتجنشتين أقل جلاء في طرح هذا التمييز. وتفسير هذا الاختلاف يقع جزئياً في التواريخ السابقة لعلم اللغة والفلسفة على التوالي دون شك.

بالرغم من أنَّ فتجنشتين صار يؤمن أن فريجه ورَسل وكتابه «الرسالة» نفسه قد روّجا لحالات جدية من سوء الفهم بصدد اللغة، فإنه لم يؤمن قط أن هذه الإساءات كانت ترجع أساساً، أو ترجع إطلاقاً، إلى إخفاق في فهم التمييز الأساسي بين النظام واستخدامه. سوسير بالمقابل رأى أنَّ هذا الإخفاق يمثل أهم جوانب الضعف في الدراسات اللغوية خلال القرن التاسع عشر ممّا يبطل دعواها. بحسب وجهة نظره كانت سبب ضآلة التقدم نحو تأسيس اللسانيات كعلم خلط أسلافه وقائع اللغة *faits de langue* مع وقائع الكلام *faits de parole*. ذلك أنّ من المستحيل دون ذلك التمييز الأساسي تأسيس ثنائية أبعد رأى سوسير أنّها لازمة أيضاً بالنسبة لعلمه هي ثنائية اللسانيات التزامنية واللسانيات التعاقبية. والمفارقة الكبرى في علم لغة القرن التاسع عشر، بالنسبة لسوسير، أن تركيز جهوده على الاختلافات التفصيلية عبر الزمن ممّا تكشف عنه المقارنات التاريخية قد أدى إلى إخفاقه الكامل في فهم طبيعة التغيّر اللغوي.

تقدم «المحاضرات» أمثلة عديدة على الأخطاء والتنافرات التي أعقبت ذلك. أصبح من المستحيل تأسيس إن كانت طريقة لفظ عبارة مثل *se fâcher* «أصبح غاضباً» و *se fôcher* تنويعين على علامة لغوية واحدة أو علامتين لغويتين مختلفتين (ع ل ع: 249، ص 204). وأصبح ممكناً إساءة تأويل مظهر الأشكال المتشابهة مثل الكلمة اللاتينية *honos* على أنه ناتج عن التغير اللغوي (ع ل ع: 221 وما بعدها، ص 184 وما بعدها) كما أصبح

من الشائع صياغة التعميمات التزامنية والتعاقبية بصيغ تخفق في التمييز بينهما (ع ل ع: 130 ـ 131). والأدهى من ذلك ظهور «تفسيرات» زائفة: على سبيل المثال، المعنى الحالي للكلمة الفرنسية *pére* يُفسر بالاحتكام إلى حقيقة أنَّ أصل الكلمة اللاتيني *pater* يعني «أب.»»[1] (ع ل ع: 136)

اعتقد سوسير أنَّ علماء اللغة لو أدركوا منذ البداية أهمية التمييز، كما في حالة الألعاب، بين الحقائق المتعلقة ببنية اللعبة نفسها، والحقائق المتعلقة بالحوادث الفردية أثناء اللعب، والحقائق المتعلقة بالتطور التاريخي للعبة، لأمكن تجنب كلّ هذه الالتباسات، ولأمكن تأسيس العلاقات الصحيحة بين الأنواع المختلفة من الظواهر التي يهتم بها علم اللغة. تحديداً، كان سيتاح لعلماء اللغة رؤية أنَّ من الجوهري عزل الاعتبارات «الداخلية» عن «الخارجية.» ويرسم سوسير حدود هذا التمييز مرة أخرى بالإشارة إلى الشطرنج.

«ويمكن توضيح ذلك بتشبيه النظام اللغوي بالشطرنج فما هو خارجي في الشطرنج يمكن فصله بسهولة عما هو داخلي. [حقيقة أنَّ الشطرنج جاء من بلاد فارس إلى أوروبا حقيقة خارجية، بينما كلّ شيء يتعلق بالنظام وقواعده داخلي][2]. فإذا استخدمنا أجزاء من الشطرنج مصنوعة من العاج بدلاً من الخشب فإن هذا التغيير لا أثر له في نظام الشطرنج.» (ع ل ع: 43، ص 41).

---

(1) لم يرد هذا المثال في النسخة التي اعتمدتها الترجمة العربية للكتاب. م.

(2) العبارة المقوسة حُذفت من ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز من طبعة الترجمة العراقية الصادرة عام 1985 في عنفوان الحرب العراقية الإيرانية، بالرغم من أنها ترد على ص 22 من ترجمة ويد باسكن التي أعتمدها. وهو حذف دالّ على الأثر السيء للاستبداد على رصانة العمل الأكاديمي. م.

وهكذا فإن ما يظهر بوصفه ذا أهمية أولى في علم اللغة السوسيري هو التمييز بين «النظام» وكل ما عداه. ذلك أن النظام هو ما يقيد الاحتمالات في حوادث اللعب المعينة، ويقرر أهمية كلّ نقلة مفردة، وهو ما على اللاعبين الالتزام به (إذا ما أريد لسلوكهم أن لا يكون موضع اعتراض بوصفه «خارج نظام اللعب»، أي يخرق القواعد). النظام تزامني من حيث التعريف. «اللغة نظام يمكن ويجب أن ينظر إلى أجزائه بوصفها يعتمد أحدها على الآخر على نحو تزامني.» (ع ل ع: 124). وبتحديد أكبر، النظام «فريد من نوعه» *idiosynchronic* (ع ل ع: 128)، بكلمات أخرى، هو لا يحتوي كلّ ما يتعلق به تاريخياً ويتعاصر معه، بل يتضمن التوافقات على المستوى التزامني حسب. وهو بحسب هذا الاعتبار مماثل تماماً للعبة. على سبيل المثال، بالرغم من أن التنس الحقيقي وتنس المروج *lawn tennis* متعاقبان تاريخياً، وظلّ كلاهما يمارس كلعبتين متعاصرتين، فإن من اللامعقول افتراض أنَّ لاعبي التنس يمكن أن يخلطوا بين الاثنين أحياناً، أو أن تتم لعبة تكون تنس مروج وتنساً حقيقياً في آن واحد، أو أنَّ نهائيات تنس الرجال في ويمبلدون يجب أن تؤخذ على أنها تقرر بطولة التنس الحقيقي أيضاً. لكن هذا لا يستبعد في أي من معانيه إمكانية تتبع أصل اللعبتين في سلف مشترك.

يرى بعض المعلقين أنَّ انشغال سوسير بالأنظمة يعود تاريخياً إلى نشر المذكرات *Mémoires*. من المؤكد أنَّ كلمة «نظام» *Systéme* تظهر بالفعل في العنوان. ما يتناول سوسير في «المذكرات» مشكلة تتعلق باللغة الهندو أوروبية البدائية ظلت تقلق علماء فقه اللغة المقارن لزمن طويل. وكان السؤال: ما حروف العلّة التي نفترضها لهذه اللغة المستمدة من الأسلاف

لكي نقدم وصفاً كافياً لحروف العلّة في اللغات الموثقة التي اشتقت منها؟ كان حرف العلّة الإشكالي هو a. قبل سوسير، أسس فقهاء اللغة لوجوب أن يكون قد وُجد في الأصل نوعان من حرف العلّة a، وذلك لأن افتراض أن يكون قد وجد نوع واحد يخفق في التوافق مع دليل اللغات المشتقة. وكانت إسهامة سوسير التأسيس لحقيقة أننا حتّى لو افترضنا نوعين من a فإن افتراضنا لن يقدم حلاً كافياً للمشكلة؛ وافترض حتمية أن تكون اللغة قد احتوت بالإضافة إلى ذلك صوتاً ثالثاً هو صوت غامض يشبه في بعض وجوهه حرف العلّة لكنه يشبه في وجوه أخرى الحرف الصحيح. لم يتمكن سوسير من تحديد وقع هذا الصوت الغامض، لأنه اعتقد أن أياً من اللغات الأوروبية الحديثة لم تكن تمتلك صوتاً مثله. لكنه ادعى أنَّ بالإمكان وصف الصوت الغامض بطريقة تجريدية بحتة من خلال تحديد خواصه الشكلية. وهذه تتضمن تميزه عن حروف العلّة والحروف الصحيحة الأخرى، وقدرته على أن يقوم مستقلاً بوصفه مقطعاً، وقدرته على الاقتران مع حروف العلّة على نحو مقطعي. وهو، بحسب الصيغ الهندو أوروبية، ما جعله لا هو بالحرف الصحيح ولا حرف علّة، وقد سمّاه سوسير «معاملاً صوتياً» *sonant coeffcient*.

بهذا يكون حلّ سوسير مشابهاً في طريقته من حيث الجوهر لذلك الذي أنتجه منظرون في الفيزياء الفلكية أو فيزياء الجزئيات مثلاً وهم يعجزون عن رصد جسم ما لكنهم يتوقعون بالرغم من ذلك وجوده وبعض صفاته بوساطة الاستدلال اعتماداً على تأثيراته المرصودة على الأجسام الأخرى التي يمكن رصدها. في حالة سوسير، اتضح صدق فرضيته بعد نحو خمسين عاماً عندما تمّ حل شفرة الشكل المسماري للحثية، وهي

لغة هندو أوروبية وُجد أنها تحتوي على فونيم (مقطع صوتي) يحمل الخواص ذاتها تماماً التي حددها سوسير للصوت الغامض في الهندو أوروبية البدائية. بدا ذلك أشبه بإثبات الوجود المفترض لجسم فيزيائي بفضل بناء تلسكوبات ومايكروسكوبات قوية تتمكن من إظهاره في نهاية المطاف. ما يلاحظ في هذا السياق إصرار سوسير المبكر أنَّ بالإمكان الوصول إلى الحل الصحيح، بالرغم ممّا قد يبدو من تناقضه مع الحدس أو كونه بلا سابقة، بالتعامل مع «الصوت» على أساس أنه يتحدد ضمن علاقته مع النظام.

يقبل فتجنشتين من جهته أيضاً دون لبس الرأي القائل إن من غير الممكن فصل العلامات اللفظية عن النظام الذي تنتمي إليه. كان المصطلح المفضل لديه في أوائل ثلاثينات القرن العشرين هو «حساب التغاير» *Calculus* يكتب:

«إذا كنت حائراً بصدد طبيعة اللغة، والقناعة، والمعرفة وما أشبه، ضع بدلاً من الفكرة التعبير عن الفكرة، إلخ. الصعوبة الكامنة في هذا الاستبدال، والغاية منه في الوقت ذاته، هي ما يلي: التعبير عن القناعة، الفكرة، الخ هو مجرد جملة؛ والجملة لا تكتسب معناها إلَّا بانتمائها إلى نظام لغوي؛ مثل تعبير داخل حساب تغاير.» (أ ب: 42).

كذلك يخبرنا في «النحو الفلسفي»: «المعنى هو دور الكلمة في حساب التغاير.» (ن ف: 63). بالرغم من ذلك، يحذرنا من المبالغة في فهم فكرة «حساب التغاير» على نحو صارم.

«عندما نتكلم عن اللغة بوصفها رمزية تُستخدم في حساب تغاير

دقيق فإن ما يقوم في عقلنا يمكن العثور عليه في العلوم وفي الرياضيات. استخدامنا العادي للغة لا يتفق مع هذه الدقة القياسية إلَّا في حالات نادرة.» (أ ب: 25)

ويبدو أنّه بسبب هذا هجر فكرة «حساب التغاير» لصالح فكرة «اللعبة» لأنها أكثر مرونة. في «النحو الفلسفي» نراه يستخدم المصطلحين ومن الواضح أنّه لا يقيم فرقاً مهماً بينهما:

«أستطيع أن أصف ألعاب اللغة أو أكتفي بوصف حسابات تغايرها: سواء أردنا أن نستمر في تسميتها حسابات تغاير أم لم نرد فهو أمرٌ غير ذي بال ما دمنا لا نسمح لاستخدام المصطلح العام أن يبتعد بنا عن اختبار كلّ حالة مفردة نرغب في وصفها.» (ن ف: 62).

ولكن، مهما كان ما نسميه نظاماً فإن الأمر الجوهري أنّه يجب أن يكون نظاماً. وهذا لا يعني بالنسبة لفتجنشتين أنّه على العلامات إنتاج آثار خارجية معينة، بل يعني وجوب أن تتصل استخداماتها بعضها بالبعض الآخر بطرق معينة مميزة.

«هل يمكن أن تتكون اللغة من علامات مستقلة حسب؟»

بدلاً من هذا يمكننا السؤال: هل نحن راغبون في تسمية سلسلة من العلامات يعتمد بعضها على البعض الآخر «لغة»؟ عن السؤال «هل يمكن لمثل هذه اللغة أن تحقق ما تحققه لغة تتكون من جمل أو مجموعات متصلة من العلامات؟» على المرء أن يجيب: التجربة هي ما سيظهر لنا إن كان لهذه العلامات التأثير نفسه الذي يكون للجمل على البشر. لكن الأثر لا يهمنا، نحن ننظر إلى الظاهرة، حساب تغاير اللغة.» (ن ف: 194 ـ 195).

يرى فتجنشتين هنا أن طلب تعريف مسبق للنظامية لا جدوى منه: ذلك أن اللغة هي ما يوفر النموذج: «اللغات هي أنظمة.» (ن ف: 170). تلك هي نقطة الانطلاق، لا أية غاية يفترض أن يخدمها امتلاك لغة ما.

«لا نرى تعريف اللغة بأنها ترتيب يحقق غاية محددة. الأحرى أن «اللغة» بالنسبة لي اسم لمجموعة وأفهمه حاوياً على الألمانية والإنجليزية وما إلى ذلك وأنظمة متنوعة أخرى من العلامات لها إلى هذا الحدّ أو ذاك صلة بهذه اللغات.» (ن ف: 190)

من الطريف أنَّ ما يقدمه لنا فتجنشتين هنا ينطبق إلى هذا الحدّ أو ذاك بدقة على التسمية غير الرسمية للميدان الذي أسماه سوسير السيميولوجيا (علم العلامة).

من الواضح أنَّ مفهوم سوسير عن «النظام» شمولي. لا يمكن للأجزاء (العلامات المفردة) أن تنفصل عن الكل. ذلك أنّها لا توجد بوصفها علامات مستقلة عن النظام. بالمثل، يؤكد فتجنشتين أنَّ نظام الاتصال الذي يصفه على أنّه «ألعاب لغوية» يجب أن يؤخذ على أنّه «مكتمل» (أ ب: 81، ب ف: 2). ما ينجم عن ذلك تعذر وجود تعادل بسيط بين علامة من نظام ما وعلامة من نظام آخر، حتّى عندما يحدث أنَّ العلامتين تشتركان في الشكل اللفظي نفسه. لذلك يذهب فتجنشتين بعيداً مثلاً لتوضيح أنَّ كلمة «طوبة» في لغة البنّاء المفترض لديه لا تعني الشيء نفسه الذي تعنيه كلمة «طوبة» لدينا، بالرغم من أنهما يلفظان بالطريقة نفسها وبالرغم من أنَّ الطوبتين المقصودتين هما الطوبة ذاتها. يصح هذا بالرغم من أنَّ استخدامنا للكلمة قد يتفق على نحو جلي، على الأقل في حالات بعينها، مع استخدامها في لغة البنّاء.

«ولكن ألا نستخدم أحياناً كلمة «بلاطة» بهذه الطريقة نفسها؟ أو هل يجب القول إننا عندما نستخدمها نعني جملة إضمار لغوي، أي اختزال لعبارة «ناولني بلاطة»؟ هل يصح القول إننا عندما نقول «بلاطة!» نعني «ناولني بلاطة»؟ لماذا لا يمكنني القول: إذا قال «بلاطة!» فإنه يقصد «بلاطة!»..؟ أو: لماذا لا يحتمل أنّه لا يعني إلَّا «بلاطة!» إذا كان قادراً على أن يعني «ناولني بلاطة» أيضاً، ما لم تكن راغباً في تأكيد أنّه حين يقول بصوت عال «بلاطة!» فإنه في حقيقة الأمر يقول دائماً في عقله ولنفسه «ناولني بلاطة»؟ ولكن ما السبب الذي يمكن أن يدعونا إلى مثل هذا القول؟ افترض أنَّ أحداً سأل: إذا أصدر رجلُ الأمرَ «ناولني بلاطة»، هل يقصد قوله بوصفه يتكون من كلمتين[1] أم هو يقصد كلمة مركبة واحدة ترادف كلمة «بلاطة!»؟ (أ ب: 78).

استجابة فتجنشتين إلى هذا المحاور المتشكك يمكن تماماً أن تصدر من سوسير. وتمضي كما يلي:

«يميل المرء إلى الإجابة: هو يعني الكلمتين إذا كان يستخدم هذه الجملة في لغته مقابل جمل أخرى تُستخدم فيها كلمات مثل «خذ هاتين البلاطتين مني.» (أ ب: 78)

لكن المسألة لا تنتهي عند هذا الحدّ. يؤكد فتجنشتين على استكمال فكرة التقابلات بين الأنظمة.

«ولكن ماذا لو سألت «ولكن كيف تقابل جملته هذه جملاً أخرى»؟ هل خطرت له تلك الجمل في آن واحد، مباشرة قبل كلامه أم بعده، أم

---

(1) في الأصل أربع: *Bring me a brick*.م.

هل يكفي أنه لا بدّ قد تعلمها في وقت ما، إلخ؟» عندما نسأل أنفسنا هذا السؤال، لا يبدو أنّه ممّا يتصل بالموضوع تحديد أي هذه البدائل هو الحالة التي نحن بصددها. ونميل إلى القول إن كلّ ما يتصل بالموضوع أنّ هذه التقابلات يجب أن توجد في نظام اللغة الذي يستخدمه...» (أ ب: 78).

لا يأمل المرء في توضيحٍ أكثر صواباً من هذا لما عدّه أتباع سوسير القناعة المركزية في بنيوية سوسير: أن التقابلات داخل النظام وحدها هي ما يقرر قيم علاماته اللغوية. لذلك، ينكر سوسير فكرة أن الكلمة الفرنسية «غنم» *mouton* يمكن أن تكافئ في القيمة الكلمة الإنجليزية *sheep*، وذلك لأن الفرنسية لا تحتوي كلمة خاصة للحم الخروف عندما يُعدّ ويُقدم كطعام. «فالفرق في القيمة بين *sheep* و *mouton* يرجع إلى أنَّ *sheep* في الإنجليزية لها لفظة أخرى تستعمل معها وهي *mouton*؛ في حين ليس للكلمة الفرنسية كلمة أخرى»[1] (ع ل ع: 160، ص 135). بالمثل، تنكر «المحاضرات» إمكان مماهاة الوسائل النحوية عبر مختلف اللغات:

«قيمة حالة الجمع الفرنسية، على سبيل المثال، لا توافق حالة الجمع في السنسكريتية، بالرغم من أنهما غالباً ما يعنيان الشيء نفسه. وهذا لأن السنسكريتية تحتوي، إلى جانب المفرد والجمع، فئة ثالثة من العدد النحوي. ما يكافئ في السنسكريتية تعبيرات مثل *mes yeux* (my eyes)، *mes jambs* (my legs)، *mes bras* (my arms)، *mes oreilles* (my ears) لن يكون في حالة المفرد أو الجمع بل حالة المثنى. لذلك سيكون ممّا يفتقر إلى الدقة أن نعزو قيمة حالة الجمع السنسكريتية نفسها إلى حالة الجمع

(1) تستخدم العربية كما الفرنسية الكلمة ذاتها للمعنيين، انظر ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، 35 ص 135.

الفرنسية، ذلك لأن السنسكريتي لا يستطيع أن يستخدم صيغة الجمع في كل الحالات التي يتوجب أن تُستخدم بها في الفرنسية»[1]. (ع ل ع: 161).

من الواضح أنَّ سوسير لا يذهب إلى الادعاء أن لا معنى لاستخدام علامات من أنظمة لغوية مختلفة بوصفها «هي ذاتها»، كما تُظهر الملاحظات المقتبسة آنفاً بجلاء. لكنه يصرّ على أننا عندما نفعل ذلك نكون قد اعتمدنا وجهة نظر «خارجية» كأساس لمقارنتنا. إذا قلنا إن هنالك حالات يعني فيها الجمع السنسكريتي والجمع الفرنسي «الشيء نفسه» فإننا لا نكون مهتمين بوظيفتهما كعلامتين في السنسكريتية والفرنسية على التوالي، ولكن بشيء آخر: ربما استخدامهما في الترجمة مثلاً. لكن الترجمة نشاط ينتمي إلى ميدان الكلام *parole*، وأن نأخذ الترجمة كأساس نظري للتعامل مع صيغتي الجمع في الفرنسية والسنسكريتية بوصفهما يمتلكان قيماً متشابهة سيعني إخفاقاً سافراً في التمييز بين حقائق الكلام *faits de parole* وحقائق اللغة *faits de langue*. سيكون خلطاً بين النظام والاستخدام.

«إن ما نجده في جميع هذه الأمثلة ليس أفكاراً محددة سلفاً، بل هي قيم تستمد وجودها من النظام. وإذا قيل أنَّ هذه القيم تطابق الأفكار فالمقصود أنَّ الأفكار إنّما هي تفاضلية *differential* يُحدد معناها ليس بمداها الإيجابي بل يُحدد سلبياً عن طريق علاقاتها بغيرها من عناصر النظام.» (ع ل ع: 162، ص 136).

عندما يتكلم سوسير عن حقائق «داخلية» في النظام اللغوي، يتحدث

(1) هذا المقطع غير موجود في الترجمة العربية. م.

فتجنشتين أيضاً عن «علاقات داخلية» أحياناً. يؤكد فتجنشتين أن عبارة «الأبيض أفتح من الأسود»: «تعبّر عن وجود **علاقة داخلية**.» صورة رقعة سوداء وبيضاء

«تخدمنا في آن واحد بوصفها أنموذجاً لما نفهمه من «أفتح» و«أغمق» وأنموذجاً لـ «أبيض» و«أسود.» والآن يُعد الغامق «جزءاً من» الأسود طالما هما الاثنان يتمثلان في هذه الرقعة. فهو غامق لأنه أسود ولكن، إن شئنا عبارة أفضل: هو يُدعى «أسود» ولذلك فهو في لغتنا «غامق» أيضاً. وهذا الرابط، الرابط بين النماذج والأسماء، تجهزنا به لغتنا.» (م أ ر: 75 ـ 76).

بالنسبة لسوسير، ما يتكلم عنه فتجنشتين هنا يمكن أن يكون القيمة (الدلالية) لكلمات أسود، أبيض، إلخ كما تتأسس بتواجدها داخل النظام اللغوي نفسه.

يترتب على هذا لدى سوسير أنَّ المرء لا يستطيع أن يساوي بين علامات ومفاهيم تنتمي إلى أنظمة مختلفة. وهو ما يرجّع فتجنشتين صداه:

«إننا نستطيع أن نتخيل بسهولة قوماً لديهم منطق «أكثر بدائية» يوجد فيه ما يناظر النفي عندنا، وإن كان لا يُستخدم إلَّا بالنسبة لأنواع معينة من العبارات، أي بالنسبة لتلك العبارات التي لا تتضمن في ذاتها أي نفي. فقد يكون من الممكن نفي القضية التالية: «إنه ذاهب إلى بيته.» لكن نفي القضية المنفية قد يكون خالياً من المعنى، أو لا يعتبر تكراراً للنفي...

إن السؤال عما إذا كان للنفي عند هؤلاء القوم المعنى نفسه الذي له عندنا، سيكون أشبه بالسؤال عما إذا كان العدد «5» له عند هؤلاء الذين تنتهي الأعداد عندهم بالعدد «5» المعنى نفسه الموجود عندنا.» (أف: 554 ـ 555).

يمكن أن يجيب سوسير أنَّ «5» قد يكون له المعنى نفسه ولكن ليس القيمة نفسها في الحالتين. ما أن نتبنّى منظور «الألعاب» حتّى يقودنا تلقائياً إلى نظرية سوسيرية في القيم.

هل الإرسال في لعبة تنس الريشة هو نفسه الإرسال في تنس المروج؟ هنالك تشابهات دون شك. لا بدّ أن يوجد تماس بين المضرب والكرة/الريشة، والأخيرة يجب أن تعبر فوق الشبكة، وما إلى ذلك. لكن هنالك اختلافات لا سبيل إلى التوفيق بينها بقدر تعلق الأمر ببنية اللعبتين. على سبيل المثال، يمكن للمرسل فقط أن يحرز النقاط في تنس الريشة.

بعبارة سوسير تنطلق قيمة الإرسال من نظام مختلف في الحالتين، وبالتالي لا يمكن أن تكون هي نفسها. في الواقع، لا يمكن للمرء في أي من الحالتين أن يحدد بدقة قيمة الإرسال دون أن يشرح إجمالي قواعد اللعبة المقصودة. **إجمالي** القواعد؟ نعم: لأن المرء لن يضمن القدرة على تقويم كلّ النتائج المحتملة المترتبة على الإرسال ما لم يكن في موقع يتيح له مسح اللعبة كلها.

الفصل السادس

الاعتباطية

تتميز الألعاب، الشطرنج مثلاً، عن بقية الفعاليات الإنسانية المنظمة بأنها تجمع صفات من طائفتين متضادتين: فهي هادفة وبلا هدف في آن واحد. وهذا يعني أن مثل هذه الألعاب تفرض على لاعبيها متطلبات معينة تكون إلزامية ولكنها اعتباطية تماماً في الوقت ذاته. وقد رأى سوسير وفتجنشتين كلاهما أن ازدواجية الصفات هذه دالة بعمق على طبيعة اللغة أيضاً.

بلغ سوسير حدّ إقامة «اعتباطية العلامة اللغوية» بوصفه «المبدأ الأوّل» في علم اللغة لديه. يمكن أن لا يبدو هذا جانباً كبير الإصالة في تنظيره اللغوي لأن قليلاً من المفكرين منذ الحقب القديمة انتصر للفرضية الكراتيلية *Cratyline* القائلة بوجود «صحة الطبيعة» للأسماء (قارن مع ص ص 41-43). إذ أنَّ نزعة التسمية بالرغم من ازدهارها في التقليد الغربي لم تفترض صحة «طبيعية» للعلاقة بين الكلمة والشيء. من هنا يمكن بسهولة قراءة «المبدأ الأوّل» في علم اللغة لدى سوسير بصفته مجرد تأكيد للفكرة الشائعة *Communis Opinion* أنَّ رأي هيرموجينس في اللغة هو الصائب في جداله مع كراتيلوس.

لكن هذا التأويل لـ «الاعتباطية» السوسيرية يجازف بالترويج لدمج مزدوج يسيء تقديم جدال «المحاضرات» على نحو جدّي. يقوم الدمج بين الاعتباطي والاختياري من جهة، وبين الاعتباطي والتواضعي من جهة أخرى. وسوسير يعترض على الاستيعابين كليهما. فهو ينكر أنّ للاعتباطية اللغوية أي رباط مع المقاصد البشرية: الأفعال الصادرة عن الإرادة تنتمي إلى ميدان الكلام *Parole* لا إلى ميدان اللغة *Langue* (ع ل ع: 30 ـ 31). وهو ينكر أيضاً القول إن هذه الاعتباطية مجرد مسألة تتعلق بالمواضعة أو العرف (ع ل ع: 112 ـ 113). كلتا هاتين النقطتين تستحق نظراً متأنياً، وهنالك صلات وثيقة بينهما في فكر سوسير.

أ ـ الاعتباطية والاختيارية. فعل الكلام (*Parole*) لدى سوسير هو «فعل مفرد للإرادة والفكر» (ع ل ع: 30) وفيه تتقيد ممارسة المتكلم لحرية الاختيار بالاحتمالات المتاحة في النظام اللغوي (*Langue*). ومخاطرة الخلط بصدد فكرة الاعتباطية تنشأ هنا لأن القول مثلاً «الكلب عض ساعي البريد» لا القول «ساعي البريد تعرض لعضة من الكلب» يمكن أن يوصف بأنه قرار «اعتباطي» قام به المتكلم. واستخدام مصطلح «اعتباطي» في مثل هذه الحالة يضع في الواجهة فكرة اختيار اعتباطي إلى هذا الحدّ أو ذاك، بما يعني ضمناً أنّه بقدر تعلق الأمر بما أراد المتكلم أن يقول، لم يكن ليؤدي إلى فرق (كبير) بأي الجملتين نطق. لكن سوسير يعدّ قرار المتكلم اختيارياً لا اعتباطياً. الاعتباطي هو العلاقة **بين الجملتين**: وهي علاقة تقع لدى سوسير، إن توخينا الدقة، ضمن فئة «الاعتباطي نسبياً» (أنظر ص 53). تصدر هذه العلاقة الاعتباطية عن النظام اللغوي، وهي لا تتقرر أو تتأثر بأي حال

من الأحوال بالخيارات التي يتخذها المتكلمون كأفراد أو جماعات.

يصرّ سوسير أنّ علامات اللغة *La Langue* لا تخضع لسيطرة الجماعة اللغوية، بالرغم من أنّ وجودها لا يتقرر إلّا باعتمادها أو عدم اعتمادها ضمن الفعالية الاختيارية للكلام *Parole*، وهو ما أثار دهشته كواحد من الأوجه المتناقضة للغة.

«إن الدال، مع كونه يبدو وكأنه قد اختير بحرية كاملة ليمثل الفكرة التي يعبر عنها، ثابت، وليس حراً بالنسبة للمجتمع اللغوي الذي يستخدمه. وليس لجماهير الناس رأي في الموضوع. فالدال الذي تختاره اللغة لا يمكن أن نستبدل به غيره. هنالك أمر قد يبدو متناقضاً في هذا الصدد. إنه أشبه بخيار هوبسن[1] *Hobson's choice*. ما يمكن اختياره تقرر بالفعل مسبقاً. ليس بمقدور أي فرد، حتّى لو رغب في ذلك، أن يغيّر بأية طريقة خياراً تأسس بالفعل في اللغة، ولا يمكن للجماعة اللغوية أن تمارس سلطتها لتغيير حتّى كلمة واحدة. الجماعة، وكذلك الفرد بالمستوى نفسه، مقيدة بلغتها.» (ع ل ع: 104، ص 90).

ب. الاعتباطية والمواضعة: بالرغم من أنّ استخدام المصطلح لا يتسق في مجمل «المحاضرات» من الواضح أنّ سوسير كان عازفاً عن القبول بأنّ مؤسسة اللغة *La Langue* تواضعية لا غير أو برمتها. ذلك لأن فكرة المواضعة، ما لم يُصر إلى تحديدها، تتضمن عموماً بالنسبة لسوسير ممارسةً يكون الناس فيها أحراراً في تكييفها، تبنيها، الاستهانة بها أو تغييرها باتفاق متبادل؛ فضلاً عن أنها ممارسة تحتوي عنصراً عقلانياً

(1) إشارة إلى توماس هوبسن (1544 ـ 1631) صاحب اسطبل خيول في كيمبردج، إنجلترا، كان يضع خياراً واحداً أمام زبائنه إمّا الفرس القريب من الباب أو لا شيء. م.

لا اعتباطياً. ويمكن أن تتقرر المواضعات لكي تلائم مصالح الأطراف المعنية: لكن هذا لا يميز إطلاقاً، بحسب سوسير، تأسيس علامة لغوية. بالرغم من إمكان إقامة أنظمة اتصال كاملة بوساطة المواضعة، فإن هذا لا ينطبق في الواقع على اللغة *La Langue*.

ليست اللغات، كما هي فاعلة في المجتمع البشري، بأي معنى منتجات قرارات بشرية ارتأت تأسيسها بالشكل الذي نجدها عليه. ولكي نميز اللغات بصواب، يقول سوسير، نحتاج إلى أن نأخذ بالحسبان في آن واحد ثلاثة عوامل تنتمي إلى حقول مختلفة تماماً. أولاً، بالنسبة للفرد، اللغة هي «مجموع العادات اللغوية التي تمكّن المتكلم من الفهم وجعل نفسه مفهوماً.» (ع ل ع: 112) لكن هذا لا يعدّ تعريفاً كافياً لأنه يخفق في ربط اللغة بالواقع الاجتماعي. ذلك «لأنك لكي تمتلك لغة، لا بدّ من وجود جماعة متكلمين.» (ع ل ع: 112). وهذا هو العامل الثاني الذي يجب تمييزه. لكن إضافة العامل الاجتماعي يترك مع ذلك فجوة مهمة في الوصف، للسبب التالي.

«إن الإشارة اللغوية كما ذكرنا اعتباطية، واللغة حسب تعريفنا تبدو على أنها نظام حرّ يمكن ترتيبه حسب إرادة المرء لأنه يعتمد كلياً على مبدأ منطقي. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة الاجتماعيّة للغة بصورة مستقلة فإن ذلك لا ينفي وجهة النظر آنفة الذكر. ومما لا شك فيه أنّ سيكولوجية الجماعة، يجب أن تعتمد في عملها على ما يتجاوز الأساس المنطقي المحض: إذن ينبغي للمرء أن يأخذ بنظر الاعتبار كلّ شيء يجعل المنطق يحيد عن الطريق في أثناء الاتصال الحقيقي بين الأفراد. ولكن هذا ليس ما يمنع اللغة أن تكون العرف البسيط الذي يمكن تغييره حسب أهواء

الجماعات المعنية. هنالك شيء آخر. علينا النظر في عمل الزمن تُضاف إليه قوى الاندماج الاجتماعي. فإذا أهملنا الزمن أصبحت الحقائق اللغوية ناقصة، وصعب علينا التوصل إلى نتيجة.» (ع ل ع: 112 ـ 213، ص96).

بكلمات أخرى، لا نستطيع أن نأمل في توضيح السبب في أن حقائق اللغة في أية حالة معطاة هي كما هي بمجرد الإشارة إلى طبيعتها «التواضعية.» سيعني هذا الخلط بين (1) تفسير لماذا نستخدم «صباح الخير» كتحية و(2) تفسير لماذا تشير الكلمتان «صباح» و«الخير» على التوالي إلى الصباح والخير. لا يوجد تفسير لـ (2) لا يحتكم إلى الاعتبارات التاريخية. بخلاف ذلك سيكون لزاماً علينا القول أن لا وجود لتفسير. أمّا إذا أستخدمنا الكلمتين «صباح» و«الخير» فإن ممّا لا يتطلب عبقرية كبيرة تكوين أساس منطقي اجتماعي مقبول إلى هذا الحدّ أو ذاك للمواضعة على تحية الناس بالقول «صباح الخير.» ولن تكون المواضعة، بلغة سوسير اعتباطية، بخلاف الكلمات التي تفيد منها المواضعة. بحسب هذا الرأي، ترتبط المواضعة باستخدام المجتمع للمواد التي توفرها اللغة *La Langue*، بينما تتعلق الاعتباطية بالعلاقات الداخلية للغة *La Langue*. أو، ربما على نحو أدق، المواضعة مسألة تتعلق بحرية الاختيار المتاحة للجماعة اللغوية، بينما الاعتباطية مسألة تتعلق بحرية الاختيار المتاحة للغة.

***

قبل أن نمضي أبعد في متابعة تفكير سوسير، هنالك حاجة إلى مقارنة أولية مع فتجنشتين. غالباً ما يوصف فتجنشتين بأنه «من دعاة المواضعة» بالرغم من أنَّ استخدام هذه الصفة لدمج موقعه مع «تواضعية» حلقة فيينا

(بيكر وهاكر 1985: 338 ـ 347) يعد فعلاً مضللاً. على أية حال، للجدال بصدد نزعة فتجنشتين التواضعية صلة أوثق بفلسفته في المنطق والرياضيات منها إلى رأيه في الطريقة التي تعمل بها اللغة العادية. يعتقد فتجنشتين أنّ كلّ اللغات تستند في أساسها إلى المواضعة (*Übereinkunft*)، بما في ذلك، كما يلاحظ على نحو معبّر، «لغة» انطباعاتنا الحسيّة (ب ف: 355). هنا، إن كان ذلك ممكناً في أي موضع، يمكن للمرء أن يتوقع من هيرموجينس نفسه الإقرار بوجود صلة «طبيعية» بين العلامة والمعنى. ولكن السبب الذي يدعونا إلى اعتماد ما تقدمه لنا انطباعاتنا الحسية بوصفه معلومات موثوقة بحسب فتجنشتين (مثل أنَّ المطر يهطل) أنَّ التجربة علمتنا الاعتماد على علاقات معينة بين الانطباعات الحسية وأحوال العالم الخارجي. وبالرغم من أنَّ هذه العلاقات قد تكون طبيعية فإن تأويلنا لها على أنها مراجع أمر «تواضعي.» إذا كان هذا فهماً صحيحاً لملاحظة فتجنشتين بصدد «لغة» الانطباعات الحسية، فإن لغة مثل الإنجليزية يمكن أن ينظر إليها بوصفها امتداداً من الصف الثاني صنعه الإنسان لـ «المواضعات الطبيعية» التي تعتمد عليها كلّ الكائنات الحية.

من المؤكد أنَّ فتجنشتين كان سيوافق على كلّ ما يقول سوسير بصدد عجز الفرد عن تغيير وقائع اللغة *Faits de Langue* (المواضعات اللغوية) بفعل إرادي. هذه تحديداً هي نقطة التحدي في «البحوث الفلسفية» الفقرة 510: «قل (إن الجو بارد هنا) وأنت تعني بها أنَّ (الجو دافئ هنا).» إن أية محاولة لقبول مثل هذا التحدي ستفند نفسها بنفسها لأنها جمباز فكري في النطق بكلمات معينة بينما أنت تحاول «أن تفكر» أو تحرك داخلياً معنى مرتبطاً بكلمات معينة أخرى. مثل هذا سيرهق عضلات المخيلة ويؤكد

بعد عناء أن لا فرد يستطيع بمجرد جهد إرادي منفرد تغيير معنى «الجو بارد هنا.»

ولكن ألا يمكن قبول تحدي فتجنشتين دون عنت فكري؟ كما يلي: يقول المتشكك «عندما ألفظ كلمات الجو بارد هنا» مستقبلاً أفترض أنك ستفهم أنّها تعني «الجو دافئ هنا.» لا يبدو أن هذا الشرط التعاقدي يخرق أية «قواعد في الإنجليزية»، إنه أمر مفهوم. (وإذا شكا السامع من أنَّ العبارة «الجو بارد هنا» بقيت تبدو وكأنها تعني «الجو بارد هنا»، وليس كما لو أنّها تعني «الجو دافئ هنا» فإن من حق المتشكك الردّ بأنّ التعليمات الواضحة التي تصاحب التجربة لم تؤخذ بنظر الاعتبار). يبدو فتجنشتين في نقطة بعينها وكأنه يدعو إلى المناورة الآنفة: «إنني أقول العبارة التالية: (الجو جميل)، لكن الكلمات في نهاية الأمر علامات اعتباطية، ولهذا فلنضع مكانها (أ ب جـ د).» (ب ف: 508)، ولكن يحق للمرء السؤال ما الذي يعنيه فتجنشتين هنا بـ «اعتباطية»؟

لن يرغب فتجنشتين أكثر من سوسير في إنكار إمكانية التعاقد عموماً على معنى لعلامة ما. (ليكن معنى س هو 22 وص 11، عندما ألوّح بالمنديل أعني اشعل الفتيل) إذن هل سبب الاعتراض على أن يكون معنى «الجو بارد هنا» «الجو دافئ هنا» أنَّ المرء لا يستطيع أن يشترط معنى جديداً لعلامة تمتلك معناها بالفعل؟ أغلب الظن لا، ما هو الاعتراض تحديداً إذن؟

أولاً، التعاقد على معنى جديد يجب أن لا يخلط مع تغيير المعنى القديم. في الواقع، لكي يكون للتعاقد نفسه معنى يجب أن يُفترض أنَّ المعنى القديم، على الرغم من الابتكار المقترح، يبقى ماثلاً على نحو ما.

بحسب مصطلحات سوسير، يتم تعريف المعنى القديم لعبارة «الجو دافئ هنا» بتضاده داخل النظام مع معنى «الجو بارد هنا» فضلاً عن أشياء أخرى. لذلك فالتعاقد، بوصفه فعلاً كلامياً *Parole*، يجازف بتسفيه نفسه إذا ما ادعى أنه بفعله هذا *eo ipso* يغيّر النظام.

ثانياً، تغيير النظام سيتضمن على أية حال ما هو أكثر بكثير من معنى جديد لجملة واحدة. «هل أستطيع القول «بوبوبو» وأعني «إذا لم ينزل المطر سوف اخرج في جولة»؟ لا يمكنني إلّا في لغة ما أن أعني شيئاً بوساطة شيء آخر.» (ب ف: ص18). لكي أقول «بوبوبو» «وأعني إذا لم ينزل المطر سوف أخرج في جولة» عليّ إذن أن أجد لغة تعني فيها «بوبوبو» ذلك الشيء تحديداً. ولكن بقدر ما نعلم لا وجود لمثل هذه اللغة، وبالقدر نفسه لا وجود للغة تعني فيها «الجو بارد هنا» أن «الجو دافئ هنا.» ولكن مهلاً. ألم نعد الآن مرة أخرى إلى إنكار إمكانية تأسيس علامة جديدة عبر الاتفاق؟

يقرّ فتجنشتين أننا عندما نستبدل لأول مرة مجموعة من العلامات الاعتباطية بمجموعة أخرى (أ، ب، جـ، د بدلاً من «الجو جميل») قد نواجه في البداية بعض الصعوبة في ربط المجموعة الجديدة مع معاني المجموعة القديمة.

«ربما قلت إنني لست معتاداً على قول «أ» بدلاً من «الـ» و«ب» بدلاً من «جو»، الخ. إلّا أنني لا أعني بذلك أنني لست معتاداً على أن أقوم بالربط المباشر بين أداة التعريف «الـ» وبين «أ»، بل أعني أنني لست معتاداً على استخدام «أ» بدلاً من «الـ» وبالتالي بمعنى «الـ.» (فأنا لم أتمكن من هذه اللغة بعد).» (ب ف: 508).

لكن الردّ اللاذع الواضح هنا على «أنا لم أتمكن من هذه اللغة بعد» هو:

«أية لغة؟» كما في حالة «بوبوبو»، أين اللغة التي تعني فيها «أ» «الـ»، و«ب» «جو» وهكذا؟ إذا لم تكن مثل هذه اللغة موجودة فلا بدّ أننا كنا نخدع أنفسنا عندما فكرنا أنَّ بإمكاننا استبدال مجموعة من العلامات بأخرى.

يلمح المرء هنا قمة جبل الثلج للمشاكل المغمورة تحت الماء بصدد الابتكار اللغوي، والتي يمكن القول بأنها لم تعالج على نحو كاف سواء في «المحاضرات» أو في «البحوث الفلسفية» (قارن مع الفصل الثامن). كلّ ما نحتاج إلى الإشارة إليه هنا هو الرابطة بين الاعتباطية والتغير اللغوي، التي يلاحظها سوسير ويهملها فتجنشتين. لهذه الرابطة أهمية حاسمة في وصف سوسير للتشابك بين اللسانيات التزامنية والتعاقبية. ذلك أنَّ «القول بأنّ اللغة نتاج القوى الاجتماعيّة لا يكفي لتفسير السبب في أنها صارت مقيدة بهذا الشكل. علينا أن نتذكر دائماً أنّها ميراث العصور السابقة ولذا يجب أن نضيف أنَّ هذه القوى الاجتماعيّة مرتبطة بالوقت. فاللغة لا يقرّها الثقل الجماعي حسب بل الوقت أيضاً. وهذان العاملان لا يمكن الفصل بينهما. ففي كلّ لحظة تتقيد حرية الاختيار بفضل الرابطة القوية بينها وبين الماضي. إذا ما استخدم الرجل الفرنسي اليوم الكلمتين *homme* («الرجل») و *chien* («الكلب»)، فالسبب أنَّ هاتين الكلمتين قد استخدمهما أسلافه. هنالك في نهاية المطاف آصرة بين القوتين المتضادتين: المواضعة الاعتباطية التي يتم بها الاختيار الحر، والزمن الذي يجعل من الاختيار شيئاً ثابتاً. ولأن العلاقة اللغوية اعتباطية فهي لا تخضع لأي قانون سوى قانون التقليد ولأنها تستند إلى التقليد فهي يمكن أن تكون اعتباطية.» (ع ل ع: 108، ص 52 ـ 53)

***

يميز سوسير نوعين من الاعتباطية يسميهما «المطلقة» و«النسبية.» العلامات التي تنتمي إلى الفئة الأُولى تكون «دون حافز» بينما تكون الأخرى «ذات حافز» ويؤكد أنَّ «لا وجود للغة تخلو ممّا له حافز. أن مجرد تصور مثل هذه اللغة يعد أمراً مستحيلاً.» (ع ل ع: 183) من الواضح أن ما يفكر به سوسير هنا لا يشبه «اللغات» التي يستخدمها بنّاء فتجنشتين ومساعده. لا تحتوي هذه الثانية على ملمح محفز من أي نوع، وربما لهذا السبب تحديداً رفض سوسير عدّها لغة. هنالك نقطة متصلة بهذه يطرحها أحياناً النقاد الذين يشعرون أنَّ الثغرة الرئيسة في مناقشات فتجنشتين المتأخرة عن اللغة تتمثل في أن التركيز على الألعاب اللغوية «البدائية» المبسّطة يخلق نقطة عمياء عندما يتعلق الأمر بتركيب الجملة *syntax*. يكتب كيني عن لغة البنّاء:

«لكن المرء يميل إلى الاعتراض على أن اللعبة اللغوية ما لم تكن معقدة في الأقل بما يكفي لظهور تمييز بين الكلمات والجمل، فهي لا تستحق أن تسمى لعبة لغة إطلاقاً. كان فتجنشتين على حق تماماً في ظنه عندما كتب «الرسالة» أن التلفظ بالمقولات، وإمكانية التعبير عن معنى جديد بكلمات قديمة من الأمور الحاسمة في فهم اللغة. وليس واضحاً إطلاقاً إمكانية أن تكون لعبة اللغة التي ينادي أحد البناءين في أثنائها الآخر «قالب»، «قائم»، «بلاطة»، كما يقول فتجنشتين، «لغة بدائية تامة» (كيني، 1973: 168 ـ 169).

ولكن إذا أدى بنا هذا إلى القول إن فجوة مهمة تنفتح بين رأي سوسير ورأي فتجنشتين في اللغة سيكون في هذا تسرع. لأن سوسير لا يصرّ على ضرورة أن يكون بعض المعجم في اللغة مدفوعاً بحافز: ما يرى أنّه أمر

مستحيل خلو لغة من «أي شيء مدفوع بحافز.» وهو يوضح الفرق بين الحافز وغيابه بالإشارة إلى نظام الأعداد الفرنسي:

«فكلمة *vingt* (عشرون) الفرنسية غير محفزة وكذلك كلمة *dix-neuf* (تسعة عشر) ولكن ليس بدرجة واحدة، فكلمة *dix-neuf* توحي بعناصرها وبالعناصر الأخرى المرتبطة بها (مثال ذلك *dix* (عشر)، *neuf* (تسعة)، *vingt-neuf* (تسعة وعشرون)، *dix-huit* (ثمانية عشر)، *soixante-dix* (سبعون) إلى آخره. فإذا أخذنا كلّاً من *dix* و *neuf* بصورة مفردة فإنهما من صنف *vingt*، ولكن *neuf-dix* مثال للتحفيز النسبي.» (ع ل ع: 181، ص 151).

يتضح من هذا أنَّ سوسير لا يضع في عداد غير المحفَّز المطلق مجموعة كلمات الأرقام التي تكون فيها التعيينات غير متصلة شكلياً مثلما هي *dix* إلى *neuf* أو *vingt* إلى *dix*. لكن مثل هذه المجموعة لا تكوّن نظاماً عددياً، بمعنى أنَّ كلّ عدد أصلي من واحد إلى ما لا نهاية يجب أن يتم تعلمه على نحو مستقل. النقطة العامة التي يريد سوسير طرحها أنَّ مجموعة العلامات التي تكوّن لغة لا تُبنى بهذا الشكل. الملمح المميز للبنية اللغوية هو النظامية الاقترانية على نحو ما. لكن ممّا يجدر ذكره هنا أنَّ هذا لا يتبع تلقائياً المبدأين التوأم في لسانيات سوسير («مبدأ الاعتباطية» و«مبدأ الخطية»). لا يوجد بالنسبة له تناقض في فكرة نظام سيميولوجي تكون فيه العلامات خطية واعتباطية «على نحو مطلق» في آن واحد. النقطة التي يطرحها أننا لا نستطيع قبول فكرة أنَّ مثل هذا النظام (أو حتّى قرائن من مثل هذه الأنظمة) يمكن أن يؤدي عمله إداء كافياً بوصفه لغة بالمعنى الذي تعدّ به الفرنسية أو الإنجليزية لغات؛ أي أنظمة اتصال تخدم كلّ الغايات التي تحتاجها أية جماعة متنوعة الحاجات من الكائنات الحية مثلنا.

بحسب فهم سوسير، تكون الكلمات المفردة في اللغة الموصوفة في «بحوث فلسفية» (الفقرة 2) غير محفَّزة كلها وذلك لكونها قابلة للتحليل على المستوى التتابعي. لكن علينا الإشارة إلى أن فتجنشتين يطرح تحديداً نقطة أنَّ مساعد البنّاء يجب أن يحضر المواد بحسب الترتيب الذي يطلبها به البنّاء. لذلك يمكن القول بأنّ للنظام بعداً تتابعياً في نهاية المطاف، وهو ما يسلّم فتجنشتين بوجوده. بكلمات أخرى، الترتيب الذي ينطق به البنّاء الكلمات ينطبق على الترتيب الذي يحتاج به المواد. لذلك فإن الترتيب ليس خالياً من المعنى.

ولكن قد يُسأل هل هذا تركيب نحوي *syntax*؟ السؤال أعقد ممّا يبدو للوهلة الأُولى (وهو ما يدعم ادعاء فتجنشتين أنَّ النظر في ألعاب لغوية بدائية جداً يمكن أن يضيء لنا السبل بطريقة لا تقبل الشك). يستشهد فتجنشتين متهكماً في مكان آخر بقصة السياسي الفرنسي الذي ادعى أن ما يميز اللغة الفرنسية أن كلماتها تتبع الترتيب الذي ترد فيه الأفكار على ذهن المتكلم (ن ف: 107). هل يكون الوجه الآخر لهذه الكذبة التعامل مع ترتيبات كلمات البنّاء بوصفها جملاً؟

لكي نركز بوضوح على القضية النظرية المطروحة معنا، قد يكون من المفيد عزلها عن اشتباكها مع أمور مجاورة لا علاقة لها بالموضوع. أولاً، ليس للسؤال أية صلة بآليات إنتاج الكلام أو سيكلوجيته. قد يكون بنّاء فتجنشتين منهمكاً بعمله على مهل وباستمتاع فهو لا ينطق إلّا كلمة واحدة كلّ خمس دقائق أو نحوها. وربما أتاحت له طريقته في العمل مرونة كبيرة في ترتيب العمليات، وهي ما ينجم عنه أنّه عندما ينطق بكلمة لا يكون عارفاً ما ستكون عليه الكلمة التالية. في الكلام اليومي، لا تتوفر

لجملنا فجوات الدقائق الخمس بين كلّ كلمتين بالرغم من أننا قد نبدأ جملة لا نعرف كيف ستنتهي. لكن التتابعية لا تعتمد على سرعة النطق، أو استراتيجيات تنظيم الخطاب، أو عوامل من هذا النوع. لا تزيد صلة البنية التتابعية بالزمن عن صلة بنية الرسم والتصوير به. أستطيع أن أستأنف اليوم الجملة التي بدأت كتابتها قبل ستة أشهر، تماماً كما أستطيع أن أكمل في الأسبوع القادم التخطيط الذي بدأته في عطلة الصيف الماضي. كيف أعلم أنها الجملة نفسها؟ اعتماداً على المصداقية أو عدمها التي أعرف بها أنّ التخطيط نفسه.

ثانياً، لا يمكن حل القضية بمقارنة بسيطة بين أقوال البنّاء والأقوال المطابقة لها بالألمانية والإنجليزية. وفتجنشتين نفسه يطرح هذه الفكرة (ب ف: 19، 20). الجدال أنَّ «قالب!» تعني «ناولني قالباً!»، وبالتالي تعدّ جملة كاملة، يعني ببساطة دس بنية مألوفة في الإنجليزية على نظام اتصال لا يمتلك مثل هذه البنية بجلاء. على أية حال، لا يوجد ما يجبرنا على قبول علاقة واحد لواحد بين الأوامر والجمل. (لن يجادل نحويّ بأن «قف، تكلم، اصمت» يجب أن تعد ثلاث جمل لأنها تعبر عن ثلاثة أوامر).

ثالثاً، قد يدفع بعضهم إلى أنَّ لا وجود للغة تحتوي بنيتها التتابعية قسماً واحداً من أقسام الكلام. لكن هذا الدفع يبدو نسخة متخفية من الاعتراض الذي يعدّ كلّ أمر جملة مستقلة. لنفترض أنَّ فتجنشتين قد أغنى معجم البنّاء بإضافة واو العطف *and*، محدداً أن هذه الكلمة تستخدم بين حين وآخر (وعلى نحو اختياري) بين أي نطقين متتاليين للكلمات الأربع الأخرى. يمضي المساعد في الطريق نفسه دون أن يأخذ بنظر الاعتبار استخدام الواو أو عدمه. هنا يجد الاعتراض على الأنظمة التي تمتلك قسماً واحداً

من أقسام الكلام الردّ عليه، ذلك أنَّ هذا النظام المعزز احتوى على أداة ربط conjunction. ولكن هل يمكن لهذا التزويق الاتصالي غير المبرر أن يحوّل بضربة واحدة اللا- لغة المكونة من أربع كلمات إلى لغة تتكون من خمس كلمات لها بنية جملة «صحيحة»؟ هل سيتوفر الآن أساس على مستوى تركيب الجملة لتمييز «التركيبات» وتصنيفها؟

لا يمكن لاعتراض يعتمد اعتبارات من النوع الذي تم اختباره حتّى الآن أن يكون له أي ثقل ضد الحالة الإيجابية التي تتكون على أساس الخطوط السوسيرية. وستكون كما يلي: إذا فهمنا لغة البنّاء التي وصفها فتجنشتين على أنّها نظام علامات يحكمه مبدأ الخطيّة السوسيري، كما يبدو بالفعل، إذن يتعلق السؤال الحاسم بمدى ملاءمة العلاقات الخطية داخل النظام لمستوى الاتصال.

هل تغيير الترتيب «يغيّر الرسالة»؟ الإجابة عن هذا السؤال «نعم» دون لبس. فضلاً عن ذلك، فالملامح الخطية المتصلة بالموضوع جزء من النظام بالفعل، وهي ليست مفروضة عليه من الخارج، وهو أمر يمكن إظهاره بمقارنة النظام كما وصفته «بحوث فلسفية» (الفقرة 2) مع أنظمة ممكنة أخرى تستخدم الوحدات اللفظية ذاتها. مثلاً، قد يكون الترتيب أنَّ البنّاء عندما يلفظ كلمة «قالب!» متبوعة بكلمة «بلاطة!» يكون على مساعده أن يجلب القالب والبلاطة بترتيب معكوس. من الواضح، أنَّ الفرق بين هذا النظام والنظام الذي وصفه فتجنشتين هو فرق يتعلق بالمستوى التتابعي: ذلك أن شيئا لم يتغير في صلة كلمات مثل «قالب» مع بقية القوالب، و«بلاطة» مع بقية البلاطات، الخ. وهو ما يستتبع أن لكلا النظامين بُعداً تتابعياً، وهو فضلاً عن ذلك بُعدٌ تتابعي يكون الترتيب التتابعي للكلمات فيه

محفزاً (لكنه يبقى اعتباطياً لأن هذين النظامين مجرد اثنين من احتمالات عديدة لا نهائية لاستخدام التقابلات الخطية داخل النظام لضمان أن يأتي المساعد بالمواد إلى البنّاء على وفق الترتيب المطلوب).

يجب أن نؤكد أنَّ ما سلف لا يتضمن المساواة بين الحافزية والمعنى بأي قدر يزيد على ما ورد في وصف سوسير للرقم تسعة عشر *dix - neuf*. تكون العلامات المفردة في الخط التتابعي غير محفَّزة، لكن الخط التتابعي نفسه محفَّز. بالرغم من ذلك لا يقول سوسير إن الخط التتابعي محفز كله: يبقى محفزاً لو كانت الكلمة الفرنسية للعدد «تسعة عشر» هي *neuf-dix*. لذلك يبقى ترتيب العناصر، وكذلك العلامات المفردة في هذا الكل المركب «اعتباطياً» على نحو مطلق. ليست تسعة عشر «عشرة زائداً تسعة» بأكثر من «تسعة زائد عشرة.» بكلمات أخرى، يجب أن لا يخلط التحفيز بانتظام النمذجة. تبقى القاعدة على طول الأرقام المركبة الفرنسية من 1 إلى 100 هي «العشرة تسبق الآحاد»: النموذج دائماً من نوع *neuf-dix*، ولا يكون أبداً من نوع *neuf-dix*. بهذا المعنى لا يكون ترتيب العناصر اعتباطياً، لكنه يبقى غير محفَّز بالرغم من ذلك.

النقطة الجوهرية بصدد «التحفيز» السوسيري أنَّ المسألة لا تثار إلاّ على المستوى التتابعي، ذلك أنَّ العلامات المفردة لا تكون محفَّزة إطلاقاً. ولا يمكن للمرء أن يورد حتّى مثالاً افتراضياً يبين ما تكون عليه هذه العلامة. كيف يمكن مثلاً أن نغير الرقم الفرنسي *neuf* بحيث يبقى يعني «تسعة» ومع ذلك فهو (1) يكتسب حافزية، و(2) يبقى علامة واحدة؟ رؤية هذه الاستحالة يعني إدراك أمر أساسي في مفهوم سوسير للاعتباطية. وهو يعني أيضاً فهم السبب في أن من المتعذر على المرء أن ينكر قبلياً وجود بُعد

تتابعي في لغة بنّاء فتجنشتين. من المؤكد أن النظام المقدم في «أبحاث فلسفية» (الفقرة 2) لم يستوف وصفه. نحتاج للحصول على وصف كامل معرفة ما هو أكثر بكثير عن مشروع البنّاء. هل المساعد قوي بما يكفي لنقل أكثر من مادّة واحدة في الوقت نفسه؟ هل البناء بعيد النظر بما يكفي لتوقع عدد المواد التي سيحتاجها في الساعات الثلاث القادمة، وغيرها من الأسئلة التي يجب أن تطرح وتجد الإجابة عنها (على الأقل إذا صحّ فهمنا لتفكير فتجنشتين). ذلك أنَّ القضية المطروحة تؤثر في أمرين: (1) ما يقرره النحو (أنظر الفصل السابع) و (2) ما يقصد إليه «التواصل» (أنظر الفصل التاسع). لكن إنكار امتلاك بنّاء فتجنشتين تتابعية الخطاب يعني ضمناً اتهام فتجنشتين برسم خط اعتباطي بين ما هو «في» اللغة وما يبقى «خارجها.» وهذه هي آخر تهمة يمكن أن توجه على نحو معقول إلى شخص مثل فتجنشتين، مستعد لقبول مثل هذا الاستخدام الكاثوليكي لمصطلح لغة *language*.

هنالك بالنسبة لسوسير علاقة وثيقة بين الاعتباطية والبنية اللغوية. ولا مبالغة في القول إن البنية اللغوية لدى سوسير تتكون بوساطة القيود على الاعتباطية في العلاقات التتابعية والاستبدالية معاً.

«كلّ شيء يرتبط باللغة نظاماً ينبغي، على ما أعتقد، أن يُقارَب من وجهة نظر تحديد الاعتباطية، وقد أهمل اللغويون وجهة النظر هذه.... إن هذه هي خير وسيلة لدراسة اللغة على أنّها نظام، بل إن النظام اللغوي بأجمعه يستند إلى هذا المبدأ غير المنطقي وهو اعتباطية الإشارة، الذي قد يؤدي إلى تعقيد شديد إذا طُبق دون قيد أو شرط، بيد أنَّ العقل يحاول أن يُدخل مبدأ الانتظام والقياس في بعض أجزاء

كتلة الإشارات، وهذا هو الدور الذي يقوم به التحفيز النسبي. ولو كان جهاز اللغة منطقياً عقلانياً لاختلف أسلوب دراسته. إن جهاز اللغة هو تصحيح جزئي لنظام تتصف طبيعته بالفوضى، لذا فنحن نتبنى وجهة النظر التي تفرضها طبيعة اللغة وندرسها بوصفها حدود الاعتباطية.»

(ع ل ع: 182 ـ 183، ص 152)

لا يعبر فتجنشتين عن نفسه بصيغ مشابهة، لكن موقعه يبقى بالرغم من ذلك قريباً جداً من موقع سوسير هنا. ولمعرفة مدى هذا القرب يمكن الإشارة مرة أخرى إلى لغة البنّاء في «البحوث الفلسفية» (الفقرة الثانية). يمكن لنا أن نسأل، لماذا يشترط فتجنشتين أن تُجلب مواد البناء بحسب الترتيب الذي يريدها به البنّاء؟ لنفترض، إجابة عن هذا السؤال، أنَّ مساعد البنّاء مرض واستُبدل به عامل مهاجر أجنبي. سيفترض البنّاء أنّ مساعده الجديد يفهم اللغة. في الواقع هو لا يفهمها لكنه يأمل في شق طريقه بالخداع. ما الذي سيحدث في هذه الحالة؟

لنفترض أكثر، من أجل توضيح المثال، أنَّ البنّاء والمساعد لا يرى أحدهما الآخر. لذلك لا يكون بوسع البنّاء نقل مطالبه بالإشارة إلى الشيء. تخيل أنَّ البنّاء ينادي إلى أسفل عمود رفع رأسي وعلى المساعد أن يرفع إليه ما ينادي بطلبه. يمكن أن نسلّم أن المساعد الجديد قد أدرك على الأقل أنَّ عمله يتمثل في رفع المواد التي يحتاجها البنّاء، لكنه لا يعرف ببساطة الكلمات الدالة على مواد البناء الأربع المتوفرة في المخزن. لذلك يقرر أن البنّاء سيحتاج عاجلاً أم آجلاً المواد الأربع كلها، لذلك لن يهم بأي ترتيب يرسل المواد ما دام قادراً على تزويد البنّاء بعيّنات معقولة. وهكذا، عندما ينادي البنّاء يقوم المساعد ببساطة بالتقاط مادّة من أحد الأكداس الأربعة

على نحو عشوائي. (ربما يكون لديه واجبات أخرى تشغله في قعر عمود الرفع بينما هو ينتظر تعليمات البنّاء).

ماذا ستكون استراتيجية البنّاء في هذه الحالة؟ سيكتشف بسرعة أنه عندما يهتف «قالب!» إلى أسفل عمود الرفع فإن فرصته في الحصول على ما يطلب هي واحد إلى أربعة. لذلك يعمد إذا ما وصلت إليه بلاطة بينما هو يهتف «قالب!» إلى وضعها جانباً ببساطة ويكرر هاتفاً «قالب!» حتّى يصله القالب أخيراً. عندما يحتاج بعدها إلى بلاطة فإنه لا يحتاج إلى الهتاف «بلاطة!» لأن لديه البلاطة التي حصل عليها عندما هتف «قالب!.» وهكذا دواليك. بعدما يتكيف البنّاء مع هذه الحالة الجديدة، يجد نفسه قادراً على مواصلة العمل كما كان معتاداً من قبل.

يبقى في هذه الحالة الجديدة نوع من التواصل قائماً؛ لكنه لم يعد النظام الذي استخدمه البنّاء مع مساعده السابق. ما تُرك جانباً فعلياً هو مطلب أن تُجلب المواد بحسب الترتيب الذي يحتاج إليه البنّاء. لكن نتيجة ترك ذلك المطلب جانباً هي الغياب التام لأي تطابق اتصالي بين قالب والقوالب، بلاطة والبلاطات، الخ. قد يبقى هذا التطابق قائماً في عقل البنّاء: لكن هذا، كما يمكن أن يشير فتجنشتين قبل غيره، أمرٌ مختلف جداً. لقد تعطلت هذه الترابطات داخل نظام الاتصال.

ما معنى القول إن الترابطات قد تعطلت؟ يعني هذا أنّ ميدان الاعتباطية قد اتسع على نحو كاسح. بينما كان هنالك فرق مهم بين طلب البنّاء «قالب!» أو «بلاطة!» أو «قائم!» أو «دعامة!»، لم يعد ثمة أي فرق الآن. صار الأمر اعتباطياً تماماً. إذا ما استمر البنّاء يهتف «قالب!» عندما يحتاج

إلى قالب فإنه إنّما يفعل ذلك بفعل قوة التعود ببساطة. ستكون فرصته في الحصول على قالب هي فرصته نفسها لو هتف «دعامة!.»

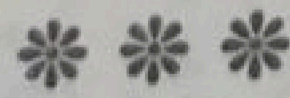
يُبرز التقابل بين الحالة القديمة والحالة الجديدة نقطة مهمة. ليس شرط فتجنشتين بصدد ترتيب المواد المطلوبة زائداً: إنه يمثل المفتاح لما يمكن أن يسميه سوسير «القيد على الاعتباطية» في لغة البنّاء. ذلك أن مجمل نظام الاتصال سينهار بدونه. بكلمات أخرى، التتابعية وفئة العلامة يعتمد أحدهما على الآخر. الاعتباطية دون قيود تعادل الفوضى اللغوية: وهذا لا محالة هو الحال إذا كانت اللغات، مثل الألعاب، لا تمتلك شيئاً في العالم «خارجاً» يؤمّن تنظيمها الداخلي ويحميه.

مرة أخرى، نصل إلى هذا الاستنتاج لا محالة ما أن ننظر إلى اللغة بمنظور «الألعاب.» القواعد التي تحكم حركات قطع الشطرنج قيود على اعتباطية السماح لها بالحركة على وفق مشيئة اللاعب. ولكن لننظر في المقترح التالي من أجل زيادة اعتباطية الشطرنج: أن ندع كلّ القطع تتحرك كما في اللعبة النظامية عدا الحصان الذي سنسمح له بأن يتحرك دون أية قيود. أية حملة لإصلاح الشطرنج تدافع عن مثل هذا المقترح ستدعو فعلياً إلى إلغاء الشطرنج. لا لأن النتيجة ستكون لعبة مختلفة، بل لأننا لن نمتلك عندها أية لعبة. السماح للحصان بحرية المناورة غير المقيدة مع الإصرار على أن تحتفظ بقية القطع بحركاتها التقليدية سينقلنا من عالم الممكن لعبه إلى عالم غير الممكن لعبه. بهذا المعنى أيضاً تكون العلامات والتتابعية متداخلتين على نحو نظامي.

الفصل السابع

النحـو

توصل كلّ من سوسير وفتجنشتين إلى استخدام المصطلح التقليدي نحو Grammar بطريقة بعيدة كلّ البعد عن التقليدية. قد يُقال عن الاثنين إنهما من دفع إلى إعادة توجيه استخدام المصطلح بطرق تركت أثراً باقياً على رأي القرن العشرين في اللغة. تظهر فكرة «النحو» في عمليهما وثيقة الصلة بفكرة «الاعتباطية» وبفكرة أنَّ اللغات تشبه في أوجه عديدة ألعاباً نُمارس على وفق قواعد. كان سوسير شديد الوعي بالصراع بين فكرته عن النحو والفكرة الشائعة في عصره عنه، لكن فتجنشتين لم يكن كذلك بالرغم من أن هنالك من نبهه إلى ذلك.



ارتبط النحو في التقليد الغربي أصلاً بظهور الكتابة.

«حقيقة أنَّ تطور الكتابة واستخدامها كان أول جزء من البحث اللغوي في اليونان يشهد عليها تاريخ كلمة *grammatikos*؛ كانت الكلمة حتّى زمن أفلاطون وأرسطو تعني ببساطة الشخص الذي يفهم استخدام الحروف،

grammata، ويعرف القراءة والكتابة، أمّا *teché grammatike* فهي مهارة القراءة والكتابة.» (روبنز 1979: 13).

تطور النحو فيما بعد بوصفه مكوناً مركزياً للمنهج الدراسي التعليمي الإغريقي الروماني وكان يغطي نطاقاً أوسع من الموضوعات بالمقارنة مع الأزمنة الحديثة. كان النحوي في أيّام كوينتليان *Quintilian* مدرّساً مختصاً غاية عمله تمكين طلابه من القراءة والكتابة، خصوصاً عبر تقديم الأعمال الأدبية العظيمة مادّة للدراسة. وتذكر الرسالة النحوية المبكرة التي تعزى إلى ديونيسيوس ثراكس *Dionysius Thrax* ستة أقسام للنحو أهمها «تذوق المؤلفات الأدبية» (روبنز 1979: 31).

لكن نطاق النحو تقلص في القرون الوسطى إلى حدّ كبير: وكان قد ترقى إلى مكانة موضوع جامعي، كونه أحد فروع الفنون الثلاثة، له مكانة مساوية للمنطق والبلاغة؛ لكن محتواه تقلص. كان النحو يشمل في كلّ مقاصده وغاياته ما حدد له أشهر كتابين نحويين في الزمن القديم؛ كتابا النحو لبريشيان *Priscian* ودوناتوس *Donatus*. لم تجد فكرة «نحو» يخص لغة غير كلاسيكية ترحيباً ببساطة، ولأنّ بريشيان ودوناتوس لم يكونا مختصين في علم الصوت أو المعجم فقد كان النحو في القرون الوسطى فعلياً لا يعدو الصرف *morphology* وتركيب الجمل *syntax* اللاتينيين.

خلال القرون اللاحقة، بينما اكتسبت دول أوروبا تدريجياً آدابها العاميّة الخاصة وبدأت اللاتينية تفقد سطوتها بوصفها لغة المعرفة والسياسة والدين العالمية، سادت النحو فكرة أن على النحويين خدمة اللغات العامية على النحو الذي خدم به بريشيان ودوناتوس اللاتينية: تحديداً «تثبيت القواعد» مرة وإلى الأبد. وقد استُشعرت الحاجة إلى هذا

في زمن كانت الوحدة اللغوية فيه غائبة حيث يُفترض أن تكون، وكانت المصطلحات والأشكال الخاصة باللهجات تتصارع فيما بينها. وابتداء من عصر النهضة صار امتلاك لغة «منظمة» تنظيماً رصيناً يعد على نحو متزايد أمراً مطلوباً لأية دولة تطمح إلى مكانة «قومية» كاملة في الشأن الأوروبي. وهكذا أصبح أهم دور للنحوي في هذا المناخ الفكري أن يكون مشرّعاً لغوياً، وصار النحو يُعدّ نتاج تشريعه.

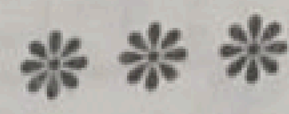
اكتسب أهمية خاصة في هذا السياق «التشريعي» التمييز بين النحو و«الاستعمال.» لم يكن الاستعمال «نحوياً» على نحو تلقائي حتّى لو كان سائراً ومكرّساً. على العكس، لو كان الاستعمال المكرّس صحيحاً على الدوام لما وَجَد النحوي ما يفعل. كان المطلوب أن يتسق الاستعمال مع النحو لكي يكون صحيحاً؛ لا أن يتسق النحو مع الاستعمال. وغاية الدرس النحوي على وجه الدقة تعليم الناس أي الاستخدامات التي درجوا عليها صحيحة وأيها ليست كذلك. النحو المعتمد بروح هذه الفرضيات وعلى أساسها أصبح يُدعى فيما بعد «النحو المعياري» أو «النحو الإرشادي» (التمييزه عن مفهوم مختلف تماماً للموضوع). وهو ما عُدّ موجوداً ضمناً أحياناً، بالرغم من الخطأ المضلل لهذه الدعوى، في مصطلح «النحو التقليدي.» (ذلك أنَّ النحو التقليدي لم يكن كله معيارياً، كما أن النحو المعياري لم يكن كله تقليدياً).

سعى النحاة المعياريون في أوقات مختلفة إلى تبرير دعاواهم الإرشادية بصدد الاستخدام اللغوي الصحيح بالإحالة إلى التمييزات المنطقية، والتي عُدّت بدورها قابلة للتفسير بالإحالة إلى العمليات الشاملة للعقل البشري. يعود هذا النوع من التبرير إلى النحاة النمطيين في القرون الوسطى الذين

سعوا إلى «تفسير» اللغة تفسيراً فلسفياً بوصفها نظاماً عقلياً في التعبير، وهو تبرير ذو جذور أرسطية في نهاية المطاف، لكنه شاع على نحو خاص في القرنين السادس عشر والسابع عشر. حيث افترض نحاة تلك الحقبة على الدوام أنَّ هنالك وراء النحو الخاص لأية لغة مفردة «نحواً عاماً» أو «نحواً شاملاً» تشترك فيه كلّ البشرية. وساد في نطاق هذا المنظور العقلاني ميل إلى تقدير أنَّ «أفضل» لغة هي تلك التي يعكس فيها الاستخدام بجلاء مبادئ النحو العام. وهو ما قاد بدوره إلى فكرة أنَّ بالإمكان بناء لغة مثالية اعتماداً على النحو الشامل. تظهر محاولات ابتكار مثل هذه الأنظمة (يشار إليها على نحو متنوع بأسماء مثل «اللغات الشاملة» و«اللغات الفلسفية» و«الحروف الحقيقية») على نحو بارز في الفعالية الفكرية المرتبطة بولادة العلوم الطبيعية وتطور شكلها الأكاديمي الحديث.

اشتد عود رد الفعل ضد المشاغل المعيارية والعقلانية للحقبة السابقة في سياق القرن التاسع عشر. وقد بدأ ذلك بدراسة «النحو المقارن» للغات الهندو أوروبية. كان النحو بالنسبة للمشتغلين بالمقارنة من حيث الجوهر نماذج صوتية وصرفية وتركيبية يمكن الاستدلال عليها من الاستخدام الموثق سواء كان للغات الحيّة أو تلك التي لم يعد يتكلم بها أحد. يمكن، بحسب هذا الرأي، اكتشاف نحو أية لغة أو إعادة تشكيله دون حاجة إلى الوصول إلى آراء نحاته (إن وجدت) ودون اعتماد أي مبادئ مفترضة عن نحو عام، بشرط أن يتوفر للدارس قدرٌ كاف من الشواهد على شكل نصوص مكتوبة أو نسخ منها، ويفضل أن تغطي تلك الشواهد مجموعة من اللغات المترابطة من حيث نَسَبها، أو تغطي تنويعات متعاقبة زمنياً للغة نفسها. هذا المدخل إلى النحو، الذي عُدَّ الأساس «العلمي» الوحيد

للدراسات النحوية، صار ينعت بأنه «وصفي» (وهو مصطلح فُسّر عموماً على أنه يتضمن رفضاً للآراء المعيارية ولاأدرية متعمدة بصدد إمكانية إظهار البنية اللغوية في آن واحد). لذلك نُظر إلى النحو على أنه لا يعدو جزءاً من بيئة متطورة من السلوك التواصلي تتشكل بفعل عوامل تفلت إلى حدّ بعيد من القبضة الذاتية لأعضاء الجماعة اللغوية ولا تتجلى إلّا لعين المؤرخ الموضوعية. بناء على ذلك، يكون التفسير «العلمي» الوحيد للحقيقة اللغوية تفسيراً تاريخياً.



المهاد التاريخي الذي رسمنا خطوطه العريضة آنفاً هو أقل ما نحتاج لفهم ما يقع خلف الملاحظات المتنوعة عن النحو والنحويين المنثورة على طول «المحاضرات.» عندما يصف سوسير الغاية الوحيدة للنحو بأنها «توفير قواعد تميز بين الأشكال الصحيحة وغير الصحيحة» ويؤنب المدخل النحوي بوصفه «غير علمي» (ع ل ع: 13) فإنه يقصد النحو المعياري. وعندما ينكر واقعية «النحو التاريخي» (ع ل ع: 185) فإن قصده مفهوم النحو الذي اعتنقه دعاة المقارنة ومن جاء بعدهم. وعندما يشكو من أنَّ علم اللغة «يعمل دائماً مع مفاهيم أدخلها أصلاً النحويون» (ع ل ع: 153) فإنه يضع نصب عينيه نظام أقسام الكلام التقليدي والمفاهيم المصاحبة له التي تعود إلى ديونيسيوس ثراكس. تعميمات سوسير عن تاريخ النحو كاسحة ودمجه «النحو التقليدي» بالنحو المعياري (ع ل ع: 118) فجّ. لكن من الحماقة أن تعزى هذه النواقص إلى جهل سوسير كما أوحى بعضهم أحياناً: من المستبعد أن يكون دارس مثل سوسير أمضى مجمل عمله في حقل الدراسات الهندو أوروبية وكان متبحراً في عمل

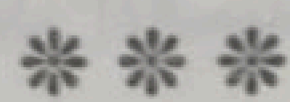
النحاة السنسكريتيين ونحاة اليونان وروما على حد سواء يفتقر إلى معرفة أفضل. يجب أن تُفهم ملاحظات سوسير ضد النحو كجزء من سجال يعود بأسبابه إلى ثورة سوسير «الكوبرنيكية» الخاصة في علم اللغة، ويجب أن توضع قبالة ما يقترحه سوسير طريقاً صحيحاً للنظر إلى النحو.

لقد وقع النحاة المعياريون والنحاة الشاملون ونحاة المقارنة كلهم بحسب تصور سوسير في خطأ مشترك واحد. ظنوا النحو شيئاً لا علاقة له بالنحو وإنّ كان مشتقاً منه. لقد خلطوا بين النحو ومنتجاته الثانوية. وقد اتخذ هذا الخلط شكلاً مختلفاً في كلّ واحدة من الحالات الثلاث المنفصلة. خلط النحوي المعياري الحقائق النحوية مع أحكام القيمة التي تعتمد هذه الحقائق، وهو خلط ينشأ جزئياً من وضع استعمال بعينه مقابل آخر في تنافس من أجل التفوق الاجتماعي. أما النحوي الشامل فقد خلط الحقائق النحوية مع العمليات المنطقية أو السيكولوجية التي تستفيد من هذه الحقائق، وبالتالي فهو يحاول في شطط اختزال الاختلافات التي لا تقبل الاختزال بين لغة وأخرى. أما خلط النحوي المقارن فقد خلط الحقائق اللغوية مع التواترات التاريخية التي تظهر بمرور الوقت كنتيجة للنحو. الثلاثة كلهم، باختصار، أخفقوا في التمييز بين اللغة Langue والكلام *Parole*، بالرغم من أنهم فعلوا ذلك بطرق مختلفة وبنتائج مختلفة. لا تشترك هذه النتائج إلّا في كونها معادية لتأسيس علم حقيقي للغة وذات أثر مدمر عليه.

مفهوم سوسير للنحو هو حجر الزاوية للبنيوية اللغوية. النحو تزامني من حيث الجوهر. تشكل كلية الوقائع البنيوية التزامنية لأية لغة معطاة في أية مرحلة من تاريخها نحوَ تلك اللغة. وذلك هو السبب في أن الحقائق

النحوية لدى سوسير تشمل ميداناً أوسع بكثير ممّا افترض تقليدياً أنه واقع ضمن مصطلح **النحو**. وهو السبب في أنَّ سوسير اضطر إلى الكلام عن «النحو التاريخي»: ذلك أنَّ النحو، كونه تزامنياً بطبيعته، لا يستطيع أن يحيط بعلاقات تتحقق عبر أنظمة منفصل بعضها عن البعض الآخر تاريخياً. «لا يتغير» النحو بمرور الوقت إلى نحو آخر: ولا يؤلف نحوان متعاقبان زمنياً بشكل ما تنويعات تاريخية على نحو واحد يبقى هو ذاته.

يماثل النحو في مكانته تركيب اللعبة. إذا اختلفت المكونات والقواعد أصبحنا نمارس لعبة مختلفة بالرغم من أنَّ الاثنين قد يحملان الاسم نفسه. وبالرغم من إمكانية متابعة الترابطات التاريخية بين الألعاب المختلفة، كلها نسمي «شطرنج»، لا وجود لتوليفة تاريخية من هذه كلها تكون هي اللعبة المقصودة. على العكس، مثل هذه التوليفة لن تكون لعبة على الإطلاق: لا يمكن ممارستها لأنها تمثّل خلطة غير متجانسة من قواعد متضاربة. بالمثل، لا يمكن لأحد أن يتكلم اللاتينية والفرنسية في آن واحد: ولا وجود لأية لغة يكون النحو اللاتيني والنحو الفرنسي نسختين بديلتين عنها ببساطة.



رفض فتجنشتين، شأنه شأن سوسير، أن يقيّد مصطلح النحو بتطبيقاته المعتادة. «غير معتاد وغريب» (بيكر وهاكر 1980: *xix*) هو الوصف البلغمي البارد للطريقة التي يستخدم بها فتجنشتين المصطلح في جدالاته بصدد اللغة. وقد وجد فلاسفة آخرون (مثل مور *Moore* ووايزمان *Waismann*) هذا مربكاً وقالوا ذلك. يمكن لحكم أقل تسامحاً أن يجد أنَّ فتجنشتين يشوه ما يُفهم عادة على أنه **النحو** إلى حدّ يجعل التعرف عليه

مستحيلاً. بينما يمكن أن تفهم احتكاماته إلى النحو (مثل كلامه عن «نحو» المفهوم) على أنها مجازية بوضوح (وهو إسقاط من نحو مطابقة كلمة أو كلمات)، فإن بعض أحكامه الأخرى يمكن أن تخفق في الوصول إلى القارئ، ويُفترض أنّها قُصدت أن تكون كذلك. لا يعرف المرء للوهلة الأُولى كيف يفهم تعميماً مثل:

«إن الماهيّة يتم التعبير عنها بواسطة قواعد النحو.» (ب ف: 371).

أو

«إن القواعد تخبرنا بنوع الموضوع الذي يكون عليه أي شيء.» (ب ف: 373)

أو

«هل هي مقولة تترتب عليها مقولة أخرى أمرٌ يجب أن يتضح من نحو المقولة، ومن ذلك وحده.» (ن ف: 256)

يبدو أننا في مثل هذه الحالات، كما لدى سوسير، نبتعد عما قد نكون اعتقدنا أنّه معنى كلمة نحو، ونجد أنفسنا مجبرين على الإقرار أن الكلمة قد استحوذ عليها لغايات سجالية منظّر يهمّه أن يصدمنا ليخرجنا من أخدود الأفكار الجاهزة *idées reçues*.

استخدم فتجنشتين المصطلحات النحوية أيضاً بطرق جديدة. مثلاً، تعبير أقسام الكلام: «في النحو الاعتيادي يمكن للمرء أن يميز «الكلمات الدالة على الشكل»، و«الكلمات الدالة على اللون»، و«الكلمات الدالة على الصوت»، و«الكلمات الدالة على المادة» وما إلى ذلك بوصفها

أقساماً مختلفة للكلام.» (ن ف: 61) بهذا يمكن أن تنتمي **بيضوي، دائري، مربع**... الخ إلى قسم مختلف من الكلام عن **الأحمر، الأصفر، الأخضر،** الخ. وعلى هذا النسق سيكون القول «بأنّ البيضوي كلمة دالة على الشكل» شبيه بالقول «إن البيضوي اسم.» يكتب فتجنشتين وكأن الإخفاق في مواصلة تقسيم أقسام الكلام أبعد أمرٌ ناجم عن سهو أو مبالغة في التبسيط من جانب النحويين.

هل استخدم فتجنشتين، مثل سوسير، مصطلح **نحو** بطريقة تتعمد التمرد على التقاليد؟ يشك بعض المعلقين في صحة ذلك.

«أيوسع فتجنشتين مفهوم النحو أم يقدّم مفهوماً مختلفاً للنحو؟ أنكر هو ذلك بشدة... أمفهوم قاعدة يوسّع أم قواعد نحوية؟ مرة أخرى، لا يوجد دليل يوحي بأنه ظنّ ذلك.» (هاكر 1986: 182).

يمكن لنا أن نضع مقابل هذا أنَّ فتجنشتين نفسه يتكلم أحياناً عن «النحو الاعتيادي» (كما في ن ف: 61 المقتبس آنفاً). قد يسأل المرء لماذا يشعر كاتب بالحاجة إلى استخدام تعبير مثل «النحو الاعتيادي» على الإطلاق لو لم يكن مدركاً أنَّ كلامه لا يندرج في معظم الوقت ضمن النحو الاعتيادي؟ أو لماذا يحتاج إلى التمييز (في زمن سبق كلّ النحويين التحويليين) بين نحو عميق وآخر **سطحي** (*Tiefengrammatik* مقابل *Oberflächengrammatik*)؟

«يمكننا أن نميز، عند استخدام الكلمات، بين نحو السطح ونحو العمق. إن ما يترك أثره فينا مباشرة عند استخدام إحدى الكلمات الطريقة التي تستخدم في بناء العبارة، أو ذلك الجزء من استخدامها إذا جاز القول

الذي يمكن إدراكه بوساطة الأذن. والآن قارن بين نحو العمق الخاص بكلمة «يعني» مثلاً، وبين ما يمكن أن ينتهي إليه نحو السطح للكلمة من مظان الترجيح والشك. لا عجب أن نتبين صعوبة معرفة طريقنا.» (ب ف: 664).

يبدو من هذا أنَّ معظم ملاحظات فتجنشتين عن النحو تتعلق بـ «النحو العمق»، ومهما كان «نحو العمق» هذا فإنه بالتأكيد ليس «النحو الاعتيادي» الذي تحتويه كتب النحو.

أخيراً، عندما يكتب فيلسوف، «ما دام للزمان ولوظائف الحقيقة مذاقان مختلفان إلى هذا الحدّ، وما داما لا يُظهران طبيعتهما كلياً إلّا في النحو، فإن النحو هو ما يجب أن يُفسر المذاق المختلف» (ن ف: 216)، فإن من الصعب تصديق أنّه لا يستخف عامداً بأفكارنا المعتادة عن ماهيّة النحو.

بالرغم من ذلك، ومهما ساورت المرء من شكوك بصدد الكيفية التي يرتبط بها «نحو العمق» مع النحو الاعتيادي، فلا حاجة للشك في استعداد فتجنشتين لرؤية قواعد لعبة ما بوصفها تمتلك خاصية «نحويّة.»

«يصف النحو استعمال الكلمات في اللغة.

إذن فإن علاقته باللغة هي نفسها على نحو ما علاقة وصف اللعبة وقواعد اللعبة باللعبة.» (ن ف: 60)

(لنلاحظ أنَّ «النحو» و«القواعد» تُصوّر هنا على أنها أوصاف). بالمثل، عندما يقول «يشبه القول أستطيع أن أستخدم كلمة «أصفر» القول «أعرف كيف أحرك الحصان في الشطرنج» (ن ف: 49)، فلا شك أنَّ معرفة كيفيّة تحريك الحصان تعني معرفة كيفيّة تحريك بما يتفق مع القواعد، ونحن

مدعوون لرؤية استخدام كلمة «أصفر» بوصف يتحدد بالقواعد (أي النحو) الخاص باللغة.

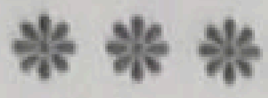
لذلك لا يرى فتجنشتين، شأنه شأن سوسير، من معنى لاستبعاد المعجم والدلالة من ميدان النحو. كما أنَّ الظواهر الصرفية والتركيبية النحوية لا تتمتع بأية مكانة مميزة داخل هذا الميدان. ما أن نرى أنَّ الإمكانات الاقترانية التي تميز استخدام كلمة لا تكون مستقلة عن معنى الكلمة، حتى يصبح أي تمييز بين مجموعتين منفصلتين من القواعد التي تحكم استعمالها حاجة إيضاحية في أحسن الأحوال وثنائية مضللة في أسوئها. يجادل فتجنشتين:

«يميل المرء إلى التمييز بين قواعد النحو التي تقيم «رابطة بين اللغة والواقع» وتلك التي لا تفعل ذلك. قاعدة من النوع الأوّل هي «هذا اللون يدعى «أحمر»» قاعدة من النوع الثاني هي «~~ب = ب[1].» هنالك في هذا التمييز خطأ شائع؛ اللغة ليست شيئاً يُعطى بنية في البداية ثمّ يُركّب على الواقع» (ن ف: 89).

يمكن أن يكون سوسير قد طرح نقطة مطابقة لهذه بالصيغ الخاصة به في قوله: «اللغات لا تجهز أولاً بالتتابعات، ثمّ يجري تزويدها بالعلامات بعد ذلك.» (نسخة من الخطأ نفسه اقترفها النحاة التحويليون فيما بعد عندما أصروا على أنَّ التركيب النحوي في الإنجليزية والفرنسية واللاتينية، الخ يمكن أن يعامل على أنّه «مستقل»). كما يلاحظ فتجنشتين: «لا تؤدي العلامة وظيفتها إلَّا في نظام نحوي.» (ن ف: 87) ولكن يجب أن لا يفهم

(1) العلامة المنطقية ~ تعني النفي، وتقرأ المعادلة التي يذكرها فتجنشتين هنا على أنها «نفي نفي ب=ب.» م.

هذا على أنّه يتضمن أن العلامات والنحو مكوّنان منفصلان، أي أنَّ الأخير يقدّم المواضع الشاغرة التي تُركّب فيها الأوّلى. على العكس، العلامة ذاتها جزء من نحو اللغة.



لدى كلّ من فتجنشتين وسوسير، ترتبط مناقشة النحو بطرق شتى بمناقشة القواعد؛ بالرغم من أنَّ ذلك يتم لدى فتجنشتين على نحو يصعب عزله أكثر منه لدى سوسير. ومفهوم «القاعدة» هو واحد من الروابط في تشبيه اللغات بالألعاب يفقد التشبيه بدونه الكثير من قوته أو يتعطل تماماً، كما أنّه في الوقت ذاته رابط رخو سبّب المشاكل لكلا المفكرَين.

للتعابير **نحو، لعبة، قاعدة، قاعدة نحوية، قاعدة لعب** ما يقابلها في كلّ اللغات الأوروبية، وهذا جزء من الميراث الثقافي العام الذي يُسلم به سوسير وفتجنشتين كلاهما. أن يترجم أي من الكتابين، «المحاضرات» و«بحوث فلسفية»، إلى لغة تفتقد ما يطابق هذه المجموعة المترابطة الخاصة من الكلمات يمكن أن يثير مشاكل حادة: أكثر حدة من المشاكل الترجمية التي تثيرها حقيقة أن ليست كلّ اللغات الأوروبية تمتلك توائم معجمية بيّنة تناسب الثنائي اللغة *Langue* والكلام *Parole*، أو حقيقة أن ليست كلّ اللغات الأوروبية تمتلك كلمة مفردة أحادية المعنى بصرامة مثل الكلمة الألمانية *Satz* [1]. هذه المشاكل الأخيرة سيئة بما يكفي لكن الأحجية المتعلقة بالعقدة «قاعدة ـ نحو ـ لعبة» تبقى أسوأ بكثير. الإشارة إلى هذه الأحجية سيكون إجابة كافية إذا ما واجه أحد تحدي أن يقدم

(1) راجع تعريف المصطلح في ملاحظات عن ترجمة المقتبسات.م.

المتلقة على الجوانب التي يكون فيها سوسير وفتجنشتين كلاهما (إذا ما استخدمنا مصطلحات ورفية[1] (*Whorfian*) مفكرين «أوروبيين من النمط القياسي المعتاد.»

يكمن الكثير من معالم الطرق التي يستخدم بها كلّ من سوسير وفتجنشتين مصطلحات مثل **نحو** و**قاعدة** في هذا المهاد المشترك. ولا يرسم أيٌّ منهما، على سبيل المثال، تمييزاً اصطلاحياً واضحاً متسقاً بين (1) معنى طرح صنوف النحو والقواعد استجابة للأسئلة الخاصة بكيفية ممارسة الألعاب أو استخدام الكلمات، و(2) معنى أنَّ صنوف النحو والقواعد ليست هي الإجابات بوصفها كذلك، بل هي أي شيء تحاول هذه الإجابات توضيحه. ينطبق المعنى الأوّل على استعمال مصطلح **نحو** الذي قد يكون النحو فيه كتاباً نحوياً أو أطروحة نحوية (كما في نحو بريشيان، ونحو البور رويال)، هنا تكون القاعدة مقولة تتضمنها هذه الكتب. المعنى الثاني ينطبق على استخدام مصطلح **نحو** بطريقة تتيح لنا مواصلة الكلام عن النحو اللاتيني وقواعده حتّى لو كان نحو بريشيان لم يكتب قط ولم تُقدم روما أي نحويّ. يتجلى هذا الفرق بطرق مختلفة. على سبيل المثال، السؤال «بأية لغة كُتب نحو بريشيان؟» يختلف عن السؤال «أي اللغات يتناولها نحو بريشيان؟» يصحّ السؤالان بالرغم من أنَّ الإجابة عن كليهما قد تكون «اللاتينية.» ولكن ممّا لا معنى له أن نسأل «بأية لغة كُتب النحو الذي كتبَ عنه بريشيان نحوه؟» وكذلك أن نسأل «بأية لغة نلعب الشطرنج؟.» وبالمثل، لن يغيّر شيئاً في لعبة الكريكت كما هي تمارس الآن إعادة ترقيم كلّ القوانين: لكنه

(1) نسبة إلى بنجامين وورف صاحبة فرضية ورف سابير في النسبية اللغوية. م.

سيؤدي إلى تغيير في نص نادي الكريكت في ملبورن المعنون «قواعد الكريكت.»

إحدى المشاكل المرتبطة بقياس الألعاب أنه يميل إلى الحث على دمج القواعد بصياغات القواعد. ذلك أن مصطلح «قاعدة» يُستخدم فيه عادة ليغطي الأمرين. حتّى فتجنشتين يقع بين حين وآخر في هذا الفخ. يقول على سبيل المثال أن لا وجود لقاعدة تحكم «ارتفاع كرات التنس» (ب ف: 68) لكن هذا ببساطة خطأ. القاعدة أنَّ المرسل يستطيع أن يرمي الكرة إلى أي ارتفاع. ما يعنيه فتجنشتين هنا أنَّ قائمة فدرالية التنس العالمية لا تحتوي على صياغة لقاعدة من قبيل «لا يحق للمرسل أن يرمي الكرة أكثر من ارتفاع ست من الأقدام» (وهذا صحيح). مع ذلك، تغطي هذه النقطة القاعدة 17 تماماً[1].

تتقاطع مثل هذه التمييزات، على أية حال، مع تمييزات أخرى يمكن بالمثل تقديمها على أنّها تعبيرات عن المعاني المتنوعة لمصطلحات النحو، القواعد، الخ. لن يجازف أي شخص قرأ سوسير أو فتجنشتين على القفز إلى حيث تخشى الملائكة فيحاول طرح خريطة معجمية تقريبية بسيطة لهذه الكلمات وأمثالها. يبقى صحيحاً بالرغم من ذلك أنَّ أية خارطة تقريبية مثل هذه، مهما قصّرت في جوانب أخرى، ستظهر وجود صلة طوبوغرافية ما بين مختلف صنوف القواعد والنحو، وبين مختلف صنوف النحو والألعاب. وفتجنشتين لا يميل حتّى إلى بحث هذه الصلة:

---

(1) تنص قواعد التنس الصادرة عن فدرالية التنس العالمية في الفقرة 17 الخاصة بالإرسال: «يمر الإرسال فوق الشبكة ويضرب الساحة المقابلة قبل أن يرده المستلم.» م.

«لن ينكر أحد فائدة دراسة طبيعة قواعد الألعاب لدراسة القواعد النحوية، ما دام وجود نوع من التشابه بينهما مما لا يرقى إليه الشك.» (ن ف: 187)

وفتجنشتين مهتم على نحو خاص بتوضيح العلاقة بين معرفة القواعد والقدرة على طرح القواعد (أي إنتاج صياغات مناسبة للقواعد).

«ما العلامة الدالة على أنَّ أحداً فهم اللعبة؟ هل يكون ذلك بامتلاك القدرة على ترديد القواعد؟ أليس معياراً أيضاً أن يكون قادراً على ممارسة اللعبة، أي أنَّه بالفعل يمارسها حتّى لو كان سيتعثر إذا ما سئل عن القواعد؟ هل يكون تعلم اللعبة بأن يبلّغ الشخص بقواعدها وليس بمشاهدتها تمارس أيضاً؟ بالطبع غالباً ما يقول المرء لنفسه بينما هو يشاهدها «هكذا إذن، تلك هي القاعدة، وربما باشر كتابة القواعد بينما هو يشاهدها. لكن هنالك بالتأكيد شيئاً من قبيل تعلّم اللعبة دون قواعد ظاهرة.» (ن ف: 62)

من الواضح أنَّ فتجنشتين يريد لهذه المقارنة أن تمتد إلى اللغة. معرفة اللغة لا تتعلق بمسألة قدرتنا على شرح قواعدها إذا ما سئلنا عنها (بالرغم من أنَّ ذلك قد يكون إحدى طرق إظهار معارفنا). تظهر معرفة اللغة عبر القدرة على التكلم بها أيضاً. ولكن ما مكان «النحو» في مثل هذا الوصف؟ يواصل فتجنشتين: «لا يدوَّن نحو اللغة ولا يظهر للوجود حتّى يمر على استخدام البشر له وقت طويل.» (ن ف: 62 ـ 63) هل يعني هذا أنَّ النحو لن يوجد حتّى يدوّن؟ من الجلي لا، لأن ذلك سيعني أنَّ عدداً كبيراً من اللغات لن يكون له نحو؛ وفتجنشتين لا يشخص فئة خاصة من اللغات «ليس لها نحو.» ما هذا إذن الذي لا يظهر للوجود حتّى يكون قد مرّ «وقت طويل» على استخدام اللغة في الكلام، والذي نبقى نحن (أو

فتجنشتين) نسميه نحواً؟ يمكن القول إنه تقنينها. وهذه هي الإجابة التي يبدو أنَّ التعليق التالي مباشرة يؤكدها: «بالمثل، الألعاب البدائية تمارس دون أن تكون قواعدها قد قننت، وحتى قبل أن يتم صياغة قانون واحد من قوانينها.» (ن ف: 63)

من المؤسف أنَّ فتجنشتين يبدو الآن وكأنه حصر نفسَه في زاوية يبدو أنَّ الملاكم الماكر صاحب «المحاضرات» يتفادها بحرص. كيف يَظهر أيُّ نحو (لغة ما *Langue*) إلى الوجود؟ ظل سؤال أَصل اللغة حكاية فلسفية قديمة مستهلكة لأجيال. ربما لم يكن فتجنشتين مطلعاً اطلاعاً جيداً على الأدب الأوروبي المتصل بها، لكن سوسير كان يعرفه بالتأكيد. كان لهذه الموضوعة التقليدية الخاصة تاريخ ثقافي يتضمن أسماء معروفة مثل كوندلياك *Condillac* وروسو *Rousseau* وهيردر *Herder* ومونبودو *Monboddo*. خلال حياة سوسير أصدر مجمع اللغة في باريس منعاً لكل البحوث المتعلقة بالموضوع، لأن السؤال عُدّ ممّا لا إجابة عنه ولا صلة له بمشاغل المجمع. بالرغم من ذلك عمد فتجنشتين مدعياً السذاجة المقدسة إلى إثارته في أوائل ثلاثينات القرن العشرين.

كيف يمكن للعبة مثل الشطرنج أن تمارس قبل أن يصاغ قانون واحد من قوانينها؟ كيف يمكن للغة أن تستخدم في الكلام قبل أن يكون لها نحو؟ هنالك ما يغري بمدّ يد العون إلى فتجنشتين لمساعدته على الخروج من الحفرة التي حفرها لنفسه كما هو واضح. مثلاً، لماذا لا نقول: «النحو هو ما نتعرف عليه في وقت لاحق، بعد التقنين، بوصفه فاعلاً وما زال فاعلاً في هذه وغيرها من المواقف أو الكلام/ اللعب»؟ لكن مثل هذه المساعدة ستدفع سوسير إلى النأي بنفسه عنها مرتعباً.

إنه دفاع يستحضر مستخدمي اللغة في باريس القرن التاسع تقول لنا أشباحهم بثقة طيفية: «الآن ونحن آمنون في السماء، نستطيع أن نرى أننا كنا نتكلم الفرنسية على الأرض. لكننا ظننا حينها، يشهد الله، أننا كنا نتكلم اللاتينية.» السماء من ابتكار المنظرين في الغالب، والسماوات اللغوية برمتها من ابتكارات المنظرين اللغويين. إذا كان لسوسير أية رسالة رسولية للغويين فهي «السماء هي الآن.»

ليست المسألة أننا نسمي هذه القطعة أو تلك من الكلام *Parole* «لاتينية» أو «فرنسية.» أو هي ليست ما كانت تسمى به أو ما أمكن أن تسمى به في ذلك الوقت. المسألة هي هل بإمكان أحد أن يتكلم الفرنسية دون وجود شيء من قبيل النحو الفرنسي؟ أو إذا أردنا تبني فتجنشتين، «دون أن تكون قاعدة واحدة من قواعد الفرنسية قد صيغت»؟ نظرة جادة إلى هذا السؤال ستسلّم أنّه سؤال واقعي مهم. بخلاف ذلك سيكفي ثقب من دعاة الاسمية لتفريغه من الهواء.

تذهب إجابة سوسير القصيرة (أنظر ص 82) إلى أن السؤال النحوي الواقعي المهم الوحيد سيكولوجي، بالرغم من أنّه ليس سؤالاً سيكولوجياً بمعنى مواقف المتكلمين أو قناعاتهم كما أنَّ السؤال عن التزام اللاعبين بقواعد الشطرنج سؤالٌ لا يتعلق بمواقفهم وقناعاتهم. إجابة سوسير القصيرة أكثر دقة، وإذا ما كنا أقل كرماً نقول أكثر مكراً.

إجابة فتجنشتين القصيرة تقول عن النحو ما قاله فولتير عن الرب: لو لم يكن موجوداً لكان من الضروري ابتكاره. وهذه ببساطة طريقة يتجنب بها بحركة سهلة واحدة السؤالين الأنطولوجي والسببي. لكن هذه السهولة فيها تستدعي الاستياء. هل أظهر فتجنشتين فعلاً (بوصف الإظهار متميزاً

عن التقرير) أنّ اللعب بحكم ذلك *eo ipso* برهان على فهم اللعبة؟ أو أنّ اللعبة يمكن تعلمها بدون الاستعانة بعكازتي القوانين الظاهرة؟

يمكن لنا أن نتخيل حالة صبي التقط مهارة لعبة الكريكت بوصفه متفرجاً لا غير. لم يخبره أحد بالقوانين، وهو لم يُسأل عنها قط. لم يستمع إلى حديث عن الكريكت أو يشارك فيه. يُدعى للعب، ويتدبّر أمره دون خطأ في عدة مباريات. يُدعى إلى التحكيم فيتدبّر أمره على نحو لا يقل تفادياً للخطأ في هذا الدور أيضاً. ولنفترض أنّه تمكن من التأهل ليحكّم في مباريات الدرجة الأُولى دون أن يخضع للاختبارات المعتادة (التي يمكن لسوء الحظ أن تتطلب منه التعبير عن معرفته بالكريكت لفظياً). أخيراً يُعيّن في هيئة المحكمين في اختبار المباريات. كلّ هذا سببه معرفته التامة الجليّة للعبة. بمعجزة لا يصدر عنه أي قرار خاطئ: يقتنع ضاربو الكرة والرماة ولاعبو الميدان على حدّ سواء أنَّ حكمه يبقى دائماً صحيحاً. وليس هذا لأنه بضربة حظ لم يواجه قط قرارات صعبة. على العكس، اتخذ قرارات صعبة كثيرة، لكن كاميرات التلفزيون، الخبراء، اللاعبين أنفسهم، كانوا دائماً يؤكدون صحة حكمه في نهاية المطاف. يبقى حَكَماً من الطراز الأوّل، الحَكَم المعصوم من الخطأ. هل من أحد آخر يمكن أن يُقدم مثالاً يوضح دعوى فتجنشتين أن الرصد المثابر والممارسة يكفيان لفهم اللعبة دون أية حاجة إلى قوانين ظاهرة؟

ولكن في ذروة عمل الأستاذ فنكر التحكيمي، يقع صحفي رياضي بائس في الديلي سكوير على حقيقة أنّه لا يستطيع أن يقدّم حتّى وصفاً أولياً لقانون الساق قبل العصا *I. B. W*. فيثير لغطاً عظيماً في وسائل الإعلام. كيف يمكن لهذا الرجل أن يحكّم في لوردز بينما هو لا يعرف

القواعد الأساسية للعبة؟ ليست المشكلة في أنَّ الأستاذ فنكر مشدود اللسان، لا يتوفر على المعجم المناسب، أو غير قادر على ربط الأجوبة بأسئلة الكريكت التي كان أساتذة الاختبار يرشقونه بها. المشكلة أنه لا يمتلك إجابات عن الأسئلة بخصوص قانون الساق قبل العصا بالرغم من أنه أصدر آلافاً من القرارات الصحيحة بجلاء بخصوص هذا القانون عبر السنين. يتضح أنه لم يدرك قط، بالرغم من كلّ خبرته، أنَّ ما يعوّل عليه هنا هو إن كانت الكرة قد ضربت عصا الوكت. هذه الفكرة لم تطرق رأسه طوال مواسم الصيف في الميدان. كما أنّه يوافق الآن بينما القانون يُقرأ عليه، أنَّ «ذلك هو ما كان في الواقع أساس حكمه دائماً، بالرغم من أنّه أخفق في إدراكه حينها.» فضلاً عن ذلك، فهو لا ينوي الشروع بأخذ ما تقوله القوانين بنظر الاعتبار في هذه المرحلة المتأخرة من حياته الكريكتية. يتحدى بغطرسة نادي الكريكت في ملبورن أن يجد حكماً أفضل منه بين أولئك الذين يُفترض أنهم «يعرفون القوانين.» ما قول فتجنشتين في هذا الرجل المصرّ على أخطائه بالرغم من كفاءته الراقية؟

هنالك مؤشرات في كتابات فتجنشتين تدل على أنه كان يعي بقلق هذه المشكلة. وهو يحاول ضبطها في أحد المواضع بالتمييز بين «المعايير» و«الأعراض»:

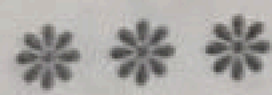
«في الإجابة عن سؤال «كيف تعرف أنَّ الحال كذا وكذا؟» نرد أحياناً بتقديم «معايير» ونرد في أحيان أخرى بتقديم «أعراض.» إذا كان علم الطب يُسمّي الذبحة الصدرية التهاباً بسبب بكتيريا معينة، ونسأل في حالة معينة «لماذا نقول إن هذا الرجل يعاني من الذبحة الصدرية؟» تُحدِد الإجابة المعيار «وجدت البكتيريا كذا وكذا في دمه» وهو ما

يمكن أن نسميه المعيار التعريفي للذبحة. أمّا إذا كانت الإجابة «حنجرته ملتهبة» فإن هذا قد يقدّم لنا عَرَضاً من أعراض الذبحة. أسمّي «عَرَضاً» الظاهرة التي علمتنا التجربة أنّها تتزامن على نحو أو آخر مع الظاهرة التي هي معيارنا التعريفي. إذن يكون القول «إنَّ المرء يعاني من الذبحة إذا ما وجدت هذه البكتيريا لديه» تحصيل حاصل أو هو طريقة فضفاضة لتقرير تعريف «الذبحة.» لكن القول «إن المرء يعاني الذبحة كلما التهبت حنجرته» هو وضع فرضية.

عملياً، إذا ما سألك أحدٌ أية ظاهرة هي المعيار التعريفي وأية ظاهرة هي العَرَض، ستعجز في أغلب الحالات عن الإجابة إلَّا إذا اتخذت قراراً اعتباطياً بمقتضى الحاجة. ربما يكون من العملي تعريف الكلمة باتخاذ ظاهرة واحدة على أنّها معيارها التعريفي، لكننا سنقتنع بسهولة عند تعريف الكلمة اعتماداً على العَرَض الأوّل المرتبط باستعمالنا الأوّل والخاص. يستخدم الأطباء أسماء الأمراض دون أن يحسموا أبداً أي الظواهر معايير وأيّها أعراض؛ ويجب أن لا يُعدّ هذا افتقاداً مستهجناً للوضوح.» (ل ب: 24 ـ 25)

لا حاجة للطبيب، بحسب فتجنشتين، أن يقلق بهذا الشأن. لكن هذا الأمر، مع أخذ الاختلافات بنظر الاعتبار، هو تحديداً ما يبدو ذا أهمية في حياة حكم الكريكت. هنا تحديداً تتعطل المماثلة مرة أخرى بين اللغة والألعاب ذات القوانين المقننة على نظام عام. لقوانين نادي الكريكت في ملبورن أهمية حاسمة بالنسبة للعبة الكريكت لا يتمتع بها نحوُ بريشيان (أو أي نحوٍ آخر) بالنسبة للغة اللاتينية. عندما يرفض الأستاذ فنكر قانون الساق قبل العصا فإنه يعلن عدم كفاءته كحَكَم،

مجيجاً لن يُعدّ شخص لم يسمع قط بقاعدة بريشيان عن توافق النعوت
فاقداً الكفاءة في اللاتينية لهذا السبب. من المحزن أنّ الأستاذ فنكر
لا يفهم بالرغم من خبرته التحكيمية لعبة الكريكت. لقد كان الكاتب
المغمور في الديلي سكوير على حق. في أفضل الأحوال، ربما أمكن
القول إن الأستاذ فنكر يفهم لعبة مشابهة جداً (لنسمّها سنيكت) تتصل
قوانينها بقوانين الكريكت بطريقة تجعل خروج ضارب الكرة في
السنيكت خروجاً في الكريكت أيضاً. أو قد لا تكون للسنيكت قواعد
على الإطلاق، أي ليس لها ممارسة قابلة للتقنين بالمعنى الذي قُنن به
الكريكت. ذلك أن التقنين مهما كان، ويصحّ هذا على النحو أيضاً، يبقى
من الصعب أن يُردّ إلى لائحة بالحالات الخاصة يضيف إليها الحكام ما
يرونه مناسباً. عندها ستكون «القواعد» اعتباطية بالفعل، ولكن بمعنى
مختلف تماماً.



أحد الملامح المهمة في التوازي بين قواعد الألعاب وقواعد النحو
أن القواعد في الاثنتين لا تخدم غاية خارج النظام الذي تنتمي إليه. يشير
تنجنشتين إلى أنَّ هذا جُزء ممّا يُقصد بمصطلح لعبة. يسأل «هل قواعد
الشطرنج اعتباطية؟» ويجيب عن سؤاله كما يلي:

«تخيل أنَّ الناس توصلوا إلى أنَّ الشطرنج وحده يوفر لهم المتعة
والرضا. إذن لا تكون القواعد اعتباطية إذا ما أريد تحقيق الغاية من اللعبة.

«قواعد اللعبة اعتباطية» قول يعني: أنَّ المفهوم لعبة لا يُعرّف من زاوية
تأثير اللعبة علينا.» (ن ف: 192)

لكن هذا لا يعني أنَّ مجموعة القواعد تكون مستقلة. يضع فتجنشتين كلاً من اللغة والشطرنج مقابل الطبخ:

«لماذا لا أسمي قواعد الطبخ اعتباطية، ولماذا أميل إلى تسمية قواعد النحو اعتباطية؟ لأني أتناول مفهوم «الطبخ» كما تعرّفه الغاية من الطبخ، ولا أتناول مفهوم «اللغة» بوصف الغاية من اللغة هي تعريفه. سيكون طبخك سيئاً إذا خرجت فيه عن القواعد الصحيحة؛ لكنك إذا اتبعت قواعد أخرى عدا قواعد الشطرنج ستكون تمارس لعبة أخرى، وإذا اتبعت قواعد نحوية تختلف عن كذا وكذا من القواعد، فإن ذلك لا يعني أنك ترتكب خطأ، لا، أنت تتكلم عن شيء آخر.» (ن ف: 184 ـ 185)

ربما لا تكون المقارنة التي يعقدها فتجنشتين محمودة العواقب تماماً، ذلك لأن قواعد تحضير الطعام («خذ بيضتين... الخ») تتقرر بفعل خارجي بطريقتين. الأولى، يجب أن تكون مرتّبة: يجب أن تسبق خطوات بعينها خطوات أخرى، ولا يصح عكسها على نحو اعتباطي. بالمثل هنالك في الشطرنج حركات بعينها يجب أن تسبق سواها. أمّا في النحو فلا يبدو واضحاً مباشرة بأي معنى، إن وجد المعنى إطلاقاً، تكون القواعد مرتبة. بالرغم من ذلك، النقطة الرئيسة بخصوص الطبخ أن أي ترتيب في الإجراءات تقرره وصفة إعداد الطعام يتحدد برمته على أساس نتائجه الفيزيقية. لا يمكن للمرء أن يغير لون اللوز قبل أن يصل الماء درجة الغليان، وما إلى ذلك. بالمقابل قد يكون الترتيب نفسه عشوائياً في الألعاب. يمكن أن يشترط قانون الشطرنج أن تكون كلّ البيادق قد تحركت قبل أن يُسمح بتحريك الحصان. ليس لهذا مثيلٌ في الطبخ.

الطريقة الأخرى، قواعد وصفة تحضير الطعام تتقرر خارجياً، بمعنى أنه حتّى لو كان متاحاً القيام بالخطوات بأي ترتيب مرغوب فيه (كما في خلط مواد معينة) تبقى غاية القواعد في نهاية المطاف الوصول إلى منتج نهائي (كعكة، أومليت) لا مجرد تنظيم سلوك الطباخ.

هذا النمط الثاني من التقرير الخارجي، لا النمط الأوّل، هو المهم في مفهوم فتجنشتين عن استقلالية النحو. كما يعبّر عنه: «لا يحتكم النحو إلى أي واقع. القواعد النحوية هي التي تقرر المعنى (تكوّنه) وبالتالي فهي نفسها لا تكون مسؤولة تجاه أي معنى وهي ضمن هذا الحدّ تكون اعتباطية.» (ن ف: 184) ونجد ما هو أكثر تحديداً: «تقع الصلة بين «اللغة والواقع» بوساطة تعريف الكلمات، والكلمات تنتمي إلى النحو، لذلك تبقى اللغة مكتفية بذاتها ومستقلة.» (ن ف: 97).

يرى سوسير أنَّ غياب «المسؤولية تجاه الواقع» هو ما يميز اللغة عن كلّ المؤسسات الاجتماعيّة الأساسية الأخرى. في الحالات الأخرى يكون السلوك الاجتماعي والمواصفات المتصلة به مسخّرة لشروط وغايات تفرضها وقائع العالم الخارجي. ينكر سوسير أن الحال كذلك مع اللغة.

«تختلف النظم البشرية الأخرى كالتقاليد والقوانين وغيرهما عن اللغة في أنَّ جميعها تستند بدرجات مختلفة إلى العلاقات الطبيعية للأشياء: فجميعها قد تبنت بالضرورة الوسائل المناسبة للغاية المرجوة. فحتى طراز اللبس ليس اعتباطياً وإنْ كنا نستطيع أن نخرج قليلاً عن الشروط التي يمليها علينا جسم الإنسان. أمّا اللغة فلا يقيدها شيء في اختيار الوسائل، إذ لا يوجد شيء على ما يبدو يمنع قيام ارتباط بين فكرة ما وتسلسل صوتي.» (ع ل ع: 110، 94)

***

قد يذهب اعتراضٌ إلى أن كلاً من سوسير وفتجنشتين بإصرارهما على الاستقلالية يبالغان في تشبيه اللغات والألعاب. قد يمضي الاعتراض كما يلي: الألعاب ألعابٌ لأنها لا تمتلك صلة مع الحياة الاجتماعيّة أو النشاط الفكري تحديداً. إنها تقدم لنا فرصة مرحباً بها للخروج من الروتين اليومي والاسترخاء. وطبيعة الألعاب المكتفية بذاتها المعزولة جوهرية لأدائها هذه الوظيفة. ذلك هو السبب في أن قواعدها اعتباطية و«غير مسؤولة تجاه الواقع.» تقف الحال مع اللغة على الضد من ذلك. لا تنفصل اللغات عن بقية الحياة الاجتماعية، والنشاط اللغوي يتخلل كلّ شيء. للاتصال اللغوي دور جوهري في إبقاء الآلية الاجتماعيّة اليومية صالحة للعمل. لذلك قد يصح القول إن وقوع الصفات بعد الأسماء أو قبلها لن يغير في شيء بأكثر من حركة الملك مربعاً واحداً كلّ مرة أو مربعين، لكن ممّا يتمادى في المقارنة إلى ما وراء أية حدود معقولة الادعاء أنَّ مسؤولية اللغة الإنجليزية «تجاه الواقع» لا تزيد عن مسؤولية الشطرنج. مثل هذا الاستنتاج لن يكون مجرد مبالغة لكنه ضلالة عميقة. يبقى ما يستطيع الملك أن يفعله أو لا يفعله على رقعة الشطرنج منفصلاً تماماً عما يستطيع ملك حقيقي أن يفعل أو لا يفعل. تمتلك الحركات اللغوية التي تتيحها لنا كلمة **ملك** علاقة مهمة مع ما يمكن لملك واقعي أن يفعل: ويصعب تخيل الوضع خلاف ذلك لأن من الأسباب المهمة لامتلاك كلمة **ملك** هو امتلاك القدرة على الحديث عما يفعله الملوك الواقعيون. بالمقابل لا يكون جزءاً من السبب في امتلاك ملك في الشطرنج القدرة على تأمل فعاليات الملوك الواقعيين أو إعادة تكوينها.

كيف يمكن الرد على هذا المعترض؟ ستتكون إجابة سوسير من ثلاث

نقاط. الأولى، أنّ الجدال يضع العربة قبل الحصان. بالطبع هنالك ملوك وفرعيون، والناطقون بالإنجليزية يستخدمون كلمة **ملك** للكلام عنهم: لكن هذا لا «يبرر» كلمة **ملك**. كلمة وحيد القرن مثلاً مقبولة بوصفها كلمة في المعجم في الإنجليزية إلى جانب كلمة **ملك** دون أن يقدم لنا الواقع وحيد قرن يوفر تبريراً موازياً. «امتلاك كلمة» يسبق «امتلاك الشيء» إذا شئنا شرح ماتتكلم عنه. يمكن لأي شخص، على سبيل المثال، أن يستمتع بالجلوس تحت الشمس: لكن هنالك لغات يكون فيها من المستحيل الكلام عن **الجلوس في الشمس** بالرغم من وجود كلمات مثل **يجلس** و**شمس** (ع ل ع: 161، ص 135). إن النحو هو ما يقرر ما يمكن أن يقال لا الإمكانات الفيزيقية المتاحة في العالم الذي نعيش فيه.

ثانياً، لا يتعلق الأمر هنا بمجرد غرائب خاصة في المعجم أو التعبير الاصطلاحي: إنه ينطبق عموماً على التقسيمات العامة التي يفرضها النحو.

«لنأخذ مثلاً التقسيم بين أقسام الكلام: ما الدليل الذي يدعم تصنيف الكلمات إلى أسماء وصفات وغيرهما؟ أيعتمد هذا التصنيف مبدأ منطقياً غير لغوي يطبّق على النحو من الخارج كما تطبق خطوط الطول والعرض على الكرة الأرضية؟ أم أنّه يشبه شيئاً يقع داخل النظام اللغوي ويتقرر به؟ قصارى القول: هل هو حقيقة واقعية تزامنية؟» (ع ل ع: 152، ص 128)

لا حاجة إلى القول إن «التعريفات» التقليدية لأقسام الكلام تدعم بالفعل الرأي القائل إن هذه التمييزات تنطبق على ملامح تتصل بالواقع الخارجي. يقال إن الأسماء هي أسماء أشياء وأشخاص، الصفات تسميات لصفات الأشياء أو نعوتها، وهكذا. ولكن أن نأخذ إمكانية تكوين تعريفات «خارجية» من هذا النوع التقريبي بأنها دليل على أن النحو يعتمد تقسيمات

تقدمها الطبيعة جاهزة سيعني مرة أخرى وضع العربة قبل الحصان. ذلك أن النحو يتيح لنا قول أشياء تتقاطع مع التقسيمات «الطبيعية» التي يفترض أن أقسام الكلام تعكسها ببساطة. مثلاً، يمكن للمرء أن يقول بالفرنسية *ces gants sont bon marché* («هذه القفازات تستحق سعرها.») الآن هل *bon marché* «تستحق سعرها» صفة هنا؟ إن لم تكن كذلك، ما هي؟

«لأن *bon marché* لا تسلك سلوك الصفة (فهي ذات صيغة واحدة كما أنها لا يمكن أن تسبق الاسم، إلى أخره)، فضلاً عن أنها تتألف من كلمتين. إن التمييز بين أقسام الكلام هو الشيء الذي ينبغي أن يساعد على تصنيف الكلمات في اللغة. ولكن كيف يمكن أن تنسب مجموعة من الكلمات إلى أحد هذه «الأقسام»؟ وإذا قلنا إن *bon* = «جيد» هي صفة و *marché*= «سوق» اسم فإن ذلك لن يفسر التعبير المفرد *bon marché*.» (ع ل ع: 152، 153، ص 128 129).

الحقيقة أن النحو الفرنسي يسمح لنا باستخدام *bon marché* هنا بدلاً من صفة مفردة: لكن هذا لا يمتلك ما يبرره «خارجياً» بمعنى حقائق القفازات والأسعار أو أي شيء آخر.

ثالثاً، لا ينكر أحد أنَّ اللغة جزء مكمل لحياة الجماعة، أو أنّها تخدم في غايات عديدة لا يمكن تصور دور للألعاب فيها. ترتبط اللغة مع مؤسسات وأعمال من كلّ نوع، وتوفر لها جهازاً لفظياً. ويمكن للمرء اعتماداً على معلومات مأخوذة من معجم الجماعة أن يكوّن صورة أفضل بكثير عن حياة الجماعة من تلك الصورة التي يكونها من الألعاب التي تمارسها الجماعة. ذلك أن اللغة تتكيف باستمرار مع الظروف المتغيرة.

«لقد زعم البعض أن المسائل التي مرّ ذكرها آنفاً لا يمكن أن تفصل عن الدراسة الحقيقية للغة. وقد سادت هذه النظرة بصورة خاصة بعد ظهور التأكيد الشديد على جميع حقائق الحياة (*Realia*). ألا يعتمد النظام النحوي دائماً على العوامل الخارجية للتغيير النحوي كما يتغير النظام الداخلي للنبات بتأثير العوامل الخارجية (كالتربة والمناخ وغيرهما)؟» (ع ل ع: 41 42، ص 40).

بالتأكيد يعتمد، هكذا يجادل سوسير: لكن ذلك لا يعدّ سبباً يدعو إلى إنكار استقلال البنية النحوية يختلف في شيء عن الادعاء أنَّ علينا لكي نفهم قواعد الشطرنج معرفة أنَّ اللعبة بدأت في بلاد فارس. باختصار، يستند هذا الجدال إلى دمج اللسانيات «الخارجية» و«الداخلية.» لا ينتمي النحو إلى علم اللغة الخارجي، ولا يمكن لمدخل خارجي أن يتيح لنا فهم طبيعة الحقائق النحوية.

يمكن لإجابة فتجنشتين أن تتخذ مسالك مختلفة لكنها موازية. فعلياً، هو يفصّل تمييز سوسير بين اللسانيات الخارجية والداخلية فيحيله إلى جدال ارتدادي حين يسأل المعترض كيف يمكن «تبرير» النحو خارجياً؟

«لا يمكن تبرير قواعد النحو بإظهار أن تطبيقها يجعل تمثيلاً ما يتفق مع الواقع. لأن مثل هذا التبرير سيكون مضطراً هو نفسه إلى وصف ما يقدمه التمثيل. وإذا أمكن قول شيء في التبرير يسمح به النحو، فلماذا لا يَسمح به النحو الذي أحاول تبريره أيضاً؟ لماذا لا يمتلك شكلا التعبير الحرية نفسها؟ وكيف يمكن لما يقوله أحدهما تقييد ما يمكن أن يقوله الآخر؟» (ن ف: 186 ـ 187)

هنا تنقلب الطاولة على أية مطالبة بتبرير النحو عبر الإشارة إلى حاجة

كلّ تبرير إلى نحوه الخاص، وهذا بدوره سيكون بحاجة إلى تبرير، وهكذا. ولكن إذا ما توقف الارتداد في نقطة ما أخيراً لأننا نتوصل إلى نحو «يبرر نفسه»، ألا يُظهر ذلك أنَّ المطالبة بالتبرير أصلاً كانت مضللة؟ وإذا لم يكن متاحاً إيقاف الارتداد قط، ألا يظهر ذلك أيضاً أن تقصي التبرير لم يكن مجدياً؟ نخطئ إذا ذهب بنا الظن أننا نستطيع على نحو ما أن نخرج من اللغة من أجل أن نفسر اللغة.

«ما يقال لا تفسره إلَّا اللغة، وبهذا المعنى فإن اللغة نفسها لا تُفسَّر. يجب أن تتكلم اللغة بلسانها.» (ن ف: 40)

يذهب فتجنشتين أبعد من سوسير في مهاجمة فكرة أن ما تسمح لنا اللغة بقوله يتقرر بالفعل بوساطة واقع خارج اللغة.

«يميل المرء إلى تبرير قواعد النحو بجمل مثل «لكن الواقع يحتوي أربعة ألوان أساسية.» وإذا قلنا أنَّ قواعد النحو اعتباطية، فإن ذلك يتجه ضد إمكانية هذا التبرير. ومع ذلك، ألا يمكن في نهاية المطاف القول إن نحو الكلمات الدالة على اللون يميّز العالم كما هو فعلياً؟» (ن ف: 185 ـ 186)

تقبل خطوة فتجنشتين هنا وجود إمكانية فعلية للقول إن «الواقع يحتوي أربعة ألوان أساسية»، لكنه يجادل أنَّ آخر ما يمكن للمرء أن يستنتج من ذلك أنّه برهان على أن معجم الألوان لدينا «يصح» لهذا السبب. «ألا أبحث دون جدوى عن لون رئيس خامس؟ (إذا كان البحث ممكناً، فالوصول يمكن تصوره أيضاً).» (ن ف: 186)

لكن فتجنشتين يترك نفسه مكشوفاً أكثر من سوسير بصدد سؤال

الاستقلال بسبب احتكامه الثابت لأمثلة من «العبة اللغة» المفرطة في بساطتها. على سبيل المثال، لغة البنّاء في بحوث فلسفية (الفقرة 2) توصف بصيغ يمكن أن يستغلها المعترض الذي يرى أنَّ للغات، على خلاف الألعاب، بنية تقررها في نهاية المطاف غايات خارجية. من الواضح أنَّ لغة البنّاء مصممة لتؤدي وظيفة في سياق مشروع إنشائي معين. لا «يعمل» معجمها الأولي بكفاءة إلَّا لأنه يستجيب بدقة متناهية لحاجات واقع خارجي: تحديداً، القوالب والقوائم والبلاطات والدعائم هي الأنواع الأربعة الوحيدة من مواد البنّاء التي يتطلبها العمل. لا بدّ لأي معجم أوسع من هذا أن يكون زائداً عن الحاجة وأي معجم أضيق أن يكون غير كاف: لكن ما يقرر الزيادة والنقصان كليهما عوامل فيزيقية تتصل بالبناء. لذلك، بالرغم من أنَّ ممّا لا ينكر أنَّ العلامات المفردة اعتباطية هنا (بمعنى أنَّ أي أربع دوال *Signifiants* سوسيرية أخرى ستؤدي العمل نفسه)، يبقى السؤال قائماً: كيف يمكن الادعاء أنَّ النحو برمته اعتباطي (أي مستقل بذاته)؟

ربما لم يعتن فتجنشتين كما يجب بتوضيح هذا الجانب من استقلال النحو. إذ يمكن القول منطقياً إن التوضيح الذي قدّمه للدلالة على استقلالية قواعد الطبخ قابل للتطبيق على لغة البنّاء أيضاً. ليس الناتج النهائي هنا كعكة بل بناية؛ والبناية لا يمكن أن تقام على وفق ترتيب قديم لأسباب فيزيقية. إذن، أين يكمن الفرق؟

تبدو بعض الأمثلة التوضيحية الأخرى التي يقدمها فتجنشتين وكأنها تصطدم بمشكلة مماثلة كما في مقارنته النحو بلوحة المفاتيح:

«لنقارن النحو بنظام من الأزرار، لوحة مفاتيح أستطيع أن أستخدمها

لتوجيه إنسان أو ماكنة بالضغط على مجموعات مختلفة من المفاتيح. ما الذي ينطبق في هذه الحالة على نحو اللغة؟

من السهل إنشاء لوحة مفاتيح من هذا النوع لكي تصدر «أوامر» مختلفة للماكنة. لننظر في واحد منها بسيط جداً: يتألف من مفتاحين، أحدهما مؤشر «اذهب» والآخر «تعال.» والآن قد يعتقد المرء أنه من اللازم أن يحتوي النحو قاعدة تفيد عدم جواز ضغط الاثنين في آن واحد (ذلك سيؤدي إلى تناقض). ولكن ما الذي سيحدث إذا ما ضغطنا عليهما معاً؟ أأفترض تأثيراً لهذا أم لا تأثير له؟ يمكن لي في الحالتين القول إن التأثير أو غياب التأثير هو الغاية والمعنى لضغط المفتاحين كليهما في آن واحد. (ن ف: 188 ـ 189).

يبدو هنا أنَّ نحو الأزرار لا يكون مستقلاً بذاته إلَّا بمعنى أنه يسمح بإمكانية ضغط الزرين في آن واحد، بالرغم من أنَّ ذلك سيؤدي إلى إيعاز إشكالي. يمكن للمرء، دون شك، أن يحلّ المشكلة بطرق تتناسب مع النحو المعطى. مثلاً، يمكن التعامل مع الرسالة «اذهب: تعال» على أنَّها تعني «افعل أياً من الاثنين» أو يمكن أن يعامل الاثنان على أنَّ أحدهما يحذف الآخر وتعنيان: «ابق في مكانك.» يبقى نحو الأزرار مستقلاً بذاته ما دام لا يحل المشكلة، وهو «لا يبالي» أي الحلول يُعتمد. لكن هذا لا يثبت أنَّ بنية الأزرار إجمالاً لا تكون «مسؤولة تجاه الواقع.» على العكس، لو لم تكن كذلك لما نشأت المشكلة، ولما كانت لوحة المفاتيح، بحسب الفرضية المقترحة ex *hypothesi*، قد صُممت في المقام الأوّل. الدرس الوحيد الذي يستحصل من هذا أنه ربما كان من الأفضل تصميم لوحة مفاتيح لا يمكن فيها ضغط زر «اذهب» وزر «تعال» في آنٍ واحد. عندها لن يقع «تلكؤ» في النحو.

قد يكون أيسر السُبل هنا إبراء فتجنشتين بالقول إن من غير العدل الذهاب بأمثلته الخاصة شوطاً بعيداً أو دفعها إلى تقديم بصائر لم تصمم لتقديمها. لا بدّ للمماثلة أن تتوقف عند حدّ معين. ولكن قد لا يكون هذا التخريج يسيراً كما يبدو، بل هو لا ينصف فتجنشتين. لأنه سيرقى إلى مستوى إعلان الامتناع عن الرد في النزاع بين فتجنشتين وخصمه المفترض بصدد سؤال الاستقلالية.

مشكلة فتجنشتين أنَّ هنالك توتراً بين تأويلين ممكنين لملاحظاته الملغزة عن استقلال النحو. بحسب التأويل الأضعف مفاد كلّ ما يقوله أن لا بدّ من وجود أداة ويجب أن يكون لهذه الأداة بنية معينة قبل أن يتمكن أي موسيقي العزف عليها أو تأليف الموسيقى خصيصاً لها. بهذا المعنى، تضع الآلة نفسها مسبقاً حدود ما يستطيع الموسيقي أن يفعل بينما تترك دون إجابة أسئلة مثل ما الذي يُعدّ لحناً وهل عُزف اللحن على نحو صحيح، وما إلى ذلك. لذلك فالقول «إن اللغة يجب أن تتكلم بلسانها» يشبه القول «إن الآلة يجب أن تعزف على نفسها.» ونكران أنَّ النحو مسؤول تجاه الواقع يشبه إنكار أنَّ الآلة مسؤولة تجاه الصوتيات *acoustics*. سيكون من العبث، على سبيل المثال، محاولة «تبرير» الفواصل الجوابية الثمانية *octaves* في مفاتيح البيانو بالإشارة إلى النسب التي تطابقها من الدورات في الثانية (بالرغم من أن ذلك قد يلائم حسم الجدالات بصدد مدى ضبط نغم بيانو بعينه). بالمثل سيكون من العبث الافتراض أنَّ نحو البيانو هو نفسه نحو الغيتار.

لكن الادعاء يذهب في أحيان أخرى إلى حدّ أكثر إثارة للخلاف. بحسب التأويل الأقوى لا يتعلق استقلال النحو بمسألة أنَّ كلّ نظام لغوي

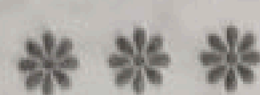
يكون مستقلاً وقائماً بذاته ببساطة. الأطروحة الأصح أنَّ النحو هو التنظيم الداخلي الذي يفرض قيوداً على ما يمكن أن يُقال ويكون له معنى؛ وفي هذا الإطار يأخذ النحو العالم الخارجي بالفعل بنظر الاعتبار، كما هو الحال تماماً في تصحيح آلة موسيقية حيث يؤخذ بنظر الاعتبار نطاق النغمات التي يُراد عزفها. لهذا السبب تحديداً، يجب أن يوجد اتساق داخلي في البنية في الحالتين.

«لو وضعنا النحو في كتاب، فإنه لن يكون سلسلة من الفصول توضع جنباً إلى جنب، سيكون له بنية مختلفة تماماً. وهنا، إن صدق ظني، ستتمكن من رؤية الاختلاف بين الفينومينولوجي واللافينومينولوجي. سيوجد مثلاً فصل عن الألوان، يضع القواعد لاستعمال كلمات الألوان؛ ولكن لن يوجد ما يشبه قول النحو في كلمات مثل «لا»، «أو»، إلخ؟ («الثوابت المنطقية»).

سيكون من نتائج القواعد مثلاً، أنَّ هذه الكلمات الأخيرة على خلاف كلمات الألوان يمكن أن تُستعمل في أية مقولة؛ والتعميم الذي ينتمي إلى «أية» هذه ليس من النوع المكتشف بالتجربة، بل هو ينتمي إلى عمومية القاعدة العليا للعبة التي لا تقبل أي طعن.» (ن ف: 215).

هذا قريبٌ جداً من القول بأنّ بنية الآلة الموسيقية هي ما يقرر معايير الهارموني في نهاية المطاف. إن صح ذلك، لن يكون لأغزر الموسيقيين خيالاً حرية الوصول أبعد من نقطة معينة للابتكار، وذلك لأن بعض الأصوات والمتواليات الصوتية الممكنة فيزيقياً ليست ببساطة إلَّا إساءة استعمال للآلة؟ والأمر هنا لا يتعلق بالتسامح مع الموسيقى التجريبية. المتمرد الذي يكتب قطعاً موسيقية للبيانو تُعزف بقرع مقلاة على المفاتيح

لن يكون ثائراً موسيقياً عميقاً، بل هو إمّا مازح أو ممسوس. لا يتعلق الأمر هنا بأنّ المقلاة تحتاج إلى تقنية جديدة دقيقة لم نألفها بعد. الفكرة أنّ الشخص الذي يضرب المفاتيح بالمقلاة، حتّى لو تم ذلك على وفق نوتة صُممت خصيصاً لهذه الغاية، لا يعزف البيانو.



لا يقول لنا فتجنشتين من أين جاء النحو أبداً. سوسير يحاول ذلك على الأقل. تتحدث «المحاضرات» عن «نظام نحوي» يمتلكه كلّ عضو في الجماعة اللغوية يتم اكتسابه في كلّ حالة مفردة «عبر ممارسة الكلام» (ع ل ع: 30). لكن يتعذر اشتقاق نحو الجملة من سماعها تُقال ببساطة. ولو لم يصح ذلك لكان تعلم اللغات الأجنبية أمراً بسيطاً متواضعاً. التجربة تظهر لنا أنَّ الأمر ليس كذلك. إذا ما سمعنا جملة صينية ولم نكن نعرف اللغة الصينية كان كلّ ما نسمعه بحسب تعبير فتجنشتين «مجرد سلسلة من الأصوات» (ن ف: 152). الفرق بين «مجرد سلسلة من الأصوات» واللفظ الدال على معنى هو النحو.

النحو، بحسب سوسير، نتاج تلقائي للعقل البشري يصدر عن «شكلين مختلفين من النشاط العقلي» (ع ل ع: 170). أحدهما تحليل الأحداث إلى متواليات زمنية. وهو ما يقود إلى تصنيف الوحدات على أساس مواقعها النسبية في متوالية معينة. الشكل الآخر للفعالية العقلية هو المقارنة على أساس التشابهات. وهذا يقود إلى تصنيف الوحدات على أساس التشابه في الصوت والتشابه في المعنى. المنتج الحاصل من اقتران هذين الشكلين من الفعالية العقلية هو تنظيم تجربتنا الكلامية. في الحالة الأُولى، نجرّب الكلام على نحو سلبي بوصفه «تتابعاً من الأصوات يلفظها الآخرون.»

وتقوم عملية التنظيم المزدوجة باستخلاص مجموعات من الوحدات المتكررة من هذه المادّة. وهذه المجموعات تتصل إحداها بالأخرى في بُعدين: على المستوى التتابعي، بوصفها وحدات قابلة للترتيب في تتابع خطي، وعلى المستوى الاستبدالي بوصفها وحدات تنتمي إلى «السلاسل الاستبدالية» التي تصل بينها تماثلات في الشكل والمعنى. وعملية التنظيم هذه مستمرة طوال الوقت على مستوى لا واع في العقل البشري خلال استيعاب التجارب الكلامية الجديدة: يتكلم سوسير عن هذا التحليل وإعادة التحليل الثابتين على أنهما «الفعالية المستمرة» للغة.

لا يحاول البحث النحوي، بحسب سوسير، اكتشاف الطريقة التفصيلية لحدوث عملية التنظيم العقلية هذه أو الطريقة التي تُخزن بها نتائجها وتُستخدم. مع ذلك، يبقى الوصف النحوي المثالي هو وصف المنتج النهائي.

«إذ نستطيع القول إن المجموع الكلي للتقسيمات المقصودة النظامية التي يقوم بها علماء النحو الذين يدرسون الحالة اللغوية بدون اللجوء إلى التاريخ، يجب أن يتفق مع مجمل الارتباطات الإيحائية الشعورية واللاشعورية الفاعلة في الكلام. إن هذه الارتباطات تحدد في عقولنا عوائل الكلمات وأنماط الإعراب والعناصر المكونة للكلمات (المصدر واللاحقة والنهايات الإعرابية وغيرها...)» (ع ل ع:189، ص 157)

لذلك لا يكون النحو متاحاً بأي معنى للرصد المباشر. الوصف النحوي فرضية ببساطة. فضلاً عن ذلك فهو فرضية لا تستطيع، في تفاصيلها الأكثر تجريداً، أن تأمل في التثبيت: «لا يمكن للمرء أبداً أن يكون واثقاً إن كان وعي الناطقين باللغة يذهب دائماً إلى حيث يصل تحليل النحويين.» (ع ل

الفصل الثامن

التنوّع والتغيّر

فكرة أنَّ بنية النظام اللغوي قابلة للمقارنة مع بنية اللعبة تثير، بالرغم من إمكاناتها التنويرية على عدة صعد، عدداً من المشاكل أيضاً، حاول سوسير وفتجنشتين التعامل معها بطرق متنوعة. يمكن القول إن أكثر هذه المشاكل جدية هي مشكلة الحتمية *determinacy* التي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسئلة الخاصة بصدد التنوّع والتغيّر. مَن يلعب الشطرنج يعلم أنَّ للعبة قواعد ثابتة، وأن للقطع أدواراً حتمية تقررها اللعبة وعلى هذا الأساس يلعب. ولكن هل يصح هذا القول على من يتكلم الإنجليزية؟

يمكن الجدال أنَّ الإنجليزية خاضعة لتنويعات لا نهاية لها. ليس فقط أنَّ إنجليزية براون لا تكون هي نفسها تماماً إنجليزية سمث، ولغة منطقةٍ أو فئةٍ اجتماعية معينة لا تكون هي نفسها تماماً لغةَ منطقة أو فئة أخرى، لكن النظام برمته يمر بتغير متواصل بمرور الزمن ويبقى مفتوحاً أمام ابتكارات لا يمكن توقعها. إذن أين يكمن نوع الحتمية التي تميز الشطرنج؟

لا يتردد سوسير في التصدي لمشكلة التغيّر اللغوي والتعامل معها دون رحمة، بينما لا يدع لها فتجنشتين مجالاً تطرح به نفسها ببساطة.

119، ص 101) والإخفاق في فهم هذا لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى سوء فهم لآليات التغيّر اللغوي.

«ما دامت التغييرات لا تؤثر في النظام كله بل في بعض عناصره، أمكن دراسة هذه التغييرات خارج النظام. ممّا لا شك فيه أنَّ لكل تغيير انعكاساً على النظام. لكن حقيقة واحدة تتأثر ابتداءً فقط. ولا توجد علاقة بين التغيير والنتائج الداخلية التي قد يحدثها في النظام بأجمعه. إن الفرق الجوهري بين العناصر المتعاقبة زمنياً والعناصر المتزامنة، بين الحقائق التي تؤثر في الأجزاء والحقائق التي تؤثر في الكل، يحول دون جعل الصنفين من الحقائق موضوعاً لعلم واحد.» (ع ل ع: 124، ص 105)

الأشواط التي كان سوسير مستعداً لقطعها دفاعاً عن هذا الموقع النظري تعدّ استثنائية بمقاييس زمانه. هنالك فصلان كاملان من «المحاضرات» (ع ل ع: 221 ـ 237، ص 184 ـ 195) مخصصان للجدال أنَّ ما يُسمى «التغييرات القياسية» ليست تغيّرات على الإطلاق (بالرغم من أنها كانت تعامل بالإجماع على أنها تغيّرات لدى معاصري سوسير). مثال مأخوذ من الكتب المدرسية المعتمدة: إنكار أن اختفاء حالة الفاعل في الفرنسية القديمة يُعدّ مثالاً على التطور النحوي (ع ل ع: 132، ص 110 ـ 111). كلّ هذا لدعم أطروحة أنَّ «نظام اللغة بوصفه كذلك لا يتغير إطلاقاً. يبقى بحد ذاته غير قابل للتغير.» (ع ل ع: 121).

لم يشعر فتجنشتين، على نحو مفهوم، بحاجة إلى نقل المعركة إلى معسكر العدو بالطريقة التي فعلها سوسير. فهو يطرد ضمناً التغيّر اللغوي في ملاحظات قليلة موجزة. في نقطة ما من «النحو الفلسفي» يساور

المعترض الافتراضي القلق بصدد حقيقة أننا إذا ما أردنا الحصول على قاعدة «لا بدّ على الأقل أن يوجد تواتر عبر الزمن» في استخدامها. بخلاف ذلك سنؤولها على نحو مختلف في أوقات مختلفة، وعندها سيكون من غير الواضح كيف يمكن للمرء أن يعرف تأويلها في أية حالة معطاة. يجيب فتجنشتين بفظاظة: «حسناً، كيف يمكن للمرء أن يعرف على أية حال؟ تفسيرات العلامات لها حدّ تقف عنده في مكان ما.» (ن ف: 94) لا يمكن لمشكلة «التواتر عبر الزمن» أن تساء معاملتها بفظاظة أشد.

يتخذ فتجنشتين في مكان آخر موقفاً يشبه كثيراً موقف سوسير، فهو يميّز بين استعمالين لكلمة شطرنج اعتماداً على إمكان القول إن القواعد متغيرة أو عدم إمكانه. يتكلم عن:

«الاستخدام المزدوج لكلمة «شطرنج» لتعني تارة مجموع القواعد الشطرنجية الصحيحة الراهنة، وأخرى اللعبة التي ابتكرها في بلاد فارس شخص مجهول ثمَّ تطورت بهذه الطريقة أو تلك. في إحدى هاتين الحالتين يكون من اللغو الكلام عن تطور قواعد الشطرنج، لكن الأمر ليس كذلك في الأخرى.» (ن ف: 238)

ينطبق هذا تماماً على تمييز سوسير بين المنظورين التزامني والتعاقبي. من وجهة نظر أولى، هي وجهة نظر مستخدم اللغة المعاصر، يكون من الهراء الحديث عن قواعد تغيّر الإنجليزية، لكن ذلك لا يعدّ هراءً من وجهة نظر أخرى، هي وجهة نظر المؤرخ. الأمر المهم بالنسبة لسوسير، وكذلك بالنسبة لفتجنشتين، هو أن لا يحدث خلط بين وجهتي النظر هاتين.

يرد سوسير على اللغويين الذين يدّعون أنَّ اللغة لا تقف ساكنة أبداً

119، ص101) والإخفاق في فهم هذا لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى سوء فهم لآليات التغيّر اللغوي.

«ما دامت التغييرات لا تؤثر في النظام كله بل في بعض عناصره، أمكن دراسة هذه التغييرات خارج النظام. ممّا لا شك فيه أنّ لكل تغيير انعكاساً على النظام. لكن حقيقة واحدة تتأثر ابتداءً فقط. ولا توجد علاقة بين التغيير والنتائج الداخلية التي قد يحدثها في النظام بأجمعه. إن الفرق الجوهري بين العناصر المتعاقبة زمنياً والعناصر المتزامنة، بين الحقائق التي تؤثر في الأجزاء والحقائق التي تؤثر في الكل، يحول دون جعل الصنفين من الحقائق موضوعاً لعلم واحد.» (ع ل ع: 124، ص 105)

الأشواط التي كان سوسير مستعداً لقطعها دفاعاً عن هذا الموقع النظري تعدّ استثنائية بمقاييس زمانه. هنالك فصلان كاملان من «المحاضرات» (ع ل ع: 221 ـ 237، ص 184 ـ 195) مخصصان للجدال أنّ ما يُسمى «التغييرات القياسية» ليست تغيّرات على الإطلاق (بالرغم من أنها كانت تعامل بالإجماع على أنها تغيّرات لدى معاصري سوسير). مثال مأخوذ من الكتب المدرسية المعتمدة: إنكار أن اختفاء حالة الفاعل في الفرنسية القديمة يُعدّ مثالاً على التطور النحوي (ع ل ع: 132، ص 110 ـ 111). كلّ هذا لدعم أطروحة أنّ «نظام اللغة بوصفه كذلك لا يتغير إطلاقاً. يبقى بحد ذاته غير قابل للتغير.» (ع ل ع: 121).

لم يشعر فتجنشتين، على نحو مفهوم، بحاجة إلى نقل المعركة إلى معسكر العدو بالطريقة التي فعلها سوسير. فهو يطرد ضمناً التغيّر اللغوي في ملاحظات قليلة موجزة. في نقطة ما من «النحو الفلسفي» يساور

المعترض الافتراضي القلق بصدد حقيقة أننا إذا ما أردنا الحصول على قاعدة «لا بدّ على الأقل أن يوجد تواتر عبر الزمن» في استخدامها. بخلاف ذلك سنؤولها على نحو مختلف في أوقات مختلفة، وعندها سيكون من غير الواضح كيف يمكن للمرء أن يعرف تأويلها في أية حالة معطاة. يجيب فتجنشتين بفظاظة: «حسناً، كيف يمكن للمرء أن يعرف على أية حال؟ تفسيرات العلامات لها حدّ تقف عنده في مكان ما.» (ن ف: 94) لا يمكن لمشكلة «التواتر عبر الزمن» أن تساء معاملتها بفظاظة أشد.

يتخذ فتجنشتين في مكان آخر موقفاً يشبه كثيراً موقف سوسير، فهو يميّز بين استعمالين لكلمة شطرنج اعتماداً على إمكان القول إن القواعد متغيرة أو عدم إمكانه. يتكلم عن:

«الاستخدام المزدوج لكلمة «شطرنج» لتعني تارة مجموع القواعد الشطرنجية الصحيحة الراهنة، وأخرى اللعبة التي ابتكرها في بلاد فارس شخص مجهول ثمَّ تطورت بهذه الطريقة أو تلك. في إحدى هاتين الحالتين يكون من اللغو الكلام عن تطور قواعد الشطرنج، لكن الأمر ليس كذلك في الأخرى.» (ن ف: 238)

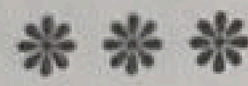
ينطبق هذا تماماً على تمييز سوسير بين المنظورين التزامني والتعاقبي: من وجهة نظر أولى، هي وجهة نظر مستخدم اللغة المعاصر، يكون من الهراء الحديث عن قواعد تغيّر الإنجليزية، لكن ذلك لا يعدّ هراءً من وجهة نظر أخرى، هي وجهة نظر المؤرخ. الأمر المهم بالنسبة لسوسير، وكذلك بالنسبة لفتجنشتين، هو أن لا يحدث خلط بين وجهتي النظر هاتين:

يرد سوسير على اللغويين الذين يدّعون أنَّ اللغة لا تقف ساكنة أبداً

بتقديم نقطتين. الأولى، أنَّ هنالك حقباً من الزمن في تاريخ لغة ما تكون التغييرات المتجمعة خلالها في حدها الأدنى (ع ل ع: 142). لذلك لا يكون إساءة تمثيل التعامل مع هذه الحقب على أنها «حالات» لغوية (états de Langue). الأخرى، لا يوجد في كلّ حالة ما يمنعنا من أخذ قطع عَرَضي على مستوى التعاقب في أية نقطة من الزمن لنصف «الحالة» المنكشفة فيه (ع ل ع: 124 125). يقدم فتجنشتين نقطة شديدة الشبه بخصوص رسم صورة.

«ما نراه إذا ما نظرنا إلى الاستعمال الفعلي لكلمة ما شيءٌ متأرجح على الدوام.

في بحوثنا نضع على خلفية هذا التأرجح شيئاً أكثر ثباتاً، كما يرسم المرء صورة مستقرة لوجه المشهد الطبيعي المتغير باستمرار.» (ن ف: 77)



تثار مشكلة الحتمية أيضاً على جبهة أخرى حيث تشغل فتجنشتين على نحو أكثر جلاء من سوسير. إذا سلّمنا أنَّ هنالك منظوراً لا تتغير على وفقه القواعد، فإننا نواجه بالزغم من ذلك السؤال: هل لدينا أيّ شيء في حالة اللغة يماثل ثقة لاعب شطرنج بمعرفة دقيقة وفاصلة للقاعدة؟ هل يكون لكلمة حصان معنى ثابت بمعنى أن حركة الحصان في الشطرنج ثابتة؟

يمنحنا فتجنشتين في مواجهته هذه المشكلة الانطباع بأنه يراوح بين قدم وأخرى على أمل أن تختفي المشكلة. على سبيل المثال:

«يمكن لنا أن نستخدم كلمة «نبات» *Plant* بطريقة لا تثير أي سوء فهم، ومع ذلك يمكن تصور حالات لا حصر لها تتعلق بأشياء لم يقرر أحد

إن كانت تقع ضمن فئة النبات. هل يعني هذا أنّ معنى كلمة «نبات» في كلّ الحالات الأخرى يشوبه اللايقين بحيث يمكن لنا القول إننا نستخدم الكلمة دون فهمها؟ هل يمكن لتعريف يحيط بهذا المفهوم من عدة جوانب أن يجعل معنى الكلمة أوضح لنا في كلّ الجمل؟ هل سنفهم كلّ الجمل التي ترد فيها الكلمة على نحو أفضل؟» (ن ف: 117)

قد يكون الرد: ربما لا. لكنه يبقى على أية حال إقراراً مرتبكاً إذ هو يصدر عن شخص يقترح أن يُفهم معنى الكلمة بوصفه «استعمالها في اللغة.» ذلك أنّ ظهور شكوك مشابهة في حالة لاعب الشطرنج وحركة الحصان، سيبدو كما لو أنّ اللاعب لم يكن يعرف القاعدة في نهاية المطاف أو أن لا وجود لقاعدة ثابتة لتُعرف. هل ستكون هنالك أية فائدة من امتلاك كلمة يكون استعمالها في اللغة غير مؤكد تزيد على فائدة قطعة شطرنج لا تكون حركاتها المشروعة على الرقعة قد تقررت؟

سنلاحظ غربلة مشابهة عندما يتعامل فتجنشتين مع لغز شرلوك هولمز المتعلق بالكرسي المختفي:

«أقول: «يوجد كرسي.» ماذا لو اتجهتُ نحوه لكي آتي به فإذا به يختفي فجأة؟ «إذن لم يكن كرسياً، بل هو نوعٌ من الوهم.» لكننا نراه مرة أخرى بعد لحظات قليلة ويكون باستطاعتنا لمسه وغير ذلك «إذن كان الكرسي موجوداً هناك في نهاية المطاف ولم يكن اختفاؤه إلّا نوعاً من الوهم». لكن، افترض أنّ الكرسي اختفى ثانية بعد حين، أو بدا كما لو أنّه اختفى. فما الذي نقوله الآن؟ هل لديك قواعد جاهزة لمثل هذه الحالات قواعد تقرر إذا كان بالإمكان استخدام كلمة «كرسي» لتسمية شيء كهذا؟ ولكن هل نغفل عن هذه القواعد حينما نستخدم كلمة «كرسي»، وهل ينبغي لنا

القول إننا لا نقرن أي معنى بهذه الكلمة لأننا لا نمتلك القواعد الخاصة بكل استخدام أو تطبيق ممكن لها؟.» (م ف: 80)

«لا، دون شك» هو الرد على استفهام فتجنشتين البلاغي. أظهر هولمز مرة أخرى أن واتسون الغافل قد قفز متعجلاً إلى استنتاج خاطئ. لكن الاستفهام البلاغي نفسه يتفادى القضية الحاسمة. لا يُظهر اختفاء الكراسي افتقاد كلمة «كرسي» للمعنى بأكثر ممّا تثبت النباتات المشكوك فيها لامعنى كلمة «نبات.» لكن هذه الحقيقة نفسها تشير إلى غياب التشابه مع قواعد الشطرنج. القاعدة التي تحكم حركة الحصان تغطي بالفعل كلّ المواقع الممكنة على رقعة الشطرنج، بينما يعتمد الأمر في اللغة على المستخدم في تقرير التسمية التي يطلقها على النبتة المشكوك فيها أو الكرسي المختفي. وليس لهذا ما يوازيه في لعبة الشطرنج، ذلك لأن لعبة الشطرنج ليست مفتوحة كما هو حال اللغة. ربما كان واتسون على حق في نهاية المطاف.

لا ينكر فتجنشتين وجود ألعاب نبتكر فيها القواعد بينما نحن نمارسها، أو حتّى نغيّرها أثناء اللعب (م ف: 83). لكن هذا الإقرار لا يكاد يقدم عوناً في حل المشكلة. ذلك أنَّ اللغة، بمقدار ما هي تشبه ألعاباً من هذا النوع تختلف في طبيعتها عن لعب الشطرنج. النقطة الرئيسة في القياس على الشطرنج أن القواعد تُقرر مسبقاً بالفعل كلّ الحركات الممكنة، وأن نحو اللعبة لا يقرّره لاعبون أفراد بحسب هواهم. الألعاب التي لا تشبه الشطرنج في هذا الجانب، بالرغم من أنّها تمتلك كلّ الحق في أن تُسمى ألعاباً، لا توفر ببساطة النموذج الصحيح في تفسير الطبيعة المؤسسية للغة، انتظامها واستقلالها الذاتي. ما أن نصل إلى الألعاب التي يكون فيها اللعب

حراً ارتجالياً للجميع، فإننا لن نجد ما يضمن أن لا يلعب مختلف اللاعبين على وفق قواعد مختلفة بل لن نجد طريقة واضحة في الدفاع عن دعوى وجود أية قواعد على الإطلاق.

يقودنا هذا إلى سؤال يبقى يثيره بشكل أو بآخر اعتماد منظور «الألعاب» على الدوام: كم من التغيّر يبقى مقبولاً للحُكم أن اللاعبين يمارسون اللعبة ذاتها؟ مرة أخرى، سوسير هو من يذهب بمنطق القياس بالألعاب إلى خاتمته دون تردد، بينما يتجنب فتجنشتين تقديم إجابة قاطعة. يرى سوسير من الناحية النظرية أنَّ اختلافاً في فونيم (صوت لغوي) واحد أو علاقة واحدة يكفي للتمييز بين نظامين إشاريين. ولا يتردد في الاستنتاج أنَّ ما يُسمى «لغات» عادة (الإنجليزية، الفرنسية، اللاتينية، إلخ) لا يمثل بالمعنى الذي يقصده أنظمة علامات تزامنية بل هو خليط من لهجات ولهجات فرعية متصلة تاريخياً. واللغوي يأمل اعتماداً على المستويات الخاصة باللهجة واللهجة الفرعية أن يتعرف على الأنظمة «المتفردة» التي يستخدمها المتكلمون فعلياً في أي وقت معطى. (ع ل ع: 128)

يبدو فتجنشتين متعاطفاً مع هذا الرأي أيضاً في بعض الأحيان. يتأمل حالة شخص يقول: «أؤكد لك أني أشعر بالصورة البصرية على بعد بوصتين خلف جسر أنفي»:

«لا نقول عن الشخص الذي يخبرنا أنّه يشعر بالصورة البصرية على مبعدة بوصتين من جسر انفه أنّه يكذب أو يقول هراء. بل نقول إننا لا نفهم معنى مثل هذه العبارة. فهي تربط كلمات معروفة جيداً، لكنها تربط بينها بطريقة لم نفهمها بعد. هنالك حاجة إلى أن يُفسّر النحو الخاص بهذه العبارة لنا.» (أ ب: 10)

يبدو المقصود ضمناً هنا أنَّ هذا الشخص يتكلم بجلاء نوعاً فرعياً من الإنجليزية التي نتكلمها: لو كان نحوه هو نفسه نحونا، إذن لوجب منطقياً أن نفهم ما يقول. بالرغم من ذلك، نتعرف على الكلمات التي يستخدمها وعلى بعض نماذج الربط المعتادة دون شك. لذلك تبدو الحالة بالصيغ السوسيرية حالة شخص يستخدم نظاماً فردياً مختلفاً لكنه يبقى وثيق الصلة تاريخياً بالنظام الذي نعتمده. (القياس بالشطرنج هنا سيكون نوعاً من الشطرنج نخفق في فهم بعض حركاته لأننا لم نفهم، لنقل، إن الملك في هذا النوع الفريد لا يمكن أن يتعرض للكش عندما يكون في المربع الخاص به).

لكن ما لا يناقشه فتجنشتين هو السؤال المكمّل إن كنا سنفهم هذا الفرد إذا قال، مثلاً، «أجد صعوبة حقيقية في تركيز نظري عليك.» تبدو هذه جملة غير إشكالية تماماً تنتمي إلى لغتنا التي نعرفها، ولكن بما أننا تنبهنا الآن إلى حقيقة أنَّ نحوه لا يشبه نحونا، فإن آخر ما نسلّم به أنّنا نعرف ما يعنيه. ربما كان يعني أنَّ الصورة البصرية مستمرة في التحرك إلى ما وراء أذنه اليسرى ببوصة ونصف.

لكن فتجنشتين يدّعي في مكان آخر أننا نفهم بالفعل عبارة: «أكلت الكرسي» بالرغم من أننا لم نتعلم معنى أكل الكرسي (أ ب: 21). في هذه الحالة، يفترض أنَّ النحو الذي نعرفه سيؤدي لنا المهمة. لكن ما لا يتضح هو مقدار فهمنا «أكل الكرسي» على نحو يفضل فهمنا «أشعر بالصورة البصرية على بعد بوصتين خلف جسر أنفي.» والأكثر مدعاة للدهشة أنّه يعتقد أننا نفهم القول إن سنتمتراً مكعباً واحداً قد اتسع لاحتواء عشرة آلاف مليون روح (م أ ر: 135)، ويسأل لماذا بالرغم من فهمنا لا نقول

الفصل التاسع

التواصل

لا يشكك سوسير أو فتجنشتين في الافتراض الدارج أنَّ اللغة ابتداءً شكل من التواصل، وأن اللغات يجب مقارنتها على أنّها أنظمة تواصل. لا يكون أي افتراض آخر مقبولاً من منظور «الألعاب.» كلّ ألعاب فتجنشتين اللغوية ألعاب تواصل. يكمن التواصل، بصيغة القياس بالشطرنج، في استجابات اللاعبين التي تناسب حركات الخصوم على وفق قواعد اللعبة. لا يبدو أنَّ ثمة ما هو أقل إشكالية من هذا الدمج للوهلة الأُولى. لكن المشاكل التي لا يمكن إهمالها لدى كلّ من سوسير وفتجنشتين تبدأ هنا، في هذا الدمج الخالي من الضرر ظاهرياً.

يُعد قياس الألعاب مناسباً، كما عبّر عنه فتجنشتين «اللعبة، اللغة، القاعدة مؤسسة» (م أ ر: 334) كما أن هذه المؤسسية تنعكس في فعالية اجتماعية متواترة. يمكن أن يتفق سوسير مع ملاحظة فتجنشتين القائلة: «لكي نصف ظاهرة اللغة، علينا أن نصف ممارسة، لا شيئاً يحدث مرة واحدة، **مهما كان نوعه.**» (م أ ر: 335) كلّ من يصل هذا الحدّ في التزام قياس الألعاب سينتهي تلقائياً إلى فهم التواصل اللغوي على أنّه شبيه

بفعالية لاعبين منهمكين في لعبة. ويصل فتجنشتين حدّ القول «مفهوم التواصل يحتوي مفهوم اللغة» (ن ف: 153). ويمكن القول بالمثل إن مفهوم «اللعب» *play* يحتوي مفهوم «اللعبة» *game*. يصعب عند بلوغ هذا الحدّ المتقدم التراجع عن الوصف التعاقدي للتواصل اللغوي: ذلك لأن هذا الوصف هو البديل الواضح عن الوصف النيابي[1]. لكن وصفاً تعاقدياً محضاً لا يتحقق بسهولة (هاريس 1980: 120 وما بعدها).

لا يطرح التواصل اللفظي ضمن الإطار الاستبدالي بنسخته الأرسطية (أنظر الفصل الرابع) مشكلة نظرية. لأننا إذا سلمنا بالافتراض الأرسطي أنَّ الجنس البشري يشترك في مجموعة من «النوازع العقلية» لا تكون الكلمات إلَّا علامات دالة عليها ببساطة، صارت الكلمة تعني تلقائياً الشيء نفسه لدى أي شخصين أو أكثر يعرفون استعمالها المناسب. يترتب على هذا أنَّ التواصل اللفظي بين فرد وآخر مضمونٌ بشرط معرفة الكلمات نفسها؛ تماماً كما أن هؤلاء الأشخاص قادرون على الانغماس دون تردد في صفقات تجارية بشرط استخدامهم العملة نفسها. لكلمات أرسطو معاني كلمات هيرمياس نفسها، لذلك يستطيع هيرمياس أن يفهم محاضرات أرسطو. ودرهم هيرمياس له قيمة درهم أرسطو، لذلك يَقبلُ أرسطو أن يدفع له هيرمياس أجوره بالعملة ذاتها. لا تظهر الصعوبات التواصلية إلَّا عند غياب اللغة المشتركة، تماماً كما أنَّ الصعوبات التجارية قد تنشأ بغياب عملة مشتركة.

ولكن الثقة المريحة في أنَّ الكلمات المشتركة تضمن التواصل تتراجع

(1) النيابي *surrogationalist* تعني هنا أنَّ الكلمات تكتسب معناها عبر تمثيلها أشياء في العالم الخارجي م.

ما أن تثار الشكوك بصدد الافتراض الأرسطي أنَّ كلّ البشر يمتلكون خزيناً مشتركاً من التجربة الحسية الإدراكية والمفاهيم. إذا كان العالم العقلي الخاص بكل فرد يختلف دائماً في جوانب معينة منه عن عالم أي فرد آخر، ستختفي الضمانة الأكيدة أنَّ الكلمات نفسها ستفهم على النحو نفسه من قبل أولئك الذين يستخدمونها. فضلاً عن ذلك، إذا كان عقل كلّ فرد يمثل صفحة بيضاء *tabula rasa* كما افترض لوك وأتباعه فإن محتوياته النهائية ستقرر حصراً بالانطباعات الحسية التي يتلقاها خلال مسيرة حياته، يصعب عندها تفادي الاستنتاج أن الفهم لا يقع إلّا عندما «يستثير الصوت الذي تحدثه أعضاء النطق عندي في عقل رجل آخر يسمعه الفكرة المطابقة له في عقلي حين أقوله» (لوك 1706: 3. 3. 3)

وإنّ توخينا مزيداً من الوضوح:

«إذا ما أردنا للكلمات أن تكون في خدمة غاية التواصل، يكون من الضروري أن تستثير لدى السامع الفكرة نفسها تماماً التي تقف للدلالة عليها في عقل المتكلم. دون هذا، سيحشو البشر رؤوس بعضهم البعض بالضوضاء والأصوات دون أن يتبادلوا أفكارهم، وهو الغاية من الخطاب واللغة» (1706: 6. 9. 3).

يحذو النموذج الذي يعتمده سوسير في التواصل اللفظي دون شك حذو القالب الذي يطرحه لوك. وهذا واضح من وصفه «الدائرة الكلامية» (*Circuit de la parole*) والذي يمضي كما يلي. يتخيل متحاورين هما (أ) و(ب)، يكلم أحدهما الآخر:

«ولنفترض أنَّ بداية الدائرة هي دماغ (أ) حيث ترتبط الحقائق الفكرية

(الأفكار) بما يمثلها من الأصوات اللغوية (الصور الصوتية) التي تُستخدم للتعبير عن هذه الأفكار. فالفكرة المعينة تثير الصورة الصوتية التي ترتبط بها: وهذه الظاهرة السايكولوجية تتبعها عملية فسلجية: إذ يرسل الدماغ إشارة مناسبة للصورة إلى الأعضاء المستعملة لإنتاج الأصوات فتنتقل الموجات الصوتية من فم الشخص (أ) إلى أذن الشخص (ب) وهذه عملية فيزياوية محضة، ثمَّ تستمر الدائرة عند الشخص (ب)، ولكن بأسلوب مغاير إذ تسير الإشارة من الأذن إلى الدماغ، وهو إرسال فسلجي للصورة الصوتية: ويتم في الدماغ الربط السايكولوجي بين الصورة والفكرة، فإذا تكلم الشخص (ب)، بدأ فعل جديد من دماغه إلى دماغ الشخص (أ) متبعاً خط السير نفسه الذي سار فيه العقل الأوّل ومارّاً بالمراحل نفسها...» (ع ل ع: 28، ص 30).

يبدو جلياً من الوصف الآنف (1) أنَّ التواصل اللفظي يمثل بالنسبة لسوسير عملية تواصل عقلي غايته نقل فكرة من عقل (أ) إلى عقل (ب)، (2) أنَّ معيار نجاح التواصل هو استقبال (ب) الفكرة التي بثها (أ) من خلال آلية دائرة الكلام، و (3) أن ليس في هذا، عدا الموجات الصوتية، ما يعد خارجياً بالنسبة للمتكلمين، ذلك أن سياق الموقف لا يلعب أي دور في عملية التواصل. وهذه ملامح موجودة أيضاً في وصف لوك. يترتب على هذا أنَّ سوسير يبدو كمن ورث تلقائياً كلّ مشاكل لوك. كيف يمكن لهذا النموذج أن يقدم أية ضمانة بوقوع التواصل؟ إن أية محاولة للتوضيح اللفظي بين (أ) و (ب) ستخضع لشكوك من النوع الموجود في حالة لفظ يتطلب توضيحاً في المقام الأوّل. لذلك تبدو دائرة سوسير الكلامية دائرة مغلقة من الإشكالات الاتصالية، لا يبدو أنَّ ثمة سبيلاً واضحاً للخروج منها.

لوك ذاته كان نموذج الفلاسفة الذين وجّه ضدهم فتجنشتين جدالاته بصدد إمكانية وجود ما يدعى «لغة خاصة» (هاكر 1986: 255 وما بعدها). إصرار لوك أنَّ ليس بمقدور أحد تطبيق الكلمات «مباشرة على أي شيء آخر عدا الأفكار التي يحملها هو نفسه» (1706: 2.2.3) يذكرنا على نحو بارز بخصم فتجنشتين المفترض الذي يصرّ على أنَّ كلمة «ألم أسنان» تشير، على الأقل في المرة الأُولى، إلى تجربة خاصة به تماماً. «إن الشيء الأساسي بالنسبة للخبرة الخاصة، ليس أن تكون لدى كلّ شخص نسخته الخاصة به، وإنّما ألا يعرف أي إنسان ما إذا كان لدى الآخرين كذلك هذه أو سواها.» (م ف: 272، ص 170). بحسب لوك، لا ينطبق هذا على أفكارنا عن «ألم الأسنان» أو «الأحمر» فحسب ولكن على كلّ أفكارنا وما يطابقها من كلمات.

تلعب الذاكرة دوراً حاسماً في وصف لوك للغة، ودورها أكثر حسماً لدى سوسير. لا يبدي لوك اهتماماً كبيراً بمشكلة تذكر الربط بين الكلمات.

«وظيفة الذاكرة لدى لوك تزويد كابينة الملفات الخاصة بأمثلة المتكلم، وإنتاج المثال الصحيح على كلّ كلمة كلما دعت حاجة المتكلم إليها. بذلك تضمن الذاكرة أن يستخدم المرء العلامة ذاتها للفكرة ذاتها. ويتصور اللغوي الخاص لدى فتجنشتين إجراءً مشابهاً» (هاكر 1986: 257)

ولكن ربما كان سوسير سينبّه كلّاً من لغويي لوك وفتجنشتين الخاصين أن هذا لا يكفي، وأن على ذاكرتنا أن تختزن ليس كلّ خزين العلامات الخاصة فحسب ولكن «كلّ الأنواع المختلفة من التتابعات من كلّ نوع وطول» أيضاً. (ع ل ع: 179) ذلك أنَّ التواصل سينقطع إذا كنا سننسى دائماً إن كان الفاعل يسبق الفعل أو العكس.

يصل هذا الهجوم هدفه مباشرةً مع مثال لغة البنّاء (أ ف: 2). هنا يكون تفنيد الأطروحة الأوغسطينية شاملاً ودقيقاً. يلعب فتجنشتين دور داعية التسمية في لعبته الخاصة. ذلك أن لغة البنّاء يمكن أن توصف على نحو مقنع بمصطلحات تعتمد التسمية اعتماداً محضاً. الكلمات قالب، قائم، بلاطة، دعامة، سيتعرف عليها داعية التسمية بوصفها أسماء لأربعة أنواع مختلفة من الموجودات، وهذا الوصف يناسب الحالة. ما يرمي فتجنشتين إلى توضيحه أنَّ هذا الوصف لا يناسب الحالة إلَّا لأنه يتصل بحالة تواصل لا تضع أمام اللغة أية مطالب معقدة.

يبدو للوهلة الأُولى أنَّ المشكلة الكامنة في دائرة الكلام لدى سوسير تغيب في وصف فتجنشتين للتواصل. لا صعوبة ببساطة بصدد قدرة مساعد البنّاء أو عدم قدرته على فهم معنى كلمة «بلاطة.» ليست المسألة إن كان مفهوم البلاطة في عقل البنّاء ينطبق على مفهوم البلاطة في عقل المساعد. ذلك أن المعايير الفتجنشتنية للتواصل الناجح لا تحتكم إلى أحداث عقلية على الإطلاق. إذا توفر شرط أنَّ المساعد يجلب بلاطة عندما ينادي البنّاء «بلاطة!»، ودعامة عندما ينادي البنّاء «دعامة!»، وهكذا، فإن تواصلهما يكون ناجحاً. لن يقوم مطلب آخر، وبهذا تكون أحجية لوك المحيرة قد اختفت.

قد يقول شخص لا يقتنع بخدعة فتجنشتين السحرية هذه: «ولكن من المؤكد أنَّ المساعد سيبقى بحاجة إلى التعرّف على مواد البناء المطلوبة لكي يجلبها استجابة لكل نداء. كيف يفعل ذلك؟» يقبل فتجنشتين هذا الاعتراض:

«يمكن لنا أن نتخيل ما يحدث في مثل هذه الحالة على أنه هذا: لنقل

التعاريف. لكن الوضوح يعوز كلّ هذه الدعاوى. كما أنَّ من غير الواضح أننا سنحرز موقعاً متقدماً حتماً إذا ما صحّ أي من هذه المتطلبات. يتضح هنا الضرر الذي يوقعه القياس بالألعاب في فهمنا التواصل إذ هو يجعل ما ليس واضحاً على الإطلاق وكأنه واضح.

إذا ما رأينا، على سبيل المثال، شخصين يلعبان الشطرنج نفترض (مع عدم وجود ما يدلّ على العكس) أن خلف هذا اللعب اتفاقاً على القواعد. بالمماثلة، تقودنا رؤية شخصين منهمكين في حوار إلى افتراض أن خلف هذا الحوار اتفاقاً مماثلاً على الكلمات. قد توجد فسحة للخلاف بصدد ما هو هذا الذي يكوّن الاتفاق على الكلمات (كما يشهد وصف لوك، ووصف سوسير، ووصف فتجنشتين بوضوح) لكن وجوب وجود مثل هذا الاتفاق في مكان ما وعلى نحو ما، يصبح «جليّاً» ما أن نقبل التوازي بين الشطرنج واللغة. بخلاف ذلك، فإن هذا التوازي سيكون منحرفاً منذ البداية. ذلك أنَّ الناس لا يجلسون دون تمهيد للعب الشطرنج دون قواعد.

بهذا يظهر أن مشاكل الوصف قد تعلن عن نفسها عندما نحاول تحديد بنود الاتفاق اللغوي. لكن القياس نفسه يتجاوز سؤال إن كان ثمة مثل هذا الاتفاق. يترتب على هذا، أنَّ أية صعوبات ممكنة بصدد اكتشاف ما هو الاتفاق في حالة معطاة ستواجه المخاطر المتعددة التي تحدق بكل بحث تجريبي في السلوك البشري؛ عندها لا يُستقصى أصل الإشكال، ولا يكون بالإمكان استقصاؤه إلى أصله في افتراض «الاتفاق» الابتدائي نفسه. وفتجنشتين يكابد مشقة بين حين وآخر بصدد هذه البقعة النظرية الإشكالية، لكنه لا يسمح لها بأن تمتد طويلاً لأنه ملتزم، شأنه شأن سوسير، بفرضية أنَّ اللغة نظامية. (كيف يكون ذلك ما لم تمتلك اللغات، كما هي الألعاب،

قواعدها التي يتفق عليها المتكلمون/ اللاعبون؟) وسوسير يكابد المشقة نفسها بصددها، ولكنه لا يسمح لها أيضاً أن تطول، لأنه ملتزم بوصفه لغوياً بفرضية أنّ الأنظمة اللغوية قابلة للوصف.

التهرب من مناطق الإشكالات النظرية لا تحبذه الرغبة في تحقيق تناسب بين أوصاف التواصل وأوصاف التفسيرات. على سبيل المثال، عندما ننظر إلى لغة البنّاء في «البحوث الفلسفية» (الفقرة الثانية) يكون من المفهوم ميلنا إلى وصف ما يجري بصيغة اتفاق بين البنّاء ومساعده. ألا يتوجب عليهما الاتفاق أنّ «قالب!» هي نداء يطلب قالباً، وهكذا؟ كيف يمكن للنظام العمل بخلاف ذلك؟ أحد احتمالات المقصود بعبارة «بخلاف ذلك» قد يكون ببساطة أنّ البنّاء ومساعده قد تدربا كلّ على حدة للعمل بهذا الشكل. (العرض الأولي الذي يقدمه فتجنشتين لهذه اللغة في «البحوث الفلسفية» (الفقرة 2) يشجع هذا التأويل: المساعد «يجلب حجر البناء الذي تعلّم أن يجلبه لدى سماع كذا وكذا من النداءات»، لكننا لا نجد ما يشير إلى أنّ البنّاء هو من علمه ذلك). ما أن نلتقط هذا الأمر حتى تصبح فكرة «الاتفاق» إشكالية. ما نوع الاتفاق الذي أمتلكه مع جاري عندما لا يعدو اتفاقنا قبولنا كلّ على حدة العيش تحت مجموعة محددة من القوانين المحلية؟ ما نوع الاتفاق الذي أمتلكه مع محاوري عندما لا يعدو قبولنا كلّ على حدة بقاموس أوكسفورد الإنجليزي بوصفه مرجعاً معتمداً في استخدام اللغة الإنجليزية؟

القياس بالألعاب مثالي لتهدئة كلّ هذه الشكوك. من المؤكد أنني لا أستطيع أن أشك في كوني ألعب الشطرنج مع هذه المرأة بالرغم من أنني لم ألتق بها قط من قبل في حياتي. حركاتها، ردود فعلها، استجابتها

لافتتاح روي لوبيز الذي بدأتُ به، مجمل سلوكها، كلّ هذا يؤكد قناعتي أننا متفقان، ونعلم أننا متفقان، ونعلم أنّ كلّ المشاهدين يتفقون على أننا متفقان، وأننا نلعب الشطرنج. كما أنني لا أستطيع بالتأكيد أن أشك في كوني أتحدث الإنجليزية حقاً مع هذا الرجل، بالرغم من أنني لا أعرفه، وهو لم يسألني عن الطريق إلى محطة القطار من قبل. الأصوات التي تلفّظ بها، نظرة التساؤل على وجهه، استجابته لجملتي المترددة الأولى، كلها تؤكد قناعتي أننا متفقان ونعلم أننا متفقان، ونعلم أنّ كلّ المتفرجين مستعدون لتقديم المساعدة إذا ما ثبت أن استشارتي ناقصة، متفقان أننا نتكلم الإنجليزية. ألن يكون كلّ هذا معجزة ما لم يوجد بالفعل مثل هذا الاتفاق؟

مع هذا، هنالك فرق كبير بين إنتاج قصة «الاتفاق» **كوصف** لما يفعل البنّاء ومساعده، وإنتاج قصة «الاتفاق» **كتفسير** لما يفعل البنّاء ومساعده. وهو يشبه الفرق بين القول إن الشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين اتفقا في عدم وقوفهما ضد اللائحة، والقول إن الشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين اتفقا على عدم الوقوف ضد اللائحة. المؤسف أن مثل هذا الاختلاف الأساسي يتضبب في أمثلة مثل لغة البنّاء، وذلك بسبب اشتراط أن تكوّن الكلمات المستخدمة لأغراض مشروع البناء لغتها الكاملة. كيف يمكن للمشاركين الوحيدين أن يتفقا على العمل بهذا الشكل أو ذاك لا أن **يتبعا** طريقة العمل بهذا الشكل أو ذاك؟ ما هو شكل التواصل اللفظي أو غير اللفظي الذي يمكن أن يخدم في التعبير عن هذا الاتفاق؟

لنفترض أننا نأخذ مأخذ الجد هذه المجموعة من المقولات: (1) أنّ الكلمات الأربع التي يستخدمها البنّاء ومساعده تكوّن مجمل لغتهما، (2)

أنّ البنّاء ومساعده يتواصلان بالفعل بوساطة هذا النظام، (3) أنّ التواصل اللغوي، كما يؤكد فتجنشتين، يتطلب اتفاقاً في التعريفات. ما هي إمكانات فهم «الاتفاق في التعريفات» هنا بين البنّاء ومساعده؟

قد نلاحظ أنّ المشكلة المشابهة لهذه لدى سوسير هي سؤال تقرير ما هو النظام المشترك من العلامات الذي يستخدمه البنّاء ومساعده. كيف نفهم «اتفاقهما في العلامات»، الربط المشترك بين الدوال والمدلولات الذي يُفترض أنّه يكمن خلف الكلام الناجح الذي تعتمد عليه عملية البناء؟

لا يمكن، كما هو واضح، أن تثار مسألة تعريفات لفظية من نوع: «لنعرّف القالب على أنه وحدة مستطيلة من صخر أو خشب منحوت... الخ.» ذلك لأن لغة البنّاء، بحسب الفرضية التي وضعناها، تمثل نظاماً فقيراً إلى حدّ يجعله غير قادر على مثل هذه التعريفات. ولكن لا يوجد ما يمنعنا من تخيل أن البنّاء ومساعده قد رتّبا أمورهما بطريقة تشبه ما يلي. يلفظ البنّاء كلمة «قالب!» ويشير إلى كدس من القوالب، ثمَّ يُصوّر عبر التمثيل الصامت حركة جلب القالب من الكدس. ثمَّ يلفظ كلمة «بلاطة!»، ويشير إلى كدس البلاطات، ثمَّ يعرض بحركة بانتومايم إحضار واحد منها. يفعل المساعد الشيء نفسه، ويبتسم البناء، يقبل القالب، ويبدي كلّ علامات الرضا عن النتائج. ولكن كيف تمكّن المساعد من إدراك أنّه فعل الشيء الصحيح في المحاولة؟ فتجنشتين نفسه يزودنا بالإجابة «إن السلوك المشترك بين الناس هو النسق أو النظام المرجعي الذي نفسر بواسطته لغة غير معروفة.» (ب ف: 206، ص 152).

لنسلّم إذن أنَّ البنّاء ومساعده استطاعا على هذا النحو، أي الإشارة والعرض الصامت، إقامة دعائم نظامهما. ولم يكونا بحاجة إلى الذهاب

خارج عناصر النظام نفسه لتحقيق ذلك، عدا الإفادة من إدراكهما لملامح معينة من «السلوك المشترك للبشرية.» لكنهما لم يستخدما أي نظام مسبق من أجل إطلاق هذا النظام. إنه نظام أقاماه من الداخل. في ضوء هذا يكون السؤال الذي يثير اهتمامنا الآن هو: ما الذي يتألف منه «اتفاقهما على التعريفات»؟ وسيكون السؤال السوسيري المماثل لهذا: ما الذي سيتألف منه اشتراكهما في نظام علامات مشترك، «اتفاقهما على العلامات»؟

يمكن أن تذهب إحدى الإجابات إلى أنّه يتألف ببساطة من قبولهما المشترك لنماذج الارتباط التي يعتمد عليها مجمل الإجراء المعتاد من نداء متكرر وإحضار. لكن هنالك أمراً غريباً جداً في هذا القول بوصفه تفسيراً لـ«الاتفاق على التعريفات.» عندما نراقب كلباً على الشاطئ يعدو على نحو متكرر ليستعيد قطع الأغصان أو الخشب الطافي التي يرميها مالكه إلى الأمواج خصيصاً لهذه الغاية، لا نقول عن هذا الثنائي أنه متعاون متفاهم، «أوو، نعم. بالطبع، إنهما متفقان على التعريفات. لولا ذلك ما تحقق ما يحدث.» وحتى لو قلنا هذا عن لعبة جلب الكلب للعصا، وهو قول طريف، سيصعب علينا حينها تسويق فكرة لعبة «الاتفاق» في التعريفات بين الكلب ومالكه إلّا بوصفها كامنة في نظامية تعاونهما (عندها لا نكون قد فسّرنا شيئاً، بل اكتفينا بتقديم إعادة وصف غريبة لما يحدث)، أو عدا ذلك باعتماد صيغة التوقعات المشتركة للمشاركين. ولكن ما أن نقوم بهذه الخطوة حتى ندخل مملكة العمليات العقلية الغامضة سواء لدى البشر أو الكلاب.

ويمكن أن تذهب إجابة أخرى إلى أنَّ الاتفاق بين البنّاء ومساعده يتمثل بإقرار الاثنين أنهما يستخدمان المجموعة ذاتها من الترابطات بصدد عملية

مواجهة تحولات متكررة ولكنها غير محسوبة للدعامات إلى بلاطات والبلاطات إلى قوالب، وهكذا. لا يمكن لأي نظام أداء عمله في مثل هذه الظروف. لكن هذه ليست النقطة الأساسية. المهم أنّنا لن نجد في حوزتنا عندما لا يتفق البنّاء ومساعده «على التعريفات» إلّا عدداً محدوداً من الخيارات. الأوّل أن نترك جانباً ادعاء أن البنّاء ومساعده كانا يتواصلان. الثاني أن نترك جانباً ادعاء أن الاتفاق على التعريفات ضروري للتواصل. الثالث محاولة التحايل للوصول إلى توافق، كأن نقول إنهما كانا بالفعل يتواصلان قبل ظهور العقبة لأن اتفاقهما اقترب من النجاح في التعامل مع الحالة، لكنهما أخفقا في التواصل في الحالات الخلافية لأن اتفاقهما لم يصل نسبة مئة في المئة.

الورطة السوسيرية تطابق في كلّ جوانبها هذا. إمّا وجوب أن يعاد النظر في الوصف الذي يعتمد الدائرة الكلامية ليفسح مجالاً للحالات التي يكون فيها التواصل اللغوي ناجحاً بالرغم من أنَّ مفهوم المتكلم لا ينطبق على مفهوم السامع، أو عدا ذلك أن تطرح حالة البنّاء ومساعده خارج علم اللغة وتنسب إلى أي فرع من السيميولوجيا (علم الإشارة) يختص بالتعامل مع التواصل العابر لمختلف أنظمة العلامات.

مهما كان خيارنا سنجد لدينا ثلاث خلاصات. الأولى، أنَّ الاحتكام إلى «التوافق في التعريفات» و«التوافق في العلامات» لا يقوم بأي دور تفسيري على الإطلاق. ذلك أن التواصل، إمّا أنّه يقع، إذا ما وقع، بالرغم من غياب الاتفاق، أو أنَّ الاتفاق بخلاف ذلك يمتد إلى الحالات التي يتضح، عملياً، أنّها خالية من المشاكل لا غير. الثانية، أنَّ المشكلة فرضها علينا القياس بالألعاب. والإشكال أنَّ القياس لا يصح. لا يوجد هنا، ببساطة، ما يقابل

الديكور الداخلي ديرب وسبلاش اتفاقهما على تعريف كلمة «أخضر» بأنه «اللون الواقع بين الأزرق والأصفر في الطيف اللوني» إذا كانت كلّ عينة طلاء يسميها ديرب «أخضر» يحكم سبلاش أنها «أصفر»، وكل عينة طلاء يسميها سبلاش «أخضر» يحكم درب أنها «أزرق.» على هذا الأساس سيكون أكثر نفعاً لهما التعاون كمعجميين لا مصممي ديكور داخلي.

من جانب آخر، إذا اتفق ديرب وسبلاش على طول الخط على نماذج بعينها من الطلاء الأخضر، فإن ممّا لن يكون له أي تأثير على عملهما في الديكور الداخلي أن يعجزا عن الاتفاق على تفسير معجمي لكلمة «أخضر.» في هذه الحالة تكون النصيحة الأفضل لهما أن يلتزما حدود الطلاء ويتركا المعجم جانباً. والأمر نفسه، مع أخذ الاختلافات بالاعتبار، ينطبق على البنّاء ومساعده، وهما ممن لا يكاد البحث المعجمي يمثل فرصة عمل واعدة لهما على أية حال.

لا يلعب «الاتفاق على الأحكام» دوراً مماثلاً لدى سوسير؛ وسيكون من الخطأ التهوين ممّا يترتب على هذا من اختلاف جذري بين موقفه وموقف فتجنشتين. لسانيات سوسير «تعتمد الفصل» بمعنى أنها تفترض إمكانية الفصل الصارم بين الظواهر اللغوية وغير اللغوية داخل نطاق الفعالية البشرية. وإن شئنا التبسيط نقول إنّها تفترض أن السلوك اللغوي الإنساني يمكن أن يُفصل عن ما يرافقه من سلوك غير لغوي، ويعامل على نحو مستقل. من هنا يرى سوسير أنّ التحليل اللغوي يمثل مشروعاً مختلفاً تماماً عن تحليل استخدام اللغات من قبل الأفراد والجماعات. بالمقابل، لا تمتلك اللغة لدى فتجنشتين وجوداً منفصلاً؛ تنبُتُ الكلمات لديه دائماً في «شكل حياتي» (ا ف: 19). والألعاب اللغوية التي يفترضها تندمج على

نحو لا يقبل الفصل في نشاطات إنسانية هادفة من نوع ما، وفي الحالة النموذجية الخاصة بالبنّاء تتضمن اللغة ما هو أكثر من وصف يستنفد جهازها اللفظي، بينما هذا الجهاز هو كلّ ما يشعر اللغوي السوسيري أنه ملتزم بتقديمه. هذا هو الجزء الآخر من تفسير (أنظر الفصل الخامس) لماذا لا يرسم فتجنشتين حداً قاطعاً كذلك الذي يرسمه سوسير بين اللغة والكلام. يمكننا القول إن اللعب لدى فتجنشتين هو أفضل أجزاء اللعبة.

من وجهة النظر السوسيرية، إذا ما اتفق البنّاء ومساعده في موقف محدد أنَّ المساعد قد أحسن الاستجابة لنداء البنّاء (مثلاً بأنّ يجلب قالباً استجابة للنداء «قالب!»)، فإن ذلك سيعدّ حصيلة تواصل لغوي ناجح لا جزءاً مكملاً له. وعلى العكس، يمكن أن ينجم عن التواصل اللغوي الناجح عدم اتفاق أيضاً. ذلك لأن التواصل بالنسبة لسوسير يعتمد ببساطة على احتمال أن يتعرف المتكلم والسامع في العينات المعنية من الدائرة اللغوية على العلامة اللغوية ذاتها. في كلتا الحالتين، يكتمل التواصل بالفعل أو يفشل مباشرة قبل أن ينطلق المساعد لجلب المادة المطلوبة. باختصار، يقع التواصل اللغوي بالنسبة لسوسير داخل الدائرة الكلامية نفسها، ولا يعتمد إطلاقاً على ما يترتب عملياً على الكلام.

يميل المرء إلى محاولة تلخيص هذا الاختلاف المهم بين سوسير وفتجنشتين بالقول إن الدائرة الكلامية بالنسبة لفتجنشتين لا تكتمل حتّى يكون المساعد قد جلب البلاطة؛ بينما تكمن عملية جلب البلاطة لدى سوسير خارج دائرة الكلام كلياً. من هنا أهمية «الاتفاق على الأحكام» لدى فتجنشتين واستبعاده عن الموضوع لدى سوسير.

إحدى النتائج البارزة المترتبة على موقف سوسير أنَّ الإمكان على

مستوى النظرية وباستخدام لغة سوسير، أن لا يتفق البنّاء ومساعده إطلاقاً بالرغم من أنَّ كليهما يستخدم اللغة نفسها ولم يقع قطع في التواصل. والسبب في هذا أنَّ العلامة اللغوية لدى سوسير تُعرّف على أساس تفاضلي: المعايير المناسبة هي معايير متغايرة. وهو المبدأ الذي ينطبق على كلّ من النماذج الصوتية والمفاهيم المترابطة، وهو كامن في قلب مفهوم «القيم» اللغوية لدى سوسير.

«إذا قيل إن هذه القيم تطابق الأفكار فالمقصود أنَّ الأفكار إنّما هي تفاضلية *differential* يُحدد معناها ليس بمداها الإيجابي بل يُحدد سلبياً عن طريق علاقاتها بغيرها من العناصر في ذلك النظام. إن أدق ميزة فيها أنّها تختلف عن غيرها» (ع ل ع: 162، ص 136)

هذا التأكيد على الهوية المتغايرة للعلامات اللغوية يُلخص في واحد من أكثر الأقوال السوسيرية شيوعاً: «في اللغة ذاتها، لا يوجد إلّا الاختلافات.» (ع ل ع: 166).

يمكن بسبب هذا الإلحاح على المعايير التفاضلية المحضة تصور حالة يصل فيها البنّاء ومساعده إلى طريق مسدود تماماً في عملية البناء، لأن المادّة التي يجلبها المساعد لا تتفق إطلاقاً مع ما يريد البنّاء. قد تنشأ هذه الحالة، على سبيل المثال، إذا ما كانت الأنواع المختلفة من مواد البناء تتميز بعضها عن البعض الآخر باقترانات تعتمد الحجم النسبي، الوزن النسبي، الصلابة النسبية، المسامية النسبية، وهكذا، وهو ما ينتج عنه أن تكون «الملامح الدلالية المميزة» للنظام هي «الأكبر مقابل الأصغر»، «الأثقل مقابل الأخف»، «الأكثر صلابة مقابل الأقل صلابة»، إلخ. عندها سيكون بإمكان البنّاء ومساعده «الاتفاق على التعريفات» المستخدمة

أن تغطي القواعد كلّ مآل محتمل. وهو يدّعي (خاطئاً) أن لا وجود لقاعدة تحدد إلى أي ارتفاع يحق للمُرسِل أن يرمي الكرة في التنس: «مع ذلك يبقى التنس لعبة لها قواعدها.» (م ف: 68) هنا يتبدى لنا فتجنشتين وهو يلعب ورقة الحسّ الفطري. ادعاءٌ آخر من مجموعة الورق ذاتها يذهب إلى أن الاستثناءات إذا تكررت بمعدل تكرار الحالات «العادية» فإنها يمكن أن تدمر كلّ شيء. لن يزن البقال قطعة الجبن على ميزانه ويطلب منا السعر بحسب وزنها إذا كان حجم قطع الجبن يزيد أو ينقص لسبب غير معروف. ومع أخذ الفوارق بنظر الاعتبار *mutatis mutandis* ينطبق الشيء نفسه على الكلمات. «يمكن في الحالات الطبيعية أو العادية وحدها وصف استخدام الكلمة بوضوح.» (ب ف: 142، ص 119). سوسير بالمقابل لا يضع شروطاً بصدد «الاعتيادية»، وقد لا يكون هذا مجرد سهو من جانبه.

مشكلة لعب ورقة «الحس الفطري» أنّ الورقة الرابحة لن تخرج من مجموعة الأوراق التي تحمل نقشاً واحداً ما أن نعلن وجوب التوافق في التعريفات بوصفه الشرط الضروري للتواصل اللغوي. وعلى أية حال، لن ينفع استيعاب العقبة التي نشأت بصدد كلمة «طالب!» في حالة لا تغطيها القواعد. (في التنس يعلم اللاعبون أن لا قيد على الارتفاع الذي يمكن أن تُرمى إليه الكرة). كما أنّ ممّا لا فائدة منه التعامل مع إمكانية ظهور بلاطة في كدس دعامات بوصفها حالة شاذة: ليس هذا هو نفسه تحول الدعامات عشوائياً إلى بلاطات في طريقها من الكدس إلى البناء. وهذا لا ينكر مصداقية ملاحظات فتجنشتين العامة بصدد الثغرات في القواعد وشروط الاعتيادية. من الواضح أنّ لغة البنّاء لن تؤدي عملها إذا ما ظل البنّاء يأكل الفطائر ولا يلفظ أي شيء بوضوح؛ ولن تؤدي عملها في

المترابطة. بينما يضمّن فتجنشتين لغته المشتركة بسخاء أكبر ليس «الاتفاق على التعريفات» حسب ولكن «الاتفاق على الأحكام» أيضاً، وهو ما يبدو للوهلة الأُولى وكأنه يغطي ما هو أكثر بكثير. أهو كذلك؟

يجب، افتراضاً، أن يمتد «الاتفاق على الأحكام» إلى التعرف السماعي على الكلمات. وهذا الجانب من التواصل اللغوي يمر عليه فتجنشتين، على خلاف سوسير، بصمت. لكنه ليس أقل شأناً من سواه. كما تُظهر المشكلة بصدد «طالب!»، يبدو من الجوهري أنَّ على البناء ومساعده التوفر على تصنيف واضح لحدود نظامهما الصوتية. وما لم يكن هذا موجوداً على نحو ما في اتفاق فتجنشتين الثنائي فإن وصفه للتواصل اللغوي، كما يمكن أن يشير سوسير دون شك، لا بدّ أن يُحكم عليه بالنقصان الجدي. وسيكون نقصاناً بيناً على نحو خاص في نظام لا يتيح التأكد من القول: لا يستطيع المساعد بحسب الفرضية أن يردّ في حالات الشك بالقول «عفواً؛ هل قلت طالب؟.»

ولكن لنمنح فتجنشتين قرينة الشك ونوسع دفاعه عن «الاتفاق على الأحكام» بحسب الأنواع المختلفة من الأحكام المقصودة: الأحكام الصوتية، الأحكام الخاصة بالحجم والشكل، الأحكام الخاصة بالترتيب المتتالي، الأحكام الارتباطية، وهكذا. بهذه الطريقة يمكننا محاولة التفصيل عبر تحديد أي «اتفاق على الأحكام» مطلوب على وجه الدقة لكي يعمل نظام التواصل هذا؛ أي أن نؤمّن على «ردود الأفعال المناسبة» من البنّاء ومساعده على التوالي تجاه وقائع تبادلية معينة. قد يكون نظاماً وصفياً مفصلاً، لكنه ممكن؛ وهو يقدّم في نهاية المطاف أداة تواصلية أكثر قوة بكثير من اللغة *Langue* لدى سوسير.

وتتكرر هذه الموضوعة نفسها كاللازمة في عمل فتجنشتين المتأخر: «تضع الفلسفة كلّ شيء أمامنا ببساطة، وهي لا تفسر ولا تستنتج أي شيء.» (ب ف: 126). مرة أخرى: «في الفلسفة لا نتوصل إلى نتائج.» (ب ف: 599) وعلى الاعتراض القائل ما دامت الظواهر اللغوية وقائع من الطبيعة في نهاية المطاف فإن على كلّ من يكون مهتماً باللغة «أن لا يوجّه اهتمامه إلى النحو، إلى ذلك الشيء في الطبيعة الذي يشكل أساس النحو»، يرد فتجنشتين باختصار: «عملنا ليس علماً طبيعياً.» (م ف: ص 230) وهذه المقولة تصلح بامتياز لتتصدر الفصل المكرس لـ «موضوع الدراسة» في محاضرات سوسير.

كان ماكس مولر *Max Muller* قد طور بحماسة الادعاء أن اللسانيات علم في ستينات القرن التاسع عشر، وعمل على ربط مناهجها بتلك المستخدمة في علم النبات، والجيولوجيا والفلك (مولر، 1864: 1). عنوان أول مجموعة محاضرات لمولر «محاضرات في علم اللغة» *Lectures on the Science Language* وقد ألقاها في المعهد الملكي عام 1861. كان واضحاً تماماً في قوله: «علم اللغة واحد من العلوم الفيزيقية.» رفض سوسير هذا التصنيف لأنه استند إلى افتراض أنَّ اللغات كائنات عضوية لها نموذج طبيعي يبدأ بالنمو والتطور ثمَّ الانحلال. كما أنه رفض أيضاً فكرة أنَّ اللسانيات قد أثبتت مكانتها العلمية بتأسيسها عملية «القوانين الصوتية الهندو أوربية (كما ادعت بها مدرسة النحويين الجدد) عندما لم يقبل التطورات الصوتية المعنية بوصفها «قوانينَ» (ع ل ع: 129 وما بعدها) وقد آخذ على النحو نفسه جدال هوفلاك *Hovelacque* (1877: 29 وما بعدها) على أساس اكتشافات بروكا *Broca* بخصوص موضع اللغة

على إصلاح اللغة اليومية مدعياً أن مقولات اللغة اليومية تكون في أفضل ترتيب منطقي إذا بقيت كما هي (أ م ف: 5.55863). وهذه الأطروحة يعاد تأكيدها في «بحوث فلسفية»:

«من الواضح، من جهة، أنَّ كلّ عبارة في لغتنا «منظّمة أو صحيحة على النحو الذي توجد عليه.» أي أننا لا نسعى لبلوغ مثل أعلى، وكأن عباراتنا العادية الغامضة يعوزها الكمال، وأن اللغة الكاملة تنتظر منا أن نقيمها.» (ب ف: 98، ص 103)

لا تتعلق «الرسالة»، كما اعتقد رسل مخطئاً (أ م ف: x) بمشكلة بناء لغة منطقية مكتملة، بل بتحليل الشروط التي يجب أن تتوفر عليها كلّ اللغات. وعلم اللغة الذي طرحه سوسير تناول الشروط التي تحكم كلّ اللغات أيضاً، لكن هذه شروط تجريبية لا منطقية.

«أمّا مجال علم اللغة فيجب أن يشمل على:

أ- وصف تاريخ جميع اللغات المعروفة، ويعني ذلك تتبع تاريخ الأسر اللغوية وإعادة بناء اللغة الأم لكل أسرة، على قدر المستطاع.

ب- تحديد القوى التي تعمل بصورة دائمة وعامة في جميع اللغات. واستنتاج القواعد العامة التي تفسر كلّ الظواهر اللغوية الخاصة التي شهدها التاريخ.

ج- تحديد معالم علم اللغة نفسه وطبيعته.» (ع ل ع: 20، ص 24)

بهذا يبدو سوسير وفتجنشتين للوهلة الأُولى وكأنهما يمثلان تكاملية واضحة في المواقف تجاه اللغة والعلم. يبدو «تقسيم العمل» بين علم اللغة والفلسفة جلياً. علم اللغة بالنسبة لسوسير هو الدراسة التجريبية للشروط

الوجودية لكل اللغات (وهو بذلك علم). الفلسفة بالنسبة لفتجنشتين هي تحليل مفهومي للشروط المنطقية لكل اللغات (وهي بذلك لا تعدّ علماً).

هذا التكامل الذي يبدو خالياً من الإشكال لدى الفحص الأولي، يخفي صعوبات لكلا المنظرّين. بالنسبة لمؤلف «الرسالة»، «كليّة المقولات الصادقة تمثل مجمل «العلم الطبيعي.»» (هاكر 1986: 23) واللغة بحسب هذا الرأي لا تمكننا من صياغة مقولات أخلاقية أو جمالية أو ميتافيزيقية؛ بل والأسوأ أنّها لا تنفع في صياغة مقولات عن جوهر اللغة نفسها. هذه تقع ما وراء حدود اللغة. ومع ذلك، فإن الفلسفة تَمنح بمعنى ما، كما يدل استخدامها في «الرسالة» (وهي نص لغويّ)، عرضاً وصفياً للغة؛ أو لملامح جوهرية معينة للغة على الأقل. وكما لاحظ رسل بامتعاض، «يستطيع السيد فتجنشتين قول الكثير بصدد ما لا يمكن أن يقال» (أ م ف: *xxi*) كيف يمكن هذا؟ تظهر هذه الأحجية مرة أخرى في «بحوث فلسفية» حيث تقدّم الفلسفة بوصفها تتعلق بوصف أعمال اللغة. «فلا ينبغي وجود أي شيء افتراضي في بحوثنا. إذ ينبغي أن نبتعد عن كلّ تفسير، وأن نستعيض عنه بالوصف وحده.» (ب ف: 109، ص 106) أو مرة أخرى:

«لا يجوز للفلسفة أن تتدخل في الاستخدام الفعلي للغة. إنها في النهاية لا تستطيع إلّا أن تصفه.» (ب ف: 124، ص 110) ولكن كيف تختلف الفلسفة عن علم اللغة عندها؟ وإذا كان علم اللغة علماً لماذا لا تكون الفلسفة كذلك؟ إذ أنَّ كليهما يهتم باستعمال الكلمات. «هل يقتضي الحال من الفلاسفة ترك مقاعدهم والانخراط في علم المعاجم؟» (هاكر 1986: 161) الإجابة المقترحة أن مثل هذه الأسئلة «يستند إلى سوء فهم»، وأن الفلسفة ليست «في تنافس مع النحو الوصفي»، وأن فتجنشتين يرى

ستظهر في نهاية المطاف بوصفها فرعاً من حقائق اللغة، وإمّا أنه يدل بخلاف ذلك على أنَّ سوسير افترض أنَّ الحدّ القائم بين حقائق المنطق وحقائق اللغة يمكن أن يُكتشف بوساطة البحث اللغوي التجريبي.

هنالك دلائل واضحة في «المحاضرات» على أن سوسير شعر بضعف موقفه تجاه الاعتراض الممكن في أنّ الطريقة التي عرّف بها العلامة اللغوية تجعل علم اللغة الذي يقدمه علماً زائفاً. بكلمات أخرى، الثنائيات التي افترضها من دال ومدلول غير موجودة فعلاً، بل هي مجرد تجريدات نظرية، وبالتالي فهي لا تقدم للغوي أساساً لمقولات تجريبية أصيلة. من هنا إصراره الجازم أنَّ اللغة *Langue* ليست مجرد تجريد (ع ل ع: 31) بل تتألف من «كيانات ملموسة» بالرغم من وجوب أن لا تخلط هذه الكيانات مع ما يخضع للرصد على مستوى الكلام. وكان لهذا الأمر أهمية حاسمة بالنسبة لسوسير، لأنه حاكم علم اللغة في القرن التاسع عشر محاكمة عسيرة لابتكاره كيانات لغوية لا وجود لها تحديداً (لغات بقيت «كما هي» بالرغم من التغيّر الذي طرأ على لفظها ومعجمها؛ نماذج نحوية بقيت «كما هي» بالرغم من فقدانها تمييزاتها التصريفية). ألزم سوسير علم اللغة بالتعامل مع الوقائع اللغوية اليومية لا مع قصص خيالية ميتالغوية. ومع ذلك اضطر إلى الإقرار بأن علم اللغة على خلاف بقية العلوم يفتقد موضوع دراسة «معطى مسبقاً»: في علم اللغة «وجهة النظر المتبناة هي التي تخلق الموضوع» (ع ل ع: 23). التوتر بين هذا الإقرار والمطالبة بالمكانة العلمية هو ما نشعر به طوال «المحاضرات.»

الأصل النهائي للصعوبة التي يواجهها كلّ من سوسير وفتجنشتين يقع في أنموذج «العلم» ذاته. فهذا الأنموذج بافتراضه مسبقاً تمييزاً مطلقاً بين

المقولات التجريبية وأشكال الخطاب الأخرى إنّما يوقع أي بحث عام في اللغة في ورطة صعبة. الكلمات حقائق ثقافية، وطروحات ميتالغوية، وأدوات مفهومية في آن واحد. من هنا فإن رسم خط فاصل بين التجريبي/اللاتجريبي في الخطاب المتعلق باللغة ضمن إطار ذلك الأنموذج يصبح إشكالياً من الناحية الداخلية. إنه يتضمن المشروع المتناقض لأنه يحاول بلوغ ما وراء حدود اللغة ومع ذلك يبقى ضمن حدودها.

بتوفر الإدراك التاريخي الذي أتاحه مرور الزمن لنا يتضح أنَّ كلاً من سوسير وفتجنشتين كانا منجذبين كلّ على حدة إلى استكشاف التشابهات بين اللغات والألعاب المحكومة بقواعد لأن ذلك بدا أنّه يوفر طريقة للخروج من سلسلة من المعضلات اللغوية التي طرحها انتصار الوضعية في القرن التاسع عشر في الأكاديمية الغربية. طَلَبَ العلم الوضعي «حقائق صلبة»: ولكن بدا أنَّ ما تقدمه اللغة إمّا لا شيء من هذه الحقائق أو كثرة منها تزيد على المطلوب. وكانت تلك حقبة واجهت دراسة اللغة فيها التبعثر بين حقول لا يجمعها إلَّا القليل: الصوتيات، السيكولوجيا، الفيلولوجيا، الفيسيولوجيا العصبية، الأنثروبولوجيا الاجتماعيّة، إلخ. وقد ترك هذا التشظي الذي تواصل من أجل العلم وسعيه المتواصل إلى الحقائق «الصلبة»، انطباعاً مقلقاً في أن اللغة قد سقطت عبر فتحات شبكة الفهم على نحو ما، كما يحدث عندما يبدو شيء مألوف وقد نُظر إليه لأول مرة عبر مجهر قوي وكأنه لم يعد موجوداً «هناك» بل ذاب في سلسلة من الأشياء غير المألوفة تماماً لم يرها أحد من قبل. هكذا كان الحال مع اللغة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يمكن أن يبدو تبني القياس بالألعاب ردّ فعل يحاول أن يدافع عن الرأي الذي يعتمد الحسّ

الفطري المشترك في فهم اللغة بشكل يمكن الدفاع عنه نظرياً. وبينما هو لم يرفض مجهر العلم، فإنه أعاد تأكيد حضور الشيء الخاضع للفحص وأصرّ أنّه اللغة كما يألفها مستخدم اللغة العادي، واللعبة التي يستطيع الجميع ممارستها.

في الوقت نفسه يخلصنا هذا القياس من أضرار سوء الفهم القائل إن تقدم العلم سيؤدي بحد ذاته، بمرور الوقت، إلى اكتشاف حقائق عن اللغة تقبع الآن مخفية لا يراها أحد. تصديق هذا عبث يشبه افتراض أنَّ البحث المستقبلي في الدماغ أو الجهاز العصبي البشري يمكن أن يساعدنا على فهم أفضل للشطرنج. ما أن نرى أن تمكننا من اللغة يشبه تمكننا من لعبة ما حتّى نقاوم أية غواية تدعو إلى محاولة منح دراستها بوصفها «ملكة منحتنا إياها الطبيعة» أسبقية على سواها، (ع ل ع: 25)، بالرغم من أنها قد تعتمد، شأن ممارسة الألعاب، على مختلف القدرات الممنوحة لنا طبيعياً.

بهذه الطريقة يعدنا القياس بالألعاب بتوفير نظرة شاملة *Übersicht* تتيح لنا من حيث المبدأ ليس تعريف وترتيب الحقائق اللغوية بقدر ما هي تتيح التمكن من نظرة واضحة إلى مختلف الترتيبات الممكنة والتداخلات بينها. لم يسبق في أية حقبة سابقة من تاريخ الثقافة الغربية أن أمكن لمثل هذه المقايسة التي تبدو مبسطة أن تعد **بهذا**. ما أخطأ كلّ من سوسير وفتجنشتين فرآه التنوير القادم من ضرب الرأس على تخوم اللغة (ب ف: 119) ربما كان شيئاً مختلفاً في نهاية المطاف: إنه ضرب مفاهيمهما عن اللغة على القيود التي فرضها أنموذج للعلم ذو امتياز خاص.

وقد نشرت ملاحظات الطلبة الأصلية التي اعتمد عليها كتاب «المحاضرات» في الأعوام 67 ـ 1974 في الطبعة النقدية الشاملة للنص التي أعدها رودولف أنجلر *Rudolph Engler*.

لم تظهر سيرة كاملة لحياة سوسير بعد. أشمل وصف لحياته يتوفر في «ملاحظات في سيرة ف. دي سوسير ونقده» *Notes biographiques et critiques sur F. de Saussure* وقد نشرت كملحق لطبعة 1972 من «المحاضرات» وكتبها توليو دي مورو *Tullio de Mauro*.

- **1857**: ولد في جنيف، 26 تشرين الثاني (نوفمبر).
- **1875**: درس في جامعة جينيف.
- **1876 ـ 1880**: درس في جامعة لايبزك.
- **1878**: نشر «المذكرة» *Mémoire*.
- **1880**: انتقل إلى باريس.
- **1881 ـ 1891**: درّس في مدرسة الدراسات العليا *Ecole des Hautes Etudes*.
- **1891**: عُيّن أستاذاً في جامعة جينيف.
- **1907 ـ 1911**: حاضر في علم اللغة العام.
- **1913**: توفي في فوفلين *Vufflens*، 22 شباط (فبراير).
- **1916**: نُشرت «محاضرات في علم اللغة العام.»

لودفيغ جوزيف جوهان فتجنشتين (1889 ـ 1951)

كان فتجنشتين الابن الأصغر لرجل صناعة نمساوي بارز. وكانت عائلته من أصل يهودي، لكن جد فتجنشتين اعتنق البروتستانتية، أما أمه فكانت من الرومان الكاثوليك. تلقى تعليمه في البيت حتّى سن الرابعة عشرة، والتحق بعدها بمدرسة في لينز *Linz* ثمَّ إلى الأكاديمية الصناعية *Techniscle Hochschule* في برلين تشارلوتنبرغ. في 1908 قصد إنجلترا وانشغل بالبحث في مجال الملاحة الجوية في جامعة مانتشستر. في عام 1912 التحق وقد انصب اهتمامه على المنطق والرياضيات بكلية ترينيتي كيمبردج، ودَرَس على يد رسل، كما حضر محاضرات مور. عاد إلى النمسا عند اندلاع الحرب العالمية الأُولى وتطوّع في الجيش ثم وقع في الأسر عام 1918، وهو العام الذي أكمل فيه كتاب «رسالة منطقية فلسفية» وقد نشر النّص الألماني في دورية الفلسفة الطبيعية *Annalen der Naturphilosophie* عام 1921، ثمَّ ظهر في كتاب مع ترجمة إنجليزية قام بها سي. ك. أوجدن في العام اللاحق.

بعد الحرب هجر فتجنشتين الفلسفة، وتبرع بالثروة الطائلة التي ورثها، ليصبح معلماً في قرية نمساوية لسنوات عديدة. بعدها عمل لبعض الوقت بستانياً في دير، وصمم بيتاً لأخته في فيينا. كان أحد أسباب عودته إلى الفلسفة الاهتمام الذي أبداه أعضاء حلقة فيينا بكتابه «الرسالة»، وقد أقتنع

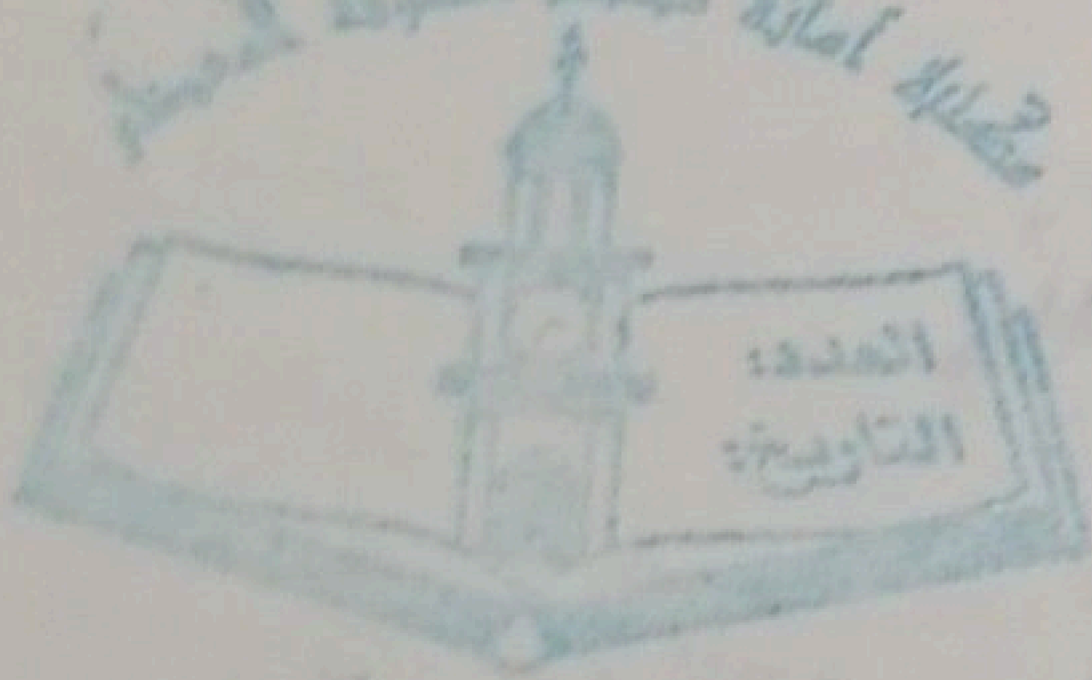
بمناقشة آرائه معهم في عام 1927. عاد إلى كيمبردج في عام 1929. وقد مُنح في ذلك العام شهادة الدكتوراه بعد أن قدّم «الرسالة» بوصفها أطروحته. في 1930 أصبح زميلاً في ترنيتي كولدج. في 1931 بدأ كتابة ما عُرف فيما بعد «النحو الفلسفي» (1969) وأهدى ما عرف فيما بعد بـ «الكتاب الأزرق» لفصله الدراسي في كيمبردج في 33 ـ 1934 و«الكتاب البني» إلى اثنين من تلاميذه خلال 34 ـ 1935. بعد محاولة أخفقت لمراجعة «الكتاب البني» بدأ عام 1936 ما صدر فيما بعد تحت عنوان «بحوث فلسفية.» وابتداء من عام 1937 بدأ أيضاً كتابة ما ظهر فيما بعد تحت عنوان «ملاحظات في أسس الرياضيات» (1956). جاء تعيينه لكرسي الفلسفة في كيمبردج خلفاً لمور متزامناً إلى حدّ ما مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد عمل خلالها في أوقات مختلفة حرساً لمستشفى وفي مختبر طبي. في عام 1945 أكمل القسم الأوّل من «بحوث فلسفية»، وفي 1946 بدأ العمل في ما نشر لاحقاً تحت عنوان «ملاحظات في فلسفة السيكولوجيا» *Bemerkungen uber die philosophie de psychologic (1980).*

في عام 1947 استقال من كرسيه في كيمبردج وذهب ليعيش منعزلاً في إيرلندا حيث أكمل «بحوث فلسفية.» عانى آخر عامين من حياته المرض، إذ وجد أنّه مصاب بالسرطان، وقد مات بسببه عام 1951. ولم يبدأ نشر كتاباته الغزيرة خلال العشرين عاماً الماضية إلّا بعد وفاته.

توجد تفاصيل حياة فتجنشتين في كتاب ن. مالكولم *N. Malcolm* «لودفيغ فتجنشتين: مذكرات» *Ludwig Wittgentein: A Memoir* وفي كتاب ك. ف. فان *K. F. Fann* (محرراً) «لودفيغ فتجنشتين: الإنسان وفلسفته» *Ludwig Wittgentein: The Men and his Philosophy.*

ع: 190). أخيراً يبقى النحو بالنسبة لسوسير لغزاً إذن، ذلك لأن تنظيمه لا ينكشف كلياً في عمليات الكلام الفعلية أبداً.

هنا مرة أخرى، تبدأ بعض الصدوع بالظهور في قياس الألعاب. ما سيكون الظن بلاعب شطرنج يقول: «بالتأكيد، لا يمكن لنا أن نكون واثقين من كلّ القواعد»؟ (وهو لا يقصد هنا احتمال أنَّ اللعبة كانت لها في بلاد فارس القديمة قواعد لم نعرف عنها شيئاً).



لم يكن بمستطاع سوسير أن يفعل غير ما فعل لأن دراسة التغيّر اللغوي ظلت موضوعة لازمة في لسانيات القرن التاسع عشر. بالمقابل استطاع فتجنشتين التزام الصمت لأن الفلسفة لم تشغل نفسها بالموضوع قط. كلتا الاستراتيجيتين متوقعة إذا أخذنا السياق التاريخي لنظاميهما بنظر الاعتبار.

الحل الكاسح الذي اعتمده سوسير تمثّل في طرح تمييز مطلق بين الحقائق التزامنية والحقائق التعاقبية، ورَفْض انتظام التطوّر اللغوي، وإنكار إمكانية تغير الأنظمة اللغوية بوصفها كذلك. أمّا وهم أنها يمكن أن تتغير، بحسب سوسير، فهو ببساطة نتاج المنظور التاريخي الذي يخلط حقائق اللغة *Faits de Langue* بحقائق الكلام *Faits de Parole*. باختيار سوسير هذا الموقف الصادم يكون قد اتخذ خطوة مؤثرة لا سابق لها في تاريخ النظرية اللغوية.

تتكرر التحذيرات مراراً على طول «المحاضرات» وتقدم الإيضاحات لتأكيد الاضطراب الذي ينجم عن الإخفاق في التمييز بين الميدانين التزامني والتعاقبي. ينتمي إلى الأوّل كلّ «الحقائق الثابتة» وإلى الآخر كلّ «الحقائق الخاضعة للتطور»، ولا وجود لتداخل بين الاثنين.

«فثمة نتيجة واحدة للاختلاف الجذري بين النظرة التطورية والنظرة الثابتة، وهي أن الآراء المتعلقة بكل من النظرتين منفصلة عن الأخرى... لا يجمع بين الظاهرتين التزامنية والتعاقبية على سبيل المثال شيء مشترك.» (ع ل ع: 129، ص 108)

ما يترتب على هذا منهجياً له أهمية كبرى بالنسبة لسوسير: «إن التقابل بين وجهتي النظر، التزامنية والتعاقبية، مطلق لا يقبل أي تساهل.» (ع ل ع:

هذا. وإجابته الغريبة حقا لا تذهب إلى أنه ادعاء باطل بل: «لأنه لا ينفع في شيء، لأنه إذ يستدعي صورة فإن الصورة التي يستدعيها من النوع الذي لا نستطيع أن نفعل به أي شيء.» (م أ ر: 135). ويقرّ أيضاً:

«قد نجد أنّ من العملي تسمية نخر معين في أحد الأسنان لا يرافقه ما نسميه عادة ألم الأسنان «ألم أسنان لاواعٍ»، ونستخدم في حالة كهذه تعبير أنّ لدينا ألم أسنان لكننا لا نعيه... الآن، هل يكون من الخطأ في هذه الحالة قولي إني أعاني من ألم أسنان لكني لا أعيه؟» (أ ب: 22 ـ 23)

إجابته عن هذا غريبة إلى حدّ ما هي أيضاً: «لا ضير في هذا، ذلك أنه مجرد اصطلاح جديد ويمكن أن تُعاد ترجمته إلى اللغة الاعتيادية في أي وقت.» (ك ب: 23) أمّا كيف يكون ثمة ما يتعلق بإعادة الترجمة إلى اللغة الاعتيادية إذا كان تعبير «ألم الأسنان اللاواعي» قد أصبح استخداماً مقبولاً بحسب الفرضية فأمر يصعب رؤيته.

والارتباك كبير على نحو خاص في ضوء حرص فتجنشتين على تذكيرنا:

«أنّ الكلمة لا تحوز معناها بفعل قوة مستقلة عنا بما يتيح وجود نوع من البحث العلمي موضوعه المعنى **الحقيقي** للكلمة. معنى الكلمة هو ما يمنحه إياها شخص ما.» (ك ب: 28)

وهو ادعاء، كما نرى، يعزز الاستغناء عن أي احتكام إلى إعادة الترجمة إلى اللغة الاعتيادية كطريقة لتبرير المعاني.

تكمن الصعوبة التي يواجهها فتجنشتين في رغبته التشبث بفكرة أنّ القواعد النحوية تقرّر باستقلالية ما يمكن أن يقال (ويكون له معنى) وما لا

يمكن أن يقال؛ لكنه في الوقت ذاته يسمح بما يقدّم الحسّ الفطري من قول بجواز الابتكار اللغوي القصدي، وقبول تغيّر الاستخدام اللغوي وإقامة استخدامات جديدة معقولة لقرائن من الكلمات كانت تعدّ غير ذات معنى من قبل. تبقى دون حل مشكلة إن كانت المواءمة بين هذه المتطلبات المتصارعة أمراً ممكناً في نهاية المطاف داخل النطاق الذي يتيحه القياس بالألعاب. يمكن حقاً إدخال تغييرات في قوانين الكريكت؛ لكن ممّا لا يتسق الإصرار على إدخالها بينما اللعبة جارية.

سوسير هو الآخر لا يتعامل بصورة أكثر إقناعاً من فتجنشتين مع مشكلة التغيّر الدلالي. وهي الثغرة التي لاحظها فعلاً محررو المحاضرات عام 1916. (ع ل ع: 33هـ). لا يصعب في ضوء إنكار سوسير المطلق لنظامية التغيّر اللغوي رؤية سبب سكوته هنا. سيحتاج هنا إلى وصف يوازي وصفه للتغير الصوتي. بكلمات أخرى، يحتاج إلى تأكيد أطروحة أنَّ التغيّر تصادفي ومتشظ، وهو لا يؤثر في العلامات بوصفها كذلك أبداً، بل في تحققها على مستوى الكلام *Parole* فحسب. وهو ما يَسهُل تأكيده نسبياً في حالة الدوال *Signifiants*، ذلك أنَّ الدال قابل لأن يتفكك إلى وحداته الصوتية الخالية من المعنى، ويكون موضع ظاهرة التغيّر مستوى البنية.

المشكلة أننا لا نجد على مستوى المدلولات *Signifies* مستوى موازياً يخص البنية. نتيجة لهذا، نجد أنَّ سوسير يكابد صعوبة كلما اضطر إلى التعامل مع مثال على التغير اللغوي لا يمكن تفسيره على أسس صوتية تماماً. وهو يتجه، كما ذكرنا آنفاً، إلى الإجراء اليائس في الواقع في الادعاء أن الأشكال «الجديدة» التي تظهر إن هي إلَّا تحقيقات لأشكال ممكنة موجودة فعلاً في اللغة لكنها لم تستخدم من قبل قط (ع ل ع: 221 وما

بعدها). وعندما يتعلق الأمر بتفسير الجوانب الدلالية في تغيرات الصرف والتركيب النحوي، نجده مضطراً إلى طرح دعوى أكثر غرابة تفيد أنّ القيمة الدلالية للتمييز الشكلي يمكن بضربة واحدة أن «تضيع» دون سبب واضح (ع ل ع: 132). عندما يصل إلى مناقشة الطريقة التي تغيّر بها الفعل الذي كان يعني «يقتل» إلى معنى «يغرق» لا نجد لديه تفسيراً على الإطلاق (ع ل ع: 109). لكنه يصرّ على موضعة كلّ الابتكار اللغوي في الكلام Parole. وهذا كما هو جلي نوع آخر من التغيّر في قانون الساق قبل العصا يقع في ميدان اللعب؛ لكن الأكثر مدعاة للدهشة أنّ من يقوم به هم اللاعبون أنفسهم الذين أعلن سوسير من قبل أنهم غير مخولين لفعل ذلك. يفترض في مثل هذه النقاط أن تتوقف اللعبة. ينقطع الاتصال ويصير من الواجب إصلاحه على نحو ما: لا بدّ من إدخال نظام جديد من القواعد ليحل محل النظام الذي طرح جانباً لتوه.

إلى هنا يمكن أن يُعدّ موقف سوسير من التواصل متحيزاً للوك ومتناقضاً بحدة مع موقف فتجنشتين المتأخر المضاد للوك. من الواضح أنَّ فتجنشتين يشك في نموذج التواصل العقلي برمته:

«تعوّدنا إلى حدّ كبير على الاتصال من خلال اللغة في المحادثة، حتّى ليبدو لنا كأن مغزى الاتصال كله يكمن في أن يفهم شخص آخر معنى كلماتي وهو (أي المعنى) شيء ذهني وكأنه يأخذه ويضعه في عقله. فإذا ما فعل به شيئاً آخر بعد ذلك، فلن يكون ذلك جزءاً من الهدف المباشر للغة.» (م ف: 363، ص195)

يحضر مفهوم «التواصل» على نحو متزايد في أوديسة فتجنشتين الفكرية. وربما أمكن التعبير عن الاختلاف الأساسي بين فلسفة اللغة التي نجدها في «الرسالة» وفلسفة اللغة التي نجدها في «بحوث فلسفية» على النحو التالي: في العمل الأوّل ينظر إلى اللغة بوصفها تنقل الواقع، بينما ينظر إلى اللغة في العمل المتأخر على أنّها وسيلة للتواصل. وهذا الاختلاف بيّن منذ المثال الأوّل الذي يستخدمه فتجنشتين لنقد النظرة التي تعتمد التسمية في اللغة لدى أوغسطين (أنظر الفصل الثاني).

«وأوغسطين لا يتحدث عن وجود أي فرق بين أنواع الألفاظ. فإذا كنت تصف تعليم اللغة على هذا النحو، فإنك فيما أعتقد تفكر بالدرجة الأُولى في أسماء مثل «منضدة»، «كرسي»، «خبز»، وأسماء الأشخاص، ثمَّ بالدرجة الثانية في أسماء وأفعال معينة وصفات معينة، أمّا فيما يتعلق بالأنواع المتبقية من الألفاظ، فإنك تفكر فيها كشيء يمكن أن يُعرف فيما بعد.

والآن، فكر في الاستخدام التالي للغة: أرسلُ شخصاً ليشتري أشياء من السوق. أعطيه قصاصة من الورق مكتوباً عليها هذه العلامات:

«خمس تفاحات حمر.» يأخذ هذا الشخص الورقة إلى صاحب المتجر، الذي يفتح الدرج المكتوب عليه علامة «تفاح» ثمَّ يبحث عن كلمة «أحمر» في قائمة أمامه، ويجد نموذجاً لهذا اللون في مقابل تلك الكلمة. ثمَّ ينطق بسلسلة من الأعداد الصحيحة التي أفترض أنّه يعرفها عن ظهر قلب، حتّى كلمة «خمسة»، وهو يتناول مع كلّ عدد يقوله تفاحةً من الدرج لها لون النموذج الملون نفسه. على مثل هذا النحو، وبطرق مماثلة، يتعامل الإنسان مع الألفاظ. «ولكن كيف يتسنى له أن يعرف أين وكيف يبحث عن كلمة «أحمر»، وماذا يجب عليه أن يفعل بكلمة «خمسة»؟ حسناً، إنني أفترض أنّه يتصرف على النحو الذي وصفته. إن التفسيرات تتوقف عند حدّ معين. لكن ما معنى كلمة «خمسة»؟ ليس هذا هو موضوع سؤالنا هنا، إنّما هو فقط كيفيّة استخدام كلمة «خمسة.» (أ ف: 1، ص 48)

نرى هنا مباشرة كيف أنَّ الاحتكام إلى «التواصل» يستخدم ليقطع تشابك الافتراضات عن اللغة التي يعتمدها داعية التسمية. المثال غير واقعي بتعمد. ليست هذه هي الطريقة التي تتم بها جولة التسوق في الحياة الواقعية. لا يوجد بائع خضراوات يضع التفاح في أدراج كتب عليها «تفاح»، أو يستعين بقوائم ألوان. بالرغم من ذلك، لا نرفض الإقرار بصحة الاستنتاج على الصعيد الاتصالي. المسألة لا تتعلق بمدى قيام باعة الخضراوات بهذه الحركات في عملهم عندما يأتي إليهم المتسوقون بقوائم التسوق؛ بل هي أنَّ منطق التواصل اليومي لا يتطلب ما يفترضه داعية التسمية تحديداً، أن يكون لكل كلمة شيء تقوم للتعبير عنه، وأن هذا «الشيء» هو معناها.

أنَّ الكلمة المنادى بها تستحضر في عقل (ب) عموداً؛ وكان التدريب قد كرّس هذا الربط. يأخذ (ب) حجارة البناء التي تتفق مع هذه الصورة.» (أ ب: 89)

ويجادل فتجنشتين أنَّ هذه القصة مهما بدت مقنعة تبقى هنالك تفسيرات ممكنة أخرى:

«هل هذا بالضرورة هو ما حدث؟ إذا كان التدريب يؤمّن استثارة الفكرة أو الصورة تلقائياً في عقل (ب)، فلماذا لا يؤمّن حركات (ب) دون تدخل من صورة؟ لن يعدو هذا تنويعاً بسيطاً في آلية الربط. تذكّر أنَّ الصورة التي تستحضرها الكلمة لا يتم التوصل إليها بعملية عقلية (إذا كانت كذلك فإن هذا سيدفع جدالنا إلى الخلف)، لكن هذه الحالة قابلة للمقارنة بدقة مع الآلية التي يُضغط فيها على زر فيظهر لوح دلالة. في الواقع، يمكن استخدام هذه الآلية بدلاً من الربط.

نحن نضع صور الألوان، والأشكال، والأصوات، إلخ، إلخ، التي تلعب دوراً في التواصل عبر اللغة في فئة واحدة مع رقع اللون التي نراها فعلياً والأصوات التي نسمعها.» (أ ب: 89)

إلى أي حدّ يتخلص هذا الرد من الاعتراض سؤالٌ آخر. الأقرب إلى غاياتنا هنا أنَّ سيناريو فتجنشتين الاتصالي، وهو يُطرح علينا بهذا الشكل، يبدو على نحو يثير الشك شبيهاً بسيناريو سوسير على الأقل في المجالات التالية:

أ. عندما سمع المساعد الكلمة، حدث في رأسه شيء ما لا نعرف طبيعته الدقيقة، وكان له أثر سببي في مراجعة أي مواد البناء عليه أن يجلب.

ب. لم تكن هذه عملية عقلية بالضرورة.

ج. وهي لا تتضمن بالضرورة أو تكون مصحوبة بالضرورة بصورة بصرية.

د. ربما كانت تلقائية، نوعاً من عملية تحفيز.

يبدو الاختلاف الرئيس بين فتجنشتين وسوسير الآن متعلقاً بحقيقة أنَّ سوسير يتكلم عن «مفهوم» يتم تحفيزه؛ بينا يقترح فتجنشتين أنَّ «أفعال» (ب) هي ما يمكن أن يكون تم تحفيزه مباشرة.

من يشعر أنَّ وصف سوسير هنا أفضل قد يدافع عنه على أساس الخطوط التالية. مصطلح «مفهوم» لدى سوسير غامض على نحو متعمد، وسوسير لا يحاول أبداً أن يرسم حدوده بدقة. إذن لا يتوقف الكثير على تسمية ما يُستثار «مفهوماً» عدا هذا: أنّه يتيح مصداً عقلياً إن صح القول بين التعرّف السمعي على الكلمة الملفوظة وانطلاق تلك البرامج الحركية التي تشكّل اتخاذ الفعل المناسب. المشكلة مع أي نموذج يسمح للكلمات باستثارة أفعال السامع مباشرة، عموماً، أنَّ الإنسان عندها يصبح إنساناً آلياً لغوياً. وهو ما يسفّه تجربتنا اللغوية اليومية. ذلك أنَّ العالم الذي نعيش فيه ليس عالماً تُنفّذ فيه التعليمات تلقائياً، وتُقبل الطلبات، وما إلى ذلك. الدور الذي تلعبه «مفاهيم» سوسير هو تحديداً إتاحة إمكانية فهم ما يُقال، ولكنها لا تعني العمل على وفقه. ما لم يكن فتجنشتين راغباً في إنكار تلك الإمكانية (وهو أمر يبدو مستبعداً)، يكون مؤدّى أي نقد فتجنشتيني لدائرة سوسير الكلامية مناورة اصطلاحية. وهي لن تعني أكثر من حلّ ثنائيات سوسير المتكونة من «المفاهيم» و«النماذج الصوتية» إلى شيء أكثر تعقيداً ودقة وهي حركة تتوقعها «المحاضرات» بالفعل (ع ل ع: 28 ـ 29).

ولكن يبدو الآن وكأننا عدنا محرجين إلى المربع الأوّل. لقد تحققت الخدعة السحرية التي أخفت أحجية لوك بدفعها تحت السجادة التواصلية ببساطة. وأدى ذلك إلى أن تبدو الإجراءات العلنية الخاصة بترتيب وإحضار البلاطات والدعامات، إلخ، كونها تمت على نحو ظاهر للعيان في وضح النهار النظري، أقل غموضاً في طبيعتها من العمليات الخفيّة في رؤوس المتحاورين. («واضح أنه جلب دعامة: تستطيع أن تراه بنفسك»).

الرؤية بأم العين هي محكمة الاستئناف التي يستعين بها السحرة المحترفون دائماً. لا يوجد أي شيء في كُمّ الساحر. وفتجنشتين يحتل المسرح ساحراً فلسفياً يشجب استخدام خصومه للستائر والمرايا وحيل الإضاءة؛ لكنه يعلن عندها: «يتحقق على هذا النحو عومٌ جوي حقيقي تدفعه قوة الذات» بينما هو متجذر في مكانه.

***

قد يكون إخراج التواصل من محبسه وطرد الهلوسة الغيبية عن أحداث عقلية عويصة أمراً مرحباً به يكنس الكثير من البلبلة؛ لكنه لا يؤدي إلى التخلص من كلّ لغز اتصالي بضربة واحدة. خصوصاً إذا ظلّ المرء يدّعي، كما يفعل فتجنشتين، «إذا كانت اللغة وسيلة للاتصال، فلا بدّ من وجود اتفاق لا في التعريفات فقط، بل (وقد يبدو هذا غريباً) في الأحكام أيضاً.» (ب ف: 242، ص 160) ذلك أنَّ هذا الادعاء يعيد إلى الحياة مباشرة شيئاً أقرب إلى أحجية لوك. ما هذا «الاتفاق» اللغوي الغامض؟ كيف يتم التوصل إليه؟ كيف نعرف أن هنالك التزاماً به؟

يبدو من الطريقة التي يصوغ بها فتجنشتين عباراته أنّه يتوقع منا أن نأخذ «الاتفاق في التعريفات» على أنه مطلبٌ غير إشكالي معقول، وأن

نفاجأ إلى حدّ ما بما يقترن به من «اتفاق في الأحكام.» هنالك تفسير دقيق للمقطع الذي نحن بصدده يؤكد هذه القراءة:

«من الواضح أنَّ الاتفاق في التعريفات ضروري؛ وذلك لأن اختلاف شخصين في تفسيرهما للكلمات التي يستخدمانها يعني أن ما يعنيه أحدهما بما يقول لن يكون ما سيفهمه الآخر منه، وعند هذا الحدّ سيكون التواصل قد تعرض للانقطاع. لكن فتجنشتين يضيف إلى ما سبق المطلب المدهش في الحاجة إلى الاتفاق في الأحكام.» (بيكر وهاكر، 1985: 258 ـ 259).

ولكن، إذا صحّ هذا التأويل لما هو «واضح» وما هو «مثير للدهشة»، كان لزاماً على المرء توخي الحذر وتجنب المبالغة في اختلاف فتجنشتين مع لوك. ذلك أنّه بالرغم من كلّ الماء البارد الذي سُكب على «أفكار» لوك، يبدو أنَّ إطار لوك التفسيري الأساسي للاتصال لم يُمس. بدلاً من المطالبة بأن يشترك (أ) و (ب) «بأفكار» علنية، المطلب الآن أن يتشاركا في «تفسيرات» علنية. ولكن لا يبدو أنَّ هنالك أي شيء يدل على أنَّ لوك يمكن أن يختلف في هذا. يلتقط هذا المطلب الجديد في الواقع جوهر مقترحاته المتعلقة بتأسيس لغة «علمية.» يدعي لوك أنَّ الحاجة قائمة إلى ترتيب علني مُجمع عليه لتعريف المصطلحات. ما هو غريب في موقف لوك هنا يبقى غريباً في موقف فتجنشتين أيضاً: تحديداً، التسليم بأنّ «ذلك» هو الشرط الذي لا بدّ منه *Sine que non*.

«التواصل» واحدٌ من المفاهيم التي تحمل بهرج الوضوح: يمكن إظهار أنَّ كلّ شيء واضح، بينما الواضح جزء ضئيل. بدا واضحاً للوك أنَّ التواصل يتطلب اتفاقاً في الأفكار. بدا واضحاً لسوسير أنَّ التواصل يتطلب اتفاقاً في العلامات. بدا واضحا لفتجنشتين أنَّ التواصل يتطلب اتفاقاً في

الافتراض قد يكون خاطئاً. لكن مشكلة هذه الإجابة أنّ الافتراض قد يكون خاطئاً النداء والإحضار. لكن مشكلة هذه الإجابة أنَّ الافتراض قد يكون خاطئاً بساطة. لا شك في أننا لن نعرف هذا أبداً بينما كلّ شيء يمضي بسلاسة ولا وجود لعقبات في عملية البناء. لكن العقبات أمرٌ محتمل. مثلاً، ربما بدأ البنّاء وفي فمه بقايا فطيرة الغداء أعمال الظهيرة بنطق شيء يبدو وكأنه «طالب.» لا يتحرك المساعد لأن كلمة طالب غير موجودة في معجمه، وهو ما يجعل البنّاء يبدي مظاهر انزعاج تثير دهشة المساعد الكبيرة. أو ربما تختلط بعض البلاطات مع كدس الدعامات ممّا يؤدي إلى أن يستلم البنّاء لدى ندائه «دعامة!» بلاطة في إحدى المرات. وسبب هذا أنّ المساعد ظنّ أن الترابط التشغيلي يقع بين الكلمات وأكداس المواد، لا بين الكلمات وأنواع المواد. بمصطلحات سوسير، سيُظهر هذا أنّ البنّاء ومساعده لم يكونا يربطان المفاهيم ذاتها (المدلولات *Signifie*) مع النماذج الصوتية ذاتها (الدوال *Signifiants*).

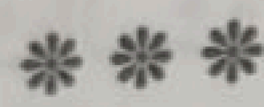
ما قولنا في مثل هذه العقبات؟ هل انقطع التواصل؟ هذا هو ما يحتمل أن نقول إذا ما قبلنا الأطروحة العامة القائلة إن ما يعنيه شخص باللفظ لا يكون هو نفسه ما يفهمه منه آخر عند غياب الاتفاق في التعريف (أو العلامات). ولكن هذا يعني أن تواصلاً لم يقع بين البنّاء والمساعد، بالرغم من أنَّ حالات سوء التفاهم لم تظهر من قبل قط. ربما ظنّا أنهما متفقان في التعاريف؛ لكنّ ظنهما خاطئ. ربما ظنّا انهما يستخدمان النظام العلاماتي نفسه، لكنهما لم يفعلا ذلك. ببساطة تطلّب منهما اكتشاف أنهما يلعبان على وفق قواعد مختلفة وقتاً طويلاً، وبالتالي أنهما لا يلعبان اللعبة نفسها.

على خلاف سوسير، يستكشف فتجنشتين ثغرات متنوعة بحثاً عن طرق تقوده خارج هذه النتيجة غير المرحب بها. يشير مثلاً أنَّ من المبالغة توقع

أن تغطي القواعد كلّ مآل محتمل. وهو يدّعي (خاطئاً) أن لا وجود لقاعدة تحدد إلى أي ارتفاع يحق للمُرسِل أن يرمي الكرة في التنس: «مع ذلك يبقى التنس لعبة لها قواعدها.» (م ف: 68) هنا يتبدى لنا فتجنشتين وهو يلعب ورقة الحسّ الفطري. ادعاءٌ آخر من مجموعة الورق ذاتها يذهب إلى أن الاستثناءات إذا تكررت بمعدل تكرار الحالات «العادية» فإنها يمكن أن تدمر كلّ شيء. لن يزن البقال قطعة الجبن على ميزانه ويطلب منا السعر بحسب وزنها إذا كان حجم قطع الجبن يزيد أو ينقص لسبب غير معروف. ومع أخذ الفوارق بنظر الاعتبار *mutatis mutandis* ينطبق الشيء نفسه على الكلمات. «يمكن في الحالات الطبيعية أو العادية وحدها وصف استخدام الكلمة بوضوح.» (ب ف: 142، ص 119). سوسير بالمقابل لا يضع شروطاً بصدد «الاعتيادية»، وقد لا يكون هذا مجرد سهو من جانبه.

مشكلة لعب ورقة «الحس الفطري» أنَّ الورقة الرابحة لن تخرج من مجموعة الأوراق التي تحمل نقشاً واحداً ما أن نعلن وجوب التوافق في التعريفات بوصفه الشرط الضروري للتواصل اللغوي. وعلى أية حال، لن ينفع استيعاب العقبة التي نشأت بصدد كلمة «طالب!» في حالة لا تغطيها القواعد. (في التنس يعلم اللاعبون أن لا قيد على الارتفاع الذي يمكن أن تُرمى إليه الكرة). كما أنَّ ممّا لا فائدة منه التعامل مع إمكانية ظهور بلاطة في كدس دعامات بوصفها حالة شاذة: ليس هذا هو نفسه تحول الدعامات عشوائياً إلى بلاطات في طريقها من الكدس إلى البناء. وهذا لا ينكر مصداقية ملاحظات فتجنشتين العامة بصدد الثغرات في القواعد وشروط الاعتيادية. من الواضح أنَّ لغة البنّاء لن تؤدي عملها إذا ما ظل البنّاء يأكل الفطائر ولا يلفظ أي شيء بوضوح؛ ولن تؤدي عملها في

قواعد الشطرنج، ومن الضلال الإصرار على وجوده بالضرورة، ذلك لأننا سنكون تحت طائلة التسليم أنَّ التواصل اللغوي بين البنّاء والمساعد ليس شكلاً من التواصل اللغوي. الثالثة، أنَّ التحليل الفتجنشتيني للحالة لا يتفوق على التحليل السوسيري. كلاهما يواجه المشاكل نفسها تماماً. «الاتفاق على التعريفات» هو الترجمة الفتجنشتينية لمماهاة سوسير بين الدوال والمدلولات.



وماذا الآن عن مطلب فتجنشتين «المفاجئ» في أن التواصل اللغوي يستلزم اتفاقاً على الأحكام أيضاً؟ لقد اتضح أنّه لم يكن مفاجئاً على الإطلاق. فإذا كان «الاتفاق على التعريفات» غير نافع في شيء كما هو بيّن، فإننا بحاجة إلى شيء أكثر ملموسية وبراغماتية. ولكن ما هو هذا «الاتفاق على الأحكام»؟

(ما يعنيه «الاتفاق على الأحكام» إجماع بيني ذاتي بصدد صدق وزيف مجموعة كبيرة من المقولات التجريبية). (بيكر وهاكر 1985: 259) إن كان الأمر كذلك فهو لا يصبّ في صالح تحليلنا لغة البنّاء، حيث لا يثار سؤال الصحة والخطأ للوهلة الأُولى. ومما لا يصب في صالحنا أيضاً على نحو مضاعف أن نفهم **الصحة والخطأ** على أنهما مجرد كلمات عادية مثل سواهما. لأن هذا سيولّد مشكلة جديدة تماماً وعصية على الحل تتعلق بالسبب الذي أتاح لهاتين الكلمتين دون سواهما تبوؤ مكانة مميزة في المعجم، وخصوصاً السؤال عما يمنحهما أي امتياز بقدر تعلق الأمر بحقوقنا الإنسانية في التواصل اللغوي؟

قد يذهب أحد إلى أنَّ الحقيقة حالة خاصة من الملاءمة، لا أنّ الملاءمة

حالة خاصة من الحقيقة. ويمكن لنا، متسلحين بهذا المقترح، أن نطرح تأويلاً أوسع لمفهوم فتجنشتين عن «الاتفاق على الأحكام.» ربما كان كلّ ما نحتاج إلى البحث عنه هو الدليل على سبيل المثال أنَّ البناء عندما ينادي «قالب!» ويجلب المساعد قالباً، يكون كلاهما قد حكم على هذا بأنه ناتج ملائم، ويتعرف أحدهما على الآخر بوصفه يُصدر هذا الحكم. على ماذا يمكن أن تعتمد مثل هذه الأحكام وكيف يمكن التعرّف عليها؟ هنا يكون من المغري الاستناد إلى «السلوك المشترك للجنس البشري» مرة أخرى. إذا ما رأى البناء أنَّ ما فعله المساعد ملائم فإنه سيقبل القالب ولا يلقي به جانباً مع تحديقة غضب وزعيق أو ضربة على أذن المساعد وما أشبه. كما أنَّ المساعد لا يتوقع مثل هذا اللوم إذا ما حَكَم بأن جلبه المادّة المطلوبة هو الرد الملائم على نداء «قالب!.» لا يمكن لوصف على هذا النسق دون شك أن يُملأ بكل التفاصيل والشروط المناسبة لكي يلقى القبول بوصفه التفسير السلوكي لـ «الملاءمة» والأحكام الخاصة بها.

لنفترض الآن أنَّ لدينا مثل هذا الوصف وقد مُلئ برمته. أوّل نقطة ستثير انتباهنا هي هذه: أنه يجعل أي وصف لـ «الاتفاق على التعريفات» زائداً عن الحاجة. أي أنّه، إن توخينا مزيداً من الدقة، يجعلنا ندرك أنَّ «الاتفاق على الأحكام» بين البنّاء والمساعد يحل محل «اتفاقهما على التعريفات» أو يحتويه. وإذا أردنا التعبير عن هذا بطريقة أخرى، نقول إن الفائدة من اتفاقهما على التعريفات (مهما ارتقى ذلك في معناه) ستبقى محدودة ما لم يتسن في الممارسة ترجمة ذلك إلى اتفاق على الأحكام. ومما يعزز قناعتنا هذه الملاحظة الأكثر عمومية في أنَّ هذا ينسجم مع الفكرة اليومية المتداولة عن «التواصل.» وهكذا، سيكون ذا نفع ضئيل لمصممي

(القائم، البلاطة، إلخ) لكنهما لن يتفقا أبداً على ربط الكلمة مع المادة التي تناسبها في المخزون (لأنهما غير متفقين في الرأي بصدد ما يُعدّ كبيراً بما يكفي ليكون مادّة «أكبر»، وثقيلاً بما يكفي ليكون مادّة «أثقل» إلخ). النتيجة أنَّ البنّاء سيرفض دائماً «قائم» المساعد لأنه أصغر بكثير ممّا يريد، لكنه سيرفض «القائم» الأكبر لأنه ذو مسامية أعلى ممّا يريد بكثير، وهكذا. كيف ولماذا يعمد عاقلان إلى ابتكار مثل هذا التصنيف اللائق بصانع القبعات[1] يبقى لغزاً دون شك: لكن اللغة ليست محصنة ضد الجنون.

فضلاً عما سبق، لا تقف التعريفات التفاضلية السوسيرية سداً ضد جنون اللغة حين تكون صحيحة نظرياً لكنها لا تنفع في الممارسة بسبب أنَّ كلّ مستخدم لها ينطق بطريقته الخاصة. يترتب على هذا أنَّ (أ) عندما ينطق كلمة فإن (ب) يعجز عن التعرف عليها؛ وهذا يمكن أن يحدث حتى لو كان (أ) و(ب) يستخدمان النظام الصوتي نفسه (أي أنَّ هنالك اتفاقاً على مجموعة من «التعريفات الصوتية» مع اختلافات فردية واسعة في التجليات الصوتية لأصوات الكلام). وهذا يمكن أن يستكمل بدقة الحالة الافتراضية الموصوفة في المقطع السابق: ذلك أن صوتيات صانع القبعات المجنون تتفق مع دلالات صانع القبعات المجنون. (ولكن ممّا يستحق الذكر عَرَضاً أنَّ صوتيات صانع القبعات المجنون ليست شديدة البعد عن معقولات التجربة اليومية اللغوية كما هو حال دلالات صانع القبعات المجنون كما يبدو. ليس من المزاح القول إن شخصين لا يستطيع أحدهما قراءة خط الآخر بالرغم من أنهما يلتزمان التهجية نفسها والأبجدية نفسها ويكتبان إنجليزية القرن العشرين).

(1) المجنون في أليس في بلاد العجائب م.

ليس طرح مفارقة صانع القبعات المجنون مجرد طُرفة للمزاح ولا هي باب قياس الخلف (البرهان ينقض الفرض) لعلم اللغة السوسيرية (بأكثر مما يُعدّ تعليق صبي صغير على العنكبوت أنَّ «أرجله مضحكة» نقداً لمبدأ الانتخاب الطبيعي). ولكن يصحّ أنَّ البنّاء ومساعده إذا ما تمكنا، بالرغم من استحالة ذلك، أن يقرنا صوتيات صانع القبعات المجنون مع دلالات صانع القبعات المجنون فإن محاولتهما بناء برج بابل ستواجه أوقاتاً عصيبة. تستجيب أسطورة برج بابل بيسر تام لتفسير سوسيري. في ليلة وضحاها، أوقف الرب واحداً أو أكثر من التوصيلات في دائرة الكلام. في صباح اليوم التالي كان كلّ واحد في بلاد شينار لا يزال يتكلم اللغة المشتركة نفسها كما في الليلة السابقة. ولكن لسوء الحظ لم يعد المساعدون قادرين على فهم ما يقوله البناؤون. يمكن للرب أن يُحدث هذا بطرق متعددة لأن دائرة الكلام السوسيرية عرضة لانقطاعات تواصلية من مختلف الأنواع. إن تقديم قائمة بنقاط الانقطاع الممكنة هذه سيكون أيسر طريق لتقديم تحليل كامل لمفهوم سوسير للتواصل وعلاقته بالكلام.

هنالك إجمالاً سبع نقاط من هذا الصنف:

أ. إخفاق الارتباط بين المفهوم الأصلي لدى (أ) والنموذج الصوتي المناسب له في دماغ (أ)؛

ب- إخفاق الارتباط بين النموذج الصوتي في دماغ (أ) وبرنامج الحركة المتعلق بأعضاء النطق لدى (أ)؛

ج- إخفاق داخلي يصيب برنامج الحركة نفسه؛

د- إخفاق في بث الموجات الصوتية بسبب «ضوضاء» خارجية؛

هـ- إخفاق في البرنامج السماعي الذي ينقل الأصوات من أذن (ب) إلى دماغ (ب)؛

و- إخفاق في التعرف على النموذج الصوتي في دماغ (ب)؛

ز- إخفاق في الربط بين النموذج الصوتي والمفهوم في دماغ (ب).

يمكن للرب أن يختار إحداث قطع نظامي في أي واحد من هذه النقاط السبع. وصوتيات صانع القبعات المجنون ستنتج القطع في النقطة (و) أعلاه دون أي مكان آخر. لن ينتج عن علم دلالة صانع القبعات المجنون قطعاً من أي نوع في دائرة الكلام بوصفها كذلك، لكنه سيبقى بالرغم من ذلك مؤثراً في إيقاف التقدم في بناء برج بابل.

يناقش فتجنشتين حالة تخص دلالة مجنون القبعات عندما يتخيل جماعة تبيع الخشب بتكويمه على الأرض وتطلب سعراً له بحسب بقعة الأرض التي يغطيها كلّ كدس. وهم يبررون ذلك بالقول: «بالطبع، إذا اشتريت مزيداً من الخشب دفعت أكثر.»

«كيف أريهم أنك كما يجب أن أقول لا تشتري في الواقع خشباً أكثر إذا ما اشتريت كدساً يغطي مساحة أكبر؟ عليّ، مثلاً، أنَّ آخذ كدساً يرونه صغيراً وأنشر قطعه الخشبية في المكان بحيث أغيّره إلى كدس «كبير.» قد يقنعهم هذا لكنهم قد يقولون: «نعم، إنه الأن خشب كثير وبالتالي يكلف أكثر.» وهكذا يكون قد قضي الأمر.» (م أ ر: 94).

نهاية الصفقة بالتأكيد: ولكن مهلاً فتجنشتين، إنها فقط بداية المنحدر الزلق للغة. يختم فتجنشتين المناقشة بهذا الشكل:

«يفترض أنَّ علينا القول في هذه الحالة: إنهم ببساطة لا يعنون الشيء

وهذا سيعزز دون شك قناعتنا أنَّ «الاتفاق على الأحكام» هو بالفعل النقطة الحيوية في الموضوع. إذا سلمنا أنَّ ذلك مضمون، كيف يمكن للبنّاء ومساعده ارتكاب خطأ؟ بعض التأمل سيدعونا إلى التوقف لاعتبارين. الأوّل، هل تقدمنا بالفعل شوطاً أبعد ممّا كنا عليه مع «الاتفاق على التعريفات»؟ أليس هذا الوصف الجديد والمكتمل لـ «الاتفاق على الأحكام» مجرد طريقة مفصلة لتزويق البديهة المعروفة أن التواصل يبقى ناجحاً ما دامت عملية النداء والإحضار مستمرة بيسر في التطبيق. ولكن استمرارها مرهون بالزمن. لأن ممّا يمكن أن يحبط الغاية من المشروع برمتها أن يضطر البنّاء ومساعده إلى التخطيط لكل خطوة مسبقاً، التأكد من عدم وجود بلاطة غريبة بين الدعامات، وعدم وجود قوالب مثلمة الحواف، أي لا مشاكل غير منظورة من أي نوع. إن ممّا يسفّه التوفر على نظام تواصلي الحاجة كلما استخدم هذا النظام إلى بروفة شاملة تسبق العرض. لذلك فإن الادعاء أنَّ الاتفاق على الأحكام شرط ضروري للتواصل لن يعدو القول إن أي نظام سيعمل، بشرط أن لا يقوم خلاف بصدد الحالات الخاصة. لكن هذا ما كنا نعرفه منذ البداية.

الاعتبار الآخر أكثر مدعاة للاضطراب. إذا كان البرهان الوحيد على صحة التواصل يعتمد التجربة، ما الضير إذن في أن يستخدم البنّاء ومساعده نظامين مختلفين إذا اشترطنا أن لا يؤثر ذلك في اتفاقهما في الحكم على أية حالة خاصة؟ (لنتذكر أنَّ هذا الاتفاق سيُعرّف بمصطلحات سلوكية بيّنة: إذ إنه ليس ختماً خاصاً من مصادقة عقلية). لذلك إذا اتفق البنّاء ومساعده على نحو ما على عدم الاختلاف بصدد حالات بعينها مهما كانت مربكة، لم تعد ثمة أهمية كبيرة لرسم حدود نظامها (أو أنظمتها). قد يميل راصدٌ

يرقب العملية إلى تعليق مثل «كان على البناء أن لا يقبل ذلك على أنه يعني بلاطة.» أو «كان على المساعد أن لا يقبل ذلك الصوت المبهم على أنه يعني قائم.» أمّا إذا كان البنّاء ومساعده متسامحين فإن مثل هذا التحذلق من الغرباء لن يكون مبرراً. بقدر تعلق الأمر بالتواصل، ما يفعله البنّاء ومساعده بنجاح هو ما يعرّف المسموح به لا العكس. لكن الحالة ستكون مغايرة تماماً لو أنهما كانا يلعبان الشطرنج.

إن الوصول إلى هذه النتيجة يعني رؤية أن نوع الفعالية التي ينهمك فيها البنّاء ومساعده تختلف عن الشطرنج اختلافاً أساسياً في نهاية المطاف، مهما بلغنا في محاولتنا مدّ القياس. لا توجد مجموعة مسبقة من القوانين يتحتم عليهما الالتزام بها، ذلك انهما يتعاونان لا يتنافسان. وهما أحرار في استعمال العلامات اللغوية بأية طريقة تعزز ذلك التعاون وتستكمل العمل. والمثال كاشف بقدر ما هو يضيء جوانب قد تكون فيها الفرضية العامة في أنَّ التواصل اللغوي يتطلب اتفاقاً في التعريفات وفي الأحكام مضللة على نحو جدّي. وهو يوحي فضلاً عن ذلك بوجود نقطة انطلاق أفضل في أي بحث عام عن اللغة تفيد تحديداً أنَّ التواصل اللغوي هو التوصل إلى اتفاق عن طريق العلامات اللفظية في مواقف تفاعلية بعينها. تبدأ اللغة هنا لا في أي مكان آخر: وتلك أيضاً نقطة الانطلاق لأي وصف بديل معقول عن هذا الذي يقدمه لنا كلّ من سوسير وفتجنشتين.

الفصل العاشر

اللغة والعلم

اشترك سوسير وفتجنشتين في شعور عميق بالسخط تجاه الممارسة الأكاديمية المعاصرة لهما بصدد الموضوعات التي انشغلا بها. وكلاهما عزا ما يدعو إلى السخط بين أمور أخرى إلى حرص الممارسة الأكاديمية على قياس نفسها بمعيار العلوم الطبيعية. كما اشتركا برغبة في وضع الفعالية البحثية في ميدانيهما على أساس نظري أسلم. ظهرت شكوك فتجنشتين المتعلقة بالفلسفة في وقت مبكر جداً من عمله؛ بينما تطورت شكوك سوسير المتعلقة بعلم اللغة تدريجياً. كلاهما كان مقتنعاً أنَّ أغلب معاصريه ومن سبقه قد أخفقوا في فهم موضوع بحثهم الحقيقي. وهو ما أدخل في أنفسهما الشعور بالتصدي لمهمة عسيرة، وكان كلاهما صريحاً وكاسحاً في صب اللعنات. أعلن فتجنشتين بحماسة أنَّ «أغلب المقولات والأسئلة الموجودة في الأعمال الفلسفية ليست خاطئة بل تافهة.» (أ م ف: 4.003)، بينما ادعى سوسير أنّه يواجه صعوبة في العثور على مصطلح واحد في علم اللغة المعاصر له ما يمنحه معنى من أي نوع (رسالة إلى ميليت 1894، *Meillet*؛ دي مورو 355 :*de Mauro* 1972).

وهكذا رأى كلّ منهما نفسه عاملاً على تصفية اختلاطات مفهومية تتجمع حول موضوع بحث اللغة؛ وهي صادرة عن اللغويين في حالة وعن الفلاسفة في الحالة الأخرى.

مهاد هذا التذمر هو الخلاف بصدد المكانة «العلمية» وقد ظلّ قائماً منذ خمسينات القرن التاسع عشر على الأقل، حيث الموضوعات الأكاديمية من كلّ صنف تؤكد دعواها للحصول على الاعتراف بانها «علمية.» كان الافتقار إلى صفة العلم، والتخلي عن «المناهج العلمية» وعن التزام «الأهداف العلمية» يرقى إلى الافتقار إلى ما يدعو إلى الاحترام الفكري في جامعات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أوروبا. والدعاوى التي طرحت لصالح الفلسفة وعلم اللغة في هذا الباب مثيرة للاهتمام.

يقف في مقدمة المدافعين عن الفلسفة بوصفها «علماً» معلم فتجنشتين، رَسل، الذي يتجلى اهتمامه بهذه الموضوعة في محاضرته ضمن برنامج هيربرت سبنسر عام 1914، بعنوان «عن المنهج العلمي في الفلسفة»، وفي كتاب «معرفتنا عن العالم الخارجي بوصفه حقلاً للمنهج العلمي في الفلسفة» المنشور في العام ذاته. تمتلك الفلسفة، بحسب رسل، موقعاً فريداً بفضل أنّها أكثر العلوم عمومية. لكنها شأن بقية العلوم تستطيع أن تقدم فرضيات خاضعة للتصحيح وبها تستطيع أن تقطع «خطوات متعاقبة تقرّبها من الحقيقة.» (رسل 1914: 109). يخالف فتجنشتين هذا تماماً: «ليست الفلسفة واحداً من العلوم الطبيعية» (أ م ف: 4.111). كما أنَّ الفلسفة، بحسب **الرسالة** لا تعدّ نوعاً آخر من العلوم ما دام لا وجود لمقولات فلسفية أصيلة. وبالتالي فإن الفلسفة عاجزة عن إخبارنا أي شيء عن العالم. أمّا فكرة أنّها أكثر العلوم عمومية فسوء فهم أساسي.

في الدماغ، أنَّ اللغة علم فسيولوجي (ع ل ع: 26 27). لكن سوسير أصرّ على وجوب وضع اللسانيات مع العلوم الإنسانية، خصوصاً وأنها فرع من علم السيميولوجيا (الذي لم يكن قد ظهر إلى النور بعد). وكان هذا كما افترض «علماً يدرس دور العلامات بوصفها جزءاً من الحياة الاجتماعية.» «القواعد التي يكتشفها هذا العلم يمكن تطبيقها على علم اللغة، وبها يحتل علم اللغة مكانة محددة في حقل المعرفة الإنسانية.» (ع ل ع: 33، ص 34). بتعامل سوسير على هذا النحو مع دراسة اللغة *La Langue* بوصفها فرعاً من علم أوسع، ادعى أنّه أحرز «النجاح لأول مرة في تحديد موقع خاص لعلم اللغة بين العلوم الأخرى.» (ع ل ع: 33 34، ص 35).

تتفق «المحاضرات» و«الرسالة» في تعريف ما هو العلم، على الأقل بقدر اشتراط ضرورة أن يطوّر العلم مقولات تجريبية، وبهذا المعنى يكون وصفياً. ولأن المقولات الفلسفية لا تصف العالم تحديداً، فإن فتجنشتين ينكر على الفلسفة مكانة العلم. وبالرغم من أن «كلّ الفلسفة نقد للغة» (أ م ف: 4.0031) فإنها ليست وصفاً للغة. سوسير من جهته يرى أنَّ المهمة الأولى لعلم اللغة كعلم هي مهمة وصفية: إنها «وصف كلّ اللغات المعروفة وتسجيل تاريخها» (ع ل ع: 20). وعلى النحو ذاته، يرفض سوسير بالرغم من إقراره أنَّ فقه اللغة (الفيلولوجيا) وفقه اللغة المقارن فعاليات «علمية» أن يسبغ هذا العنوان على جهود النحويين في سَنّ القوانين في موضوع الاستخدام «الصحيح» (ع ل ع: 18 ـ 19). والسبب بوضوح وبقدر تعلق الأمر بهذا الجانب أن مدخل النحويين إلى اللغة إرشادي لا وصفي. ليس من وظيفة علم اللغة، بحسب رأي سوسير، قبول ملامح من الاستخدام العادي للغة أو رفضها. بالمثل يتنصل فتجنشتين عن أي اهتمام ينصب

أنَّ «البحث اللغوي يجد غايته في المشاكل المفهومية للفلسفة، لا في المشاكل التجريبية لعلم اللغة.» (هاكر 1986: 161) ولكن بالرغم من صلة هذه الملاحظات الوثيقة بالموضوع، فإن من غير الواضح كيف يمكن لها أن تنقذ فتجنشتين من مأزقه. من المؤكد أن بإمكاننا إذا شئنا أن نسلّم بأن العلم والفلسفة لا يتداخلان، وأن هنالك تمييزاً مطلقاً بين الأسئلة المفهومية والتجريبية، وهكذا. لكن هذا لن يكون إلّا تبني موقف أكاديمي معين في سياق ثقافة القرن العشرين الغربية. إن من أبعد الأمور عن وضوح الشيء بذاته أن يدّعي مثل هذا الموقع سنداً من أية حقائق أبدية عن «طبيعة اللغة» أو «حدودها.» **العلم، الفلسفة، اللغة**، يفترض أنّها كلمات مثل غيرها فحسب في نهاية المطاف. (على الأقل بالنسبة لمؤلف البحوث الفلسفية).

يواجه سوسير نسخة مطابقة لهذه المشكلة. وهو يتبنى مثل فتجنشتين الصياغة المفهومية السائدة في عصره لـ «العلم» (يقع على عاتق أي علم ع، وصف الظواهر في ميدانه، وتفسير هذه الظواهر بصيغة القوانين العامة لـع. والطريقة التي تتحقق بها هاتان الغايتان التوأم هي التي تعرّف ع على أنه علم). ولكن إذا كان لعلم اللغة بوصفه علماً أن يتميز عن بقية أشكال البحث، بضمنها الفلسفة، وأن يستقل بذاته (كما يقصد له سوسير بجلاءٍ تام) فإن عليه قبل أن يميز حقائق اللغة عن حقائق الكلام أن يميز أولاً حقائق اللغة عن حقائق المنطق. و«المحاضرات» تتناول المشكلة الأُولى بشجاعة لكنها تلتزم الصمت بوضوح بصدد المشكلة الثانية. نتيجة لهذا، يجد المرء نفسه أمام بديلين لا يبعثان على السرور في فهم ذلك. يمكن لصمت سوسير أن يؤول إمّا على أنه دال على أنّه افترض أنَّ حقائق المنطق

ملحق

موجز السيرتين

فرديناند مونغن دي سوسير (1857 ـ 1913)

وُلد سوسير في عائلة سويسرية ذات تاريخ أكاديمي طويل، وكرّس حياته كلها للعمل الأكاديمي. أثارت فضوله منذ صباه أسئلة الاشتقاق اللغوي، ويعود ذلك جزئياً إلى لقائه مع أ. بكتيت *A. Pictet* مؤلف كتاب «الأصول الهندو- أوربية» *Origines indo – européennes* وقد كان بكتيت يوماً طالباً في المدرسة التي درس فيها سوسير قرب بيرن. في سن الخامسة عشرة كتب بالفعل «مقالة في اللغات» *les langue Essai sur* وأرسلها إلى بكتيت الذي شجعه على مواصلة اهتماماته الفلسفية. بعد عام في جامعة جينيف، قصد لايبزك التي ذاع صيتها حينذاك كمركز للدراسات اللغوية.

أثار اهتمام العالَم الأكاديمي لأول مرة عندما نشر في سن الحادية والعشرين «مذكرة عن نظام حروف العلة البدائية في اللغات الهندو- أوربية» *Mémoire sue le systéme primrtif des voyelles dans les langues indo – européenne*.

لم ينشر خلال السنوات الثلاثين اللاحقة إسهاماً أساسياً آخر في موضوعه. أكمل أطروحة دكتوراه عن حالة الإضافة المطلقة في السنسكريتية وكتب مجموعة من المقالات القصيرة ومراجعات الكتب؛ ولكن لم يظهر فيها ما يدل على إمكانية أن يغيّر سوسير مجمل مسار

علم اللغة الأكاديمي كما فعلت «المحاضرات» أخيراً. بعد أن انتهى من دراسته في لايبزك انتقل إلى باريس حيث خَلَف ميشال بريال Michel Bréal بوصفه أستاذاً أقدم maître de conferences في مدرسة الدراسات العليا. ألقى محاضرات في القوطية، والألمانية القديمة العليا، واليونانية، واللاتينية، والليتوانية، وأصبح عضواً فاعلاً في المجمع اللغوي *Société de Linguistique*. كان بين طلبته في ذلك الوقت عدد ممن أصبح في ما بعد من أعلام الأساتذة الفرنسيين، بينهم دارمستيتر *Darmesteter*، وباسي *Passy*، وغرامو *Grammont*، وميليه *Meillet*.

عند عودته إلى سويسرا عام 1891، أقام في جينيف وشغل مجموعة من المناصب في الجامعة، وتزوج من ابنة عائلة سويسرية معروفة وثرية. بقي في جينيف طوال ما تبقى من عمله، يلقي محاضرات موضوعها الأساسي السنسكريتية وغيرها من اللغات الهندو أوروبية. لم يتول سوسير مسؤولية المحاضرات عن علم اللغة العام إلّا بعد أن تقاعد جوزيف ويرثيمر *Joseph Wertheimer* عام 1905، فقدّم ثلاث دورات دراسية فقط بين الأعوام 1907 و1911. وقد وفرت الملاحظات التي دونها طلبته خلال هذه الدورات الثلاث المادّة الأساسية التي دُمجت لاحقاً وحررها زملاؤه لتنشر بعد موته تحت عنوان «محاضرات في علم اللغة العام» *Cours de Linguistique générale*. أجبره المرض على ترك التدريس عام 1912 وتوفي في العام التالي. في عام 1922 نشرت البحوث التي نشرها سوسير نفسه خلال حياته في مجلد واحد تحت عنوان مجموعة المنشورات العلمية لفرديناند دي سوسير Recuil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure.

- **1889**: ولد في فيينا، 26 نيسان (أبريل).
- **1908 ـ 1911**: درس الهندسة في جامعة مانتشتر.
- **1912 ـ 1913**: درس الفلسفة في كيمبردج.
- **1914 ـ 1918**: خدم في الجيش النمساوي.
- **1918 ـ 1919**: أسير حرب في إيطاليا.
- **1919 ـ 1920**: تدرّب ليكون معلماً.
- **1921**: نشر كتابه «رسالة منطقية فلسفية.»
- **1920 ـ 1926**: مدير مدرسة في النمسا.
- **1926 ـ 1928**: صمم بيت أخته في فيينا.
- **1929**: عاد إلى كيمبردج.
- **1939**: رأس كرسي الفلسفة في كيمبردج.
- **1947**: استقال.
- **1951**: توفي في كيمبردج، 29 نيسان (أبريل).
- **1953**: نُشرت «بحوث فلسفية.»

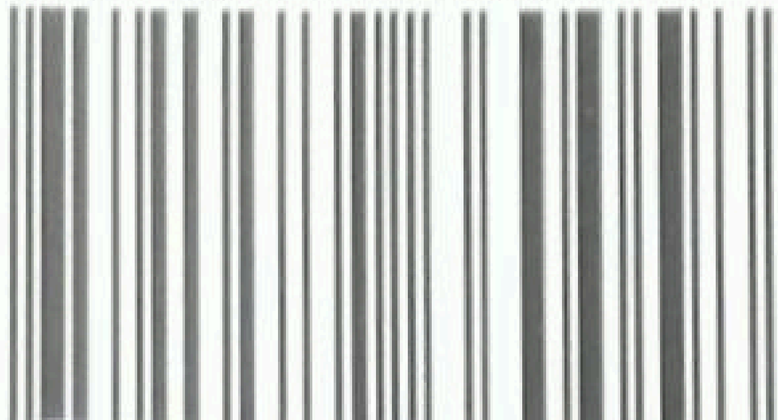
مصادر الكتاب

- Aarsleff, H. (1982) From Locke to Saussure, Athlone, London.
- Aristotle (1938) De Interpretatione, H. P. Cooke (trans.), Loeb Classical Library, London.
- Baker, G. P. and Hacker, P. M. S. (1980) Wittgenstein: Meaning and Understanding, Blackwell, Oxford.
- -----------, (1985) Rules, Grammar and Necessity, Blackwell, Oxford.
- de Mauro, T. (ed.) (1972) Edition critique du 'Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Payot, Paris.
- Fann, K. T. (ed.) (1967) Ludwig Wittgenstein: The Man and his Philosophy, Dell, New York.
- Hacker, P. M. S. (1986) Insight and Illusion, rev. edn, O.U.P., Oxford.
- Harris, R. (1980) The Language-Makers, Duckworth, London.
- ----------- (1981) The Language Myth, Duckworth, London.
- Hovelacque, A. (1877) La linguistique, 2nd edn, Reinwald, Paris.
- Juliard, P. (1970) Philosophies of Language in Eighteenth-Century France, Mouton, The Hague.
- Kenny, A. (1973) Wittgenstein, Allen Lane, Harmondworth.
- Locke, J. (I706) An Essay Concerning Human Understanding, 5th edn, London.
- Malcolm, N. (1966) Ludwig Wittgenstein: A Memoir, O.U.P., Oxford.
- Muller, F. M. (1864) Lectures on the Science of Language, vol. 2, Longman, Green, London.

- Plato (1926) Cratylus, H. N. Fowler (trans.), Loeb Classical Library, London.
- Robins, R. H. (1979) A Short History of Linguistics, 2nd edn, Longman, London.
- Russell, B. (1914) Our Knowledge of the External World as a Field for Scientific Method in Philosophy, Open Court, Chicago.
- Sweet, H. (1900) Th History of Language, Dent, London.
- Trench, R. C. (1851) On the Study of Words, Dent, London.
- Whitney, W. D. (1875) The Life and Growth of Language, Dell, New York.

سوسير وفتجنشتين فلسفة اللغة ولعبة الكلمات

يُقدم أستاذُ فلسفةِ اللغة وعُلومها روي هاريس في كتابه العَميقِ والجَميلِ هذا مقارنةً دقيقةً مدعَمةً بالأمثلةِ والنظرِ النقديّ الدقيق بين أهم مؤثرَين على الفكرِ الغربيّ المعاصرِ هما فرديناد دي سوسير ولودفيغ فتجنشتين. يقفُ هذان العَلمان وراء أهم النَظرياتِ والسِجالات في مَجالِ العلوم الإنسانية والعلوم الطَبيعية وحتى الرياضيات. وما سُميّ "المنعطف اللغويّ" في الفكرِ الغربيّ بدأ اعتماداً على آرائهما اللغوية واتسع ليشكّل ما عُرف بالبنيوية وما بعد البنيوية وصنوها ما بعدَ الحداثة. ولأن هذا المنعطفَ صارَ يَخضعُ في يومنا هذا إلى مراجعاتٍ نقديةٍ واسعةٍ لا يمكن متابعتُها دون التعمّق في أصوله ومشاكله، فإن سوسير وفتجنشتين يستحقان اهتماماً خاصاً. وقد اختار هاريس منهج المقارنة ليستكشف ما يشتركان فيه من منطلقات أساسية ومواطن الإشكالِ التي يشير إليها فكرُهُما الفلسفيّ واللغويّ في هذا الميدانِ الحيوي المؤثر. يَمنحُ هذا الكتابُ القارئَ مدخلاً شيقاً ورصيناً إلى مُفكرَين اتّسم نتاجُهما بالصُعوبةِ والأهميةِ الفائقة.



ISBN 978-1-9896600-5-8